



مجلة البحوث المالية والتجارية  
المجلد (٢٢) – العدد الرابع – أكتوبر ٢٠٢١



أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) "قياسات القيمة العادلة" علي إدارة  
الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية  
"دراسة نظرية تطبيقية"

**The Impact of Egyptian Accounting Standard No. (45)  
"Fair Value Measurements on Earnings Management  
in Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange –  
Theoretical and Applied Study.**

إعداد:

دكتور/ عبد المحسن حسين محمد سليمان

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة سوهاج

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

## مستخلص:

استهدفت الدراسة تحديد أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. من خلال اختبار فرضين رئيسين، الفرض الأول: يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لقياسات القيمة العادلة علي مستوى إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والفرض الثاني: يوجد اختلافات جوهرية في مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياسات القيمة العادلة".

وقد قام الباحث بتحليل بنود القوائم المالية المُقيّمة بالقيمة العادلة لعينة مكونة من عدد (٣٠) شركة مصرية مدرجة بمؤشر (EGX 50) خلال الفترة من ٢٠١٤ م إلي ٢٠١٧ م. وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج علي المستوي النظري والمستوي التطبيقي أهمها: عدم توافر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة قد يؤدي إلي احتمال ذاتية القياس، مما يفسح المجال أمام الإدارة للتلاعب في قياسات القيمة العادلة لتحقيق أهدافها الخاصة، أن القيمة العادلة بخلاف المستوي الأول يمكن التلاعب فيها من قبل الإدارة ومنتهزي الفرص، وتكون في نفس الوقت مكلفة في تحديدها وصعب التحقق منها من قبل مراجعي الحسابات. حيث أن القيمة العادلة في ظل المستوي الثالث منها لا تحتوي علي بنود قابلة للمقارنة لاستخدامها كمعيار، وأن الدراسة التطبيقية أظهرت وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة علي مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي علي مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ووجود تأثير سلبي دال إحصائياً لوجود اختلافات في مستوى الاستحقاقات الاختيارية لشركات عينة الدراسة قبل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) وبعد تطبيقه علي مستوى إدارة الأرباح، وأن قياسات القيمة العادلة ترتبط ارتباطاً جوهرياً بممارسات إدارة الأرباح علي مستوى شركات عينة الدراسة، كما أن لها تأثير ايجابي على مستوى إدارة الأرباح في هذه الشركات.

**الكلمات الرئيسية:** القيمة العادلة، مناهج وأساليب قياس القيمة العادلة، إدارة الأرباح الحقيقية، إدارة الأرباح المحاسبية، الاستحقاق الاختياري.



## Abstract:

This Study aimed to determine the impact of Applying Egyptian Accounting Standard No. (45) Entitled "Fair Value Measurements" on the Earning Management of Companies listed on the Egyptian Stock Exchange. through Testing two Main Hypotheses, the First Hypothesis: There is a Statistically Significant Positive Effect of Fair Value Measurements on the Level of Earning Management in Companies Listed on the Stock Exchange, the Second Hypothesis: there are Fundamental Differences in the Level of Earning Management for Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange before and after the Egyptian Accounting Standard No. (45) Entitled "Fair Value Measurements"

The Researcher Analyzed the Items of the Financial Statement Valued at Fair Value for a sample of 30 Egyptian Companies listed in the EGX 50 Index during the period from 2014 to 2017. the Study Reached a set of Results at the Theoretical and Applied Levels, the Most Important of which are: the Lack of Sufficient information to Measure the Fair Value may lead to the Possibility of Self-Measurement, which allows Management to Manipulate the Fair Value Measurements to Achieve its own goals, the Fair Value other than the First Level can be Manipulated by Management and Opportunity Opportunists, it is Costly to Identify and Difficult to Verify by Auditors. as the Fair Value under the Third Level of it does not Contain Comparable Items to be used as a Standard, and that the Applied Study Showed a positive effect, statistically significant effect of items valued at the fair value combined on the voluntary accrual Level, and Consequently a Positive and Significant Effect on the Level of Earning Management for Companies listed on the Egyptian Stock Exchange, There is a Negative Statistically Significant Effect the Differences in the Voluntaries Accruals level for the Study Sample Companies Before the Application of the Egyptian Accounting Standard No. (45) and after its application at the level of earning management, that fair value Measurements are Intrinsically Linked to Earning Management Practices at the Level of the Study Sample Companies, and they have an Impact Positive at the level of Earning Management in these Companies.

**Key words:** Fair Value, Fair Value Measurements Methods and Techniques, Real Earning Management, Accounting Earning Management, Voluntary Accrual.

## ١ - مقدمة ومشكلة الدراسة:

يتمثل القياس المحاسبي في عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية، ويتطلب ذلك اختيار أساس محدد للقياس، ويختص أساس القياس المحاسبي بتحديد الآثار النقدية للأحداث الخارجية والداخلية القابلة للإثبات المحاسبي، كما يحدد أساس القياس القيمة التي يجب تسجيلها وإظهارها في القوائم المالية نتيجة تلك الأحداث.

ولا شك أن اختيار أساس القياس المحاسبي هو أحد المشكلات الجدلية في الفكر المحاسبي التي تواجه واضعي المعايير والهيئات المهنية والجهات ذات العلاقة، حيث تؤثر أسس القياس على جودة المعلومات المحاسبية بما ينعكس على أهداف التقارير المالية ومن ثم فائدة معلومات هذه التقارير في اتخاذ القرارات.

ولقد اتجهت أدبيات المحاسبة في السنوات الأخيرة نحو تركيز اهتمامها من التسجيل المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية إلى التقرير المالي على أساس القيمة العادلة، بالإضافة إلى أنه كان محور اهتمام المعايير المحاسبية سواء الأمريكية أو الدولية لتحقيق الشفافية والقابلية للمقارنة وتحسين ملاءمة المعلومات وتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية (Biondi, 2007).

وقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كأساس سائد للقياس المحاسبي، حيث إن حقيقتها تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، وليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة أساس القياس بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة معبرة عن الماضي الذي قد ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية (عبد القادر، ٢٠٠٩).

ولقد تعرضت التكلفة التاريخية لموجة من الانتقادات نتيجة لاستخدام وحدات نقد ذات قوة شرائية مختلفة حيث إن الإيرادات المقاسة بالأسعار الجارية لا يتم مقابلتها بتكاليف مقاسه بنفس وحدات النقود المقاس بها الإيرادات الجارية، فالتكاليف التاريخية المحملة على الإيرادات هي خليط من مصروفات أنفقت في الفترة المالية المنتهية ومصروفات أنفقت في فترات سابقة، أي أن وحدات النقد المستخدمة للتعبير عن هذه المصروفات ذات قوة شرائية مختلفة نظراً لتغير المستوي العام للأسعار من فترة لآخرى، وبالتالي فإن الاكتفاء باستخدام معلومات التكلفة التاريخية وتجاهل أصل التغيرات في القوة الشرائية لوحة النقد يؤدي إلى قياس غير حقيقي للدخل.



وفي هذا الصدد يشير بعض الباحثين إلي أن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها: (محمد، ٢٠١١ - 2011 Man et al.)

- اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، وتسعير الإنتاج، والتمويل، وتحديد تكاليف الإنتاج.

- دفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون محققة، وتوزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير محققة فعلاً.

- عجز المنشأة عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

- افتقارها إلي خاصية التنبؤ بالأحداث المستقبلية ومن ثم عدم ملاءمتها لاتخاذ القرارات.

- افتقارها للقابلية للمقارنة، نظراً لأنها تعكس قيم الأصول والالتزامات في تواريخ مختلفة من الماضي، مما يصعب من المقارنة بين المنشآت المختلفة، أو حتى المنشأة نفسها علي فترات مختلفة.

ونتيجة للانتقادات السابقة تم التوجه بشدة نحو تأييد محاسبة القيمة العادلة للحد من أوجه القصور التي اعترت محاسبة التكلفة التاريخية، وظهر ذلك بوضوح في الفترة الأخيرة من خلال استحواذ القيمة العادلة على دعم معظم هيئات وضع المعايير والدراسات الأكاديمية.

وتعتبر القيمة العادلة قياساً قائماً على معلومات السوق وتقديرات المنشأة، فبعض الأصول والالتزامات قد يتوفر له معلومات سوقية والبعض الآخر قد لا يتوافر له معلومات سوقية، غير أن هدف قياس القيمة العادلة واحد في كلتا الحالتين وهو التقدير المحاسبي للسعر الذي تستند عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو لنقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية، لذلك تُعرّف القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعة لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (IASB, 2012).

ويمكن القول أن الفكر المحاسبي قد انقسم ما بين مؤيد ومعارض نتيجة التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن بنود القوائم المالية، وذلك بسبب بعض خصائص جودة المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية، حيث ظهر العديد من الآراء التي تطالب

بالاعتماد على القيمة العادلة وأخذت تعدد المزايا الناتجة من استخدامها، وعلى النقيض ظهرت آراء أخرى تطالب بوقف التعامل بالقيمة العادلة بسبب سلبياتها المحتملة.

حيث يرى مؤيدي استخدام محاسبة القيمة العادلة أنها تحقق العديد من خصائص جودة المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والقرارات المرتبطة بمساءلة الإدارة، فالقيمة العادلة تحقق الملاءمة لأنها تعكس الظروف الاقتصادية الحالية بما يمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم، كما أنها تحقق أيضاً خاصية القابلية للمقارنة؛ لأن القيمة العادلة لأي أصل أو التزام معين تعتمد على خصائص الأصل أو الالتزام فقط وليس خصائص المنشأة التي تمتلك الأصل أو الالتزام أو على الوقت الذي اكتسبته فيه وتعتبر اقرب للتمثيل الصادق للمركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، ومن ثم فإن القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة لإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤ بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا بدوره يؤدي إلى كفاءة الأسواق المالية ليعكس قيمة المنشأة وكفاءة إدارتها (Barth, 2006- Siekkinen, 2016).

في حين يرى معارضي محاسبة القيمة العادلة، أن الاعتماد عليها في القياس لم يقدم أساساً متكاملًا للاعتراف والقياس والإفصاح، ومن ثم لازالت القيمة العادلة تواجه بعض الصعوبات التي يتمثل أهمها: في أن معلومات القيمة العادلة من المحتمل أن تكون غير موثوق بها في ظل غياب السوق النشطة والأسعار المعلنة، وهو ما يؤدي إلى تأثير سلبي على القابلية للمقارنة في التقارير المالية، وأن تطبيق القيمة العادلة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات في الدخل وبالتالي التأثير على أسعار الأوراق المالية، وعلى المقاييس المختلفة المستخدمة في التعبير عن مخاطر السوق، كما أن تطبيق القيمة العادلة قد يكون معقداً ومحاطاً بدرجة عالية من عدم التأكد مما يؤثر في دقة القياس، وذلك في حالة استخدام الإدارة لنموذج مبني داخلياً لتقدير القيمة العادلة للبند في ظل عدم توافر سوق نشطة له، وعدم وجود حالات مماثلة أو مرشد أو دليل لعمل نموذج القياس (حماد، ٢٠٠٢- Siekkinen, 2016- Man et al., 2011- Reis & Stocken, 2007).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن استخدام المحاسبة على أساس القيمة العادلة يعتبر سلاحاً ذا حدين، فمن ناحية يمكن أن يحسن من جودة رقم الريج المنشور إذا تحري الدقة وعدم التحيز عند إعدادها والإفصاح الكامل والشفاف عنها، ومن ناحية أخرى فإن إعداد تقديرات القيمة العادلة تكون معرضة للتلاعب من قبل الإدارة الأمر الذي يدفع مستخدمي التقارير المالية إلى القلق من احتمال قياس القيمة العادلة بصورة انتهازية أو احتيالية، وبالتالي يمكن أن تتعرض القيمة العادلة للعديد من المخاطر الناتجة عن استخدام التقديرات الشخصية في إعداد المعلومات المالية



وإتباع أساليب ممارسات إدارة الأرباح ومن ثم التأثير السلبي علي جودة التقارير المالية. ولذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: "ما أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) " قياسات القيمة العادلة " علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالقيمة العادلة؟ وما هي مناهج وأساليب قياسها؟
- ما وجهات النظر بشأن القيمة العادلة؟
- ماهية وأنواع إدارة الأرباح؟
- ما مداخل إدارة الأرباح؟
- ما الآثار السلبية لإدارة الأرباح؟
- ما انعكاس استخدام قياسات القيمة العادلة علي إدارة الأرباح؟

## ٢- مراجعة الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة وتحليل الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، يتضح أن هناك دراسات تناولت القيمة العادلة وإدارة الأرباح بشكل مباشر، ودراسات تناولت مشاكل تطبيق القيمة العادلة متضمنة استخدام القيمة العادلة في ممارسات إدارة الأرباح كأحد هذه المشاكل، ودراسات تناولت تقييم مدي ملائمة معلومات قياسات القيمة العادلة حيث تكشف عن المواطن الأكثر عرضة للتحيزات الإدارية وممارسات إدارة الأرباح. لذا، فمن أجل استجلاء الجهود العلمية في هذا الشأن، وتحقيقاً للتواصل العلمي معها لخدمة هدف البحث، يعرض الباحث لأهم هذه الدراسات طبقاً للتصنيفات الثلاثة فيما يلي:

### أولاً: دراسات تناولت القيمة العادلة وإدارة الأرباح بشكل مباشر:

فقد تناولت دراسة ( صالح، ٢٠٠٩) تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية، وأثر ذلك علي تطبيق جودة التقارير المالية في ظل التوجه إلي تطبيق محاسبة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية عند إعداد القوائم المالية.

وقد توصلت الدراسة إلي أن استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للتقييم عند إعداد القوائم المالية ليس هو السبب في ممارسة المحاسبة الابتكارية، وإنما سوء استخدام هذا المقياس يؤدي إلي ممارسات ابتكارية تتيح الحرية والمرونة لإدارة الشركة عند اختيار مداخل قياس القيمة العادلة، واستخدام التقديرات والافتراضات والتغيير الجوهرية في حقيقة البيانات بهدف إعداد قوائم مالية غير حقيقة من أجل أهداف ودوافع الإدارة.

أما دراسة (Sodan, 2015) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح، وتم تطبيق الدراسة علي عينة مكونة من (٥٩٨) مفردة من الشركات والبنوك المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية بأوروبا الشرقية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في حالة نقص بيانات السوق يعطي الفرصة للإدارة للتلاعب في إعداد هذه التقديرات، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح، وأن إعداد التقارير المالية في أسواق غير نشطة أو غير فعالة يتيح الفرصة للإدارة بممارسة السلوك الانتهازي في إدارة الأرباح مما قد يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح.

وقد استهدفت دراسة (عمر، ٢٠١٦) أثر محاسبة القيمة العادلة علي سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي من خلال تقييم العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة العادلة في ظل التحفظ المحاسبي، وتم تطبيق الدراسة علي عينة من البنوك السودانية من خلال توزيع عدد (٨٠) استمارة استقصاء.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يوفر أسلوباً أكثر موضوعية وواقعية لأداء الوحدات الاقتصادية، وأن مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية وتعدد بدائل السياسات المحاسبية يعد مؤشر لوجود إدارة الأرباح، أن تقديرات القيمة العادلة تؤثر علي إدارة الأرباح وتعمل علي الحد منها عند استخدام سياسة التحفظ المحاسبي بالإضافة إلى الحد من دوافع الإدارة الانتهازية.

أما دراسة (Hus & Lin, 2016) فقد استهدفت اختبار العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وإدارة الأرباح من خلال ما إذا كان الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة مرتبطاً باحتمالات إدارة الأرباح، وتم تطبيق الدراسة علي عينة من التقارير الربع سنوية بلغ عددها (٩٢٩) تقرير للشركات المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الأمريكي والتي تطبق المعيار رقم (١٥٧) والخاص بقياسات القيمة العادلة خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٧.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه نظراً لأن المعيار رقم (١٥٧) يسمح بالاعتراف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة فمن الممكن أن يتلاعب المديرين في قياس القيمة العادلة بالشركات التي لديها المزيد من الأدوات المالية من المستوى (٣)، وأن الشركات التي لديها المزيد من الأصول والالتزامات المالية من المستوى (٣) من المحتمل أن تعترف بالمكاسب غير المحققة لتتوافق مع توقعات المحللين الماليين، وأن المدخلات الأكثر شفافية في قياسات القيمة





العادلة للمستوي (١) و (٢) تمنع الإدارة من التلاعب في الأرباح، وأن هناك زيادة احتمالات التلاعب بالأرباح من قبل المديرين في الشركات ذات الحوكمة الضعيفة.

في حين هدفت دراسة (Pompili & Tutino, 2019) إلي تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وإدارة الأرباح من خلال تحديد تأثير المدخلات غير الملحوظة علي جودة الأرباح، بالإضافة إلي تأثير محاسبة القيمة العادلة علي خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المدرجة بالتقارير المالية. وتم تطبيق الدراسة علي عينة من ١٨٦ بنك من البنوك المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الشرقية خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠١٦.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن انخفاض جودة الأرباح في حالة استخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة عن المدخلات التي يمكن ملاحظتها، حيث تؤدي المدخلات غير الملحوظة إلي زيادة المخاوف لدي مستخدمي التقارير بسبب حرية التصرف الممنوحة للإدارة في إعداد التقديرات لهذه المدخلات، وأن استخدام القيمة العادلة يؤدي إلي انخفاض التمثيل الصادق للتقارير المالية مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية، ويؤدي الاستخدام المكثف للمدخلات غير القابلة للملاحظة إلي حدوث أخطاء بسبب عملية التقدير والتلاعب الإداري.

### ثانياً: دراسات تناولت مشاكل القيمة العادلة:

تناولت دراسة (Landsman, 2006) تحديد المشاكل المرتبطة باستخدام القيمة العادلة كأساس لتقييم المنافع والتكاليف، بالإضافة إلي استعراض بعض المعايير التي أصدرتها أهم الهيئات التنظيمية والمهنية مثل: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC).

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أنه يتم تحديد المستوي المسموح به للمديرين باستخدام المعلومات الخاصة في تقديرات القيمة العادلة مع تخفيض التلاعب في نماذج المدخلات لإدارة الأرباح، وأنه من المحتمل أن تلعب الاختلافات المؤسسية بين الدول دوراً هاماً في تحديد فعالية استخدام محاسبة القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية، وجود بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخاصة في الأسواق غير النشطة مما يتيح المجال لتلاعب الإدارة.

وهدف دراسة ( أبو الخير، ٢٠٠٩) إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبي عن الأصول غير المالية بالتطبيق علي شركات الاستثمار العقاري، نظراً لأن مشكلة استخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبي تكمن في صعوبة الحصول علي أسعار سوقية قابلة للملاحظة للأصول غير المالية دون تحمل تكلفة، وتم تطبيق الدراسة علي عينة مكونة من (٧٣) شركة و(٢٧٨) تقرير مالي سنوي خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ م.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن معلومات القيمة العادلة تُعد ملائمة لاتخاذ القرارات ولكن بصورة محددة، حيث لم يكن لقيم فروق القيمة العادلة تأثير كبير علي أسعار الشركات التي تبنت تطبيق القيمة العادلة، وأن الإدارة تختار توقيت الاعتراف بفروق القيمة العادلة وهذا يعني أن الإدارة يمكنها استخدام القيمة العادلة في تطويع الربح المحاسبي، وترتفع درجة التقلب (التغير) في الربح للشركات التي تتبع نموذج القيمة العادلة عن الشركات التي تتبع نموذج التكلفة التاريخية.

أما دراسة (Dvorakova, 2013) فقد هدفت إلي تحليل التطورات في قياس القيمة العادلة من تحديد ايجابيات وسلبيات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) يؤدي إلي زيادة الحيادية والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة نفعية القرارات، وأن ضعف الموثوقية والقابلية للتحقق في المعلومات المحاسبية يرجع إلي عدم وجود سوق نشط، كما توصلت الدراسة إلي ضرورة تحديد التسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة لمنع سوء استخدام حرية اختيار بدائل القياس، وبالتالي منع التلاعب بالأرباح.

أما دراسة (نبيل، ٢٠١٦) فقد هدفت إلي اقتراح مجموعة من الآليات التي يمكن استخدامها لحل مشكلات الاعتراف والقياس والإفصاح في ضوء معايير المحاسبة عن القيمة العادلة من خلال بيان مدى أهمية استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة في توفير معلومات مالية تتسم بالملاءمة والتمثيل الصادق للقوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات، وتحليل مدى الاختلافات حول مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة وما ينتج عنها من مشكلات، وتم اختبار فروض الدراسة من خلال تصميم قائمة استقصاء تم توجيهها علي عينة تحكمية من مجتمع الدراسة عبارة عن (١٦٧) مفردة موزعة بين مفردات الدراسة ( معدي القوائم المالية، المحللين الماليين، المراجعين الداخليين، والمستثمرين).



وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن معايير القيمة العادلة ليس لها علاقة بممارسة أساليب المحاسبة الابتكارية فمحاسبة القيمة العادلة بما وفرته من شفافية ساعدت علي كشف ممارسات الإدارة في مجال إدارة الأرباح، وأنه لا توجد مشكلة في محاسبة القيمة العادلة كنموذج للقياس وإنما المشكلة في جودة المعلومات التي يعتمد عليها النموذج وعدم توافرها يؤدي إلي الاعتماد علي التقدير الشخصي وخاصة في حالة عدم وجود سوق كفاء مما يعطي الفرصة لإدارة الشركات للتلاعب والتضليل، اللجوء إلي التقديرات الشخصية في محاسبة القيمة العادلة أهم صعوبات التطبيق لذلك يجب توفير قواعد إرشادية واضحة ومحددة وخاصة في الأسواق غير النشطة.

أما دراسة (عبد القادر وآخرون، ٢٠١٧) فقد استهدفت التعرف علي مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة واقتراح بعض الآليات التي قد تساعد في الحد من هذه المشاكل في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة، وتم اختبار فروض الدراسة من خلال تصميم قائمة استقصاء موجهة للمحاسبين العاملين في البنوك المصرية عن طريق اختيار عينة انتقائية تضمنت عدد (٩) بنوك.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أظهرت الممارسات المحاسبية العملية لمحاسبة القيمة العادلة وجود عدة مشاكل ومعوقات تحد من إمكانية الاستفادة من نموذج القياس المعتمد علي القيمة العادلة بالشكل الأمثل، حيث أظهرت هذه الممارسات وجود أخطاء في القياس وربما تلاعب من الإدارة في هذه القياسات بالشكل الذي يتفق مع تفضيلاتها، بالإضافة إلي اعتماد تلك القياسات في جزء كبير منها علي الذاتية والحكم الشخصي للقائم بالقياس وخصوصاً للمستويين الثاني والثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، أنة في حالة عدم توافر أسعار سوقية معلنة حاضرة قابلة للملاحظة تكون قياسات القيمة أقل موثوقية لأنها تبني علي النماذج الرياضية وتختلف القيم المقدرة باستخدام هذه النماذج تبعاً لاختلاف الأحكام الشخصية للقائم بالقياس.

### ثالثاً: دراسات تناولت تقييم مدي ملاءمة معلومات القيمة العادلة:

استهدفت دراسة (Song et al., 2010) اختبار القيمة الملائمة لمعلومات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وتأثير آليات حوكمة الشركات وفقاً لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٥٧) وقد تم التطبيق علي عينة من التقارير الربع سنوية لعام ٢٠٠٨م.

وقد توصلت الدراسة إلي أن المستوي الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ذات قيمة ملائمة أكبر من المستوي الثالث، وتختلف ملائمة القيمة العادلة حسب قوة آليات حوكمة الشركات المطبقة، أن المستوي الثالث لقياس القيمة العادلة يكون أقل ملاحظة مما يؤدي إلي زيادة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة، كما أنه يكون ذات طبيعة ذاتية في القياس مما يجعله أكثر عرضة لأخطاء التقدير من قبل الإدارة وهذا يؤدي إلي إنتاج معلومات تزيد من الاختيار العكسي للمستثمرين وخطر السيولة وتكاليف إعداد المعلومات.

واستهدفت دراسة (مصطفى، محمد، ٢٠١٤) تحديد مدي ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، وأثر قواعد حوكمة الشركات علي تحسين ملائمة هذه المعلومات وتم اختبار فروض الدراسة علي عينة مكونة من (١٥٠) مفردة من المديرين الماليين والمحاسبين، ومراقبي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس، ومستخدمي التقارير المالية المنشورة.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن معلومات المستوي الثالث لقياس القيمة العادلة أقل ملائمة من معلومات المستوي الأول والثاني، كما أن هناك صعوبة في التحقق من تقديرات القيمة العادلة فيما عدا المستوي الأول حيث إنه يوفر أفضل تقييم للقيمة العادلة لاعتماده علي مدخلات مرئية وقابلة للمشاهدة مباشرة، أن مدخلات المستوي الثالث تؤدي إلي أعلى درجة من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي المعلومات، وأن الاعتماد علي أي مستوي بخلاف المستوي الأول يمنح الإدارة فرصة للتحيز في قياس القيمة العادلة بهدف التلاعب في الأرباح أو التلاعب في حقوق الملكية وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية للإدارة حيث إن هذه التقديرات يصعب التحقق منها ومراجعتها.

وقد استهدفت دراسة (Palea, 2014) تحديد مدي مساهمة معلومات القيمة العادلة في تحقيق جودة القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك انقسام في الدراسات السابقة إلي اتجاهين: الاتجاه الأول، ويرى أن معلومات القيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية، وبالتالي تقدم معلومات وقتية وهذا يؤدي إلي زيادة مستوي شفافية القوائم المالية، أما الاتجاه الثاني: ويرى أن معلومات القيمة العادلة قد تصبح غير ملائمة ومضللة، وخاصة فيما يتعلق بالأصول طويلة الأجل والأدوات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق نظراً لعدم كفاءة السوق، ومشاكل السيولة، كما أن القيمة العادلة المعدة وفقاً للنماذج تفتقر إلي المصداقية، وأنه لا يمكن اعتبار أن



كلاً من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية طريقتين متناقضتين وذلك لأن كل منهما يخدم أغراض مختلفة نظراً لأن معلومات التكلفة التاريخية توفر للمستثمر معلومات حول تكلفة الاستثمار أما القيمة العادلة توفر معلومات لقياس العائد من هذا الاستثمار، وبالتالي فإن تكامل كلاً من القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يوفر معلومات كاملة ومفيدة للمستثمرين.

وهدفت دراسة (Philander, 2016) إلى تحديد نفعية قياسات القيمة العادلة في القوائم المالية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بجنوب أفريقيا، واعتمدت الدراسة علي عينة من اكبر وأصغر الشركات المقيدة ببورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥ م.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن قياسات القيمة العادلة توفر معلومات مالية تتمتع بالملاءمة والمصداقية والشفافية مما يساهم في زيادة نفعية القوائم المالية، وأن درجة مصداقية القوائم المالية تعتمد علي مدي تدخل الإدارة في التقديرات المستخدمة عند إعداد هذه القوائم، حيث تتأثر نفعية معلومات القيمة العادلة بتقديرات الإدارة المستخدمة وقدرتها علي تحريف البيانات المالية.

أما دراسة (عبد الرسول، ٢٠١٩) فقد هدفت إلي تقييم المعلومات المحاسبية التي توفرها محاسبة القيمة العادلة من منظور إعلامي، وتم تطبيق فروض الدراسة علي عينة مكونة من (٣٥) شركة من أكثر الشركات نشاطاً بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٧ م للتحقق من تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي خفض مستوي عدم تماثل المعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: أنه علي الرغم من أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل الأسواق النشطة للبند محل القياس قد يكون لها أثراً ايجابياً من حيث وجود علاقة ارتباط موجبة بين كل معلومات القيمة العادلة وأسعار الأسهم والتنبؤ بالعوائد المستقبلية للأسهم، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في ظل غياب سوق نشط أو كفاء، ووجود عدد من الثغرات وأوجه القصور عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة منها: الاعتراف بالأرباح غير المحققة، إعادة تصنيف الاستثمارات من مجموعة إلي أخرى، تعدد بدائل تقدير القيمة العادلة ضمن المستوي الثالث مع ترك حرية الاختيار لإدارة الشركة مما قد يسمح بممارسة إدارة الأرباح والتلاعب في المعلومات المحاسبية والتأثير عليها.

من خلال تحليل الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- أشارت الدراسات السابقة إلي أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة ونقص بيانات السوق يسمح للإدارة بممارسة السلوك الانتهازي.

- أشارت معظم الدراسات السابقة إلي أن استخدام المستوي (٣) في قياس القيمة العادلة يسمح بإدارة الأرباح بما يحقق مصالح الإدارة علي عكس المستوي (١) و(٢) يخفض من تلاعب الإدارة بالأرباح.
- أشارت الدراسات السابقة أن استخدام القيمة العادلة يؤدي إلي انخفاض التمثيل الصادق للنتائج المالية مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية بالإضافة إلي صعوبة تقدير القيمة العادلة لكافة بنود المركز المالي.
- ركزت الدراسات السابقة التي تمت في بيئات أجنبية علي تحليل المعيار (IFRS(13) والمعيار (SFAS(157) الخاصة بقياسات القيمة العادلة فضلاً عن قياسها في بيئات مختلفة عن مجال تطبيق الدراسة الحالية.
- أشارت معظم الدراسات السابقة إلي أن استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي ليست السبب في ممارسات إدارة الأرباح وإنما سوء استخدام الإدارة وخاصة عند استخدام مداخل القياس وإعداد التقديرات.
- أن معظم الدراسات التي تمت في البيئة المصرية ركزت علي الفترة السابقة لصدور المعيار رقم (٤٥)، قياسات القيمة العادلة، ومن ثم لم يكن ضمن أهدافها تقييم أثر هذا المعيار علي إدارة الأرباح، وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها.
- تم تطبيق معظم الدراسات السابقة علي النشاط المصرفي.

### ٣- أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان: "قياسات القيمة العادلة"، علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويرتبط تحقيق هذا الهدف بمجموعة من الأهداف الفرعية التالية:
- تحديد الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة للتعرف علي ماهية القيمة العادلة، مناهج وأساليب قياس القيمة العادلة، ووجهات النظر المؤيدة والمعارضة لها.
  - تحديد ماهية ومداخل إدارة الأرباح، والآثار السلبية لإدارة الأرباح.
  - بيان أثر استخدام قياسات القيمة العادلة علي إدارة الأرباح في ضوء معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٥).
  - اختبار أثر استخدام قياسات القيمة العادلة علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.



#### ٤ – أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين أساسيين هما:

##### ١/٤ – الجانب النظري: تتبع أهمية الدراسة في هذا الجانب من الآتي:

- الحداثة التي يتميز بها موضوع قياس اثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم تعد هذه الدراسة إضافة إلي البناء النظري في هذا المجال.
- الحاجة إلي دراسة وتحليل أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بخلاف البنوك.

##### ٢/٤ – الجانب التطبيقي: تتبع أهمية هذه الدراسة في هذا الجانب من الآتي:

- أن نتائج هذه الدراسة سوف تساعد في حماية مصالح مستخدمي المعلومات في البيئة المصرية، وترشيد ما يتخذونه من قرارات.
- أن تحليل مدى تأثير معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يمكن أن يوفر معرفة تقود إلى استفادة العديد من الفئات لعل أهمها:
  - واضعو المعايير: فمن خلال تلك المعرفة يمكنهم إجراء تعديلات على هذه المعايير في محاولة الحد من أوجه القصور بشأن القياس والإفصاح.
  - المستثمرون: حيث يمكنهم تحسين قدرتهم على تحليل المعلومات المدرجة بالتقارير المالية، ومن ثم الكشف عن أي سلوك انتهازي للإدارة باستخدام أساليب إدارة الأرباح، مما يقود في النهاية إلى التخصيص الكفاء للموارد المتاحة.
  - الموظفون: حيث يمكنهم مراقبة سلوك الإدارة تجاه المزايا والأصول الخاصة بهم، وتوزيعات الأرباح التي تحددتها الإدارة.
  - المراجعون: يمكنهم التعرف على مجالات إدارة الأرباح التي تؤثر سلبياً على مصداقية القوائم المالية، ومن ثم التقرير عنها بشكل موثوق فيه.
- أن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ستساعد في الحد من مشكلات إدارة الأرباح، ومن ثم عدم تماثل المعلومات، وانخفاض جودتها بسوق الأوراق المالية، الأمر الذي سينتج عنه تحسين مستوى الأداء بالبورصة المصرية.

#### ٥ – أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين رئيسيين هما:

## ١/٥ - الدراسة النظرية:

قام الباحث باستخدام المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة والمرجعية، بهدف تحديد الإطار النظري لمتغيري الدراسة، وهما: محاسبة القيمة العادلة وإدارة الأرباح، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي لتحديد اثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان " قياسات القيمة العادلة " علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٢/٥ - الدراسة التطبيقية:

قام الباحث في هذه الدراسة بإتباع الخطوات العلمية المتعارف عليها بشأن اختيار مجتمع وعينة الدراسة، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة ونوعية البيانات، حيث استخدم الباحث قياسات القيمة العادلة بالإضافة إلي مقاييس إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٦ - الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة:

يتناول الباحث في هذا الجزء الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة، وكذلك تحليل وتقييم إدارة الأرباح بالشركات المصرية، وأخيراً أثر محاسبة القيمة العادلة علي إدارة الأرباح في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥)، وذلك على النحو التالي:

## ١/٦ - الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة:

تعد عملية اختيار نموذج القياس المحاسبي احدي المشكلات المستمرة التي واجهت هيئات وضع المعايير، حيث تؤثر إجراءات وسياسات القياس علي تصرفات وسلوك إدارة المنشأة وتلك التصرفات والسلوكيات بدورها تؤثر علي الأسعار.

ولقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، حيث إن حقيقتها تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، وليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، حيث تصبح القيمة المحددة شيئاً من الماضي الذي قد ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمتها الحالية (عبد القادر، ٢٠٠٩).

ونتيجة لذلك فقد تزايد اهتمام البحث المحاسبي والهيئات العلمية والمهنية بالبحث عن بديل لمعالجة أوجه القصور الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، حيث تم التحول إلي مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف والقياس والإفصاح عن المعالجة المحاسبية للعمليات والأحداث المالية.





وللتعرف علي الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة فإن الأمر يتطلب تناول النقاط

التالية:

- ماهية محاسبة القيمة العادلة.
- مناهج وأساليب قياس القيمة العادلة.
- مستويات القيمة العادلة.
- وجهات النظر حول محاسبة القيمة العادلة.

### ١/١/٦: ماهية القيمة العادلة:

حتى يمكن التعرف علي ماهية القيمة العادلة فإن ذلك يتطلب تحديد مفهومها، وأركانها،

وذلك كما يلي:

### أولاً: مفهوم القيمة العادلة:

لقد زاد الاهتمام بمفهوم القيمة العادلة واستخدامه كأساس للقياس المحاسبي بداية من التسعينيات، وقد نال مفهوم القيمة العادلة قدراً كبيراً من الجدل وعدم الوضوح بين المحاسبين والهيئات المهنية والجهات التنظيمية. وعلي الرغم من تعدد محاولات وضع مفهوم للقيمة العادلة، إلا أن هناك اتفاقاً كبيراً بينها. وعلي ذلك، يقتصر الباحث في عرض مفهوم القيمة العادلة علي جهود الهيئات المهنية والجهات التنظيمية في هذا الشأن، لكونها الأساس الذي ارتكنت إليه معظم الجهود الأكاديمية التي تناولت مفهوم القيمة العادلة.

فقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) القيمة العادلة من خلال معيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم (١٥٧) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" بأنها: السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعة لتحويل التزام في صفقة منتظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس (FASB, 2006).

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) القيمة العادلة من خلال معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" بأنها: السعر الذي يتم استلامه من بيع أصل أو دفعة لتحويل التزام في صفقات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (ISAB, 2011).

وقد أكد المجلس هذا التعريف في إطاره الفكري المنقح الصادر عام ٢٠١٨م، حيث أدرج القيمة العادلة كأساس للقياس لكي يتوافق الإطار الفكري مع ما أصدره المجلس من المعايير الدولية للتقرير المالي (ISAB, 2018).

وأيضاً عرف مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC) القيمة العادلة بأنها: السعر المتوقع لتحويل أصل أو التزام بين أطراف راغبة ومطلعة، والذي يعكس توجهات هذه الأطراف (IVSC, 2011).

كما أشار المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الفيدرالي (FASAB) إلي القيمة العادلة بأنها: القيمة السوقية العادلة وعرّفها بأنها القيمة المحددة من خلال صفقة عادلة بين بائعين ومشتريين علي دراية كاملة بموضوع الصفقة، وفي العادة لفترة من الزمن (FASAB, 2011).

وقد عرفت جمعية المقيمين الأوربية (TEGOVA) القيمة العادلة بأنها: السعر المستلم من بيع أصل أو مدفوع لتحويل التزام في صفقة منتظمة بين مشاركي السوق لديهم رغبة في إتمام الصفقة، وعلي دراية بكل الحقائق، بما يتفق مع أهداف كل منهما (TEGOVA, 2012).

وعرف مجلس المعايير الدولي للمحاسبة في القطاع العام (IPSASB) القيمة العادلة بأنها: المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف راغبة ومطلعة في إطار معاملة متساوية بينهم (IPSASB, 2013).

وفي الشأن المصري، فقد عرفت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" بأنها: السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعة لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

ويلاحظ علي هذا التعريف أنه:

- يركز علي القيمة العادلة لكل من الأصول والالتزامات.
- القيمة العادلة هي قياس قائم علي آليات السوق وليس قياس خاص بالمنشأة وبالتالي يتم تحديدها بناء علي الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام.
- قياس القيمة العادلة متعلقاً بأصل أو التزام محدد. وتبعاً لذلك يجب الأخذ في الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام المحدد.
- ركز علي سعر الخروج وهو السعر المستلم من بيع أصل أو المدفوع لنقل التزام بغض النظر عما إذا كان سعراً ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر.



## ثانياً: أركان القيمة العادلة:

علي ضوء التعريفات السابقة للقيمة العادلة يتضح أن مفهوم القيمة العادلة يرتكز علي أربعة أركان (عناصر) أساسية وهي: الأصل والالتزام، والمعاملة المنظمة، و المشاركين في السوق، والسعر والاستكمال توضيح مفهوم القيمة العادلة فإن ذلك يقتضي إلقاء الضوء علي هذه الأركان كما يلي:

### • الأصل أو الالتزام:

يكون قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام محدد، وبالتالي يجب علي المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ في الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام. وتشمل هذه الخصائص علي سبيل المثال: ( وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

- حالة الأصل وموقعة.

- القيود المفروضة علي بيع الأصل أو استخدامه، إن وجدت.

أما عند قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي يجب الأخذ في الاعتبار قدرة المشارك في السوق علي توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعة لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام.

ويري كلاً من (مصطفى ومحمد، ٢٠١٤) أن المفاهيم المتعلقة بأفضل وأحسن استخدام وفرضية التقييم تكون ملائمة عند قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية وتكون غير ملائمة عند قياس القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات، بالإضافة إلي عدم تطبيق تلك المفاهيم علي أدوات حقوق الملكية وذلك للتشابه بينها وبين الأدوات المالية.

وقد حدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) أن يؤخذ الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي بعين الاعتبار استخدام الأصل الممكن مادياً، والمسموح به قانونياً، والمجدي مادياً (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

وعندما لا يتوافر سعر معن لعملية نقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية مماثلة أو مطابقة ويكون البند المطابق محتفظ به من قبل طرف آخر علي أنه أصل، يجب علي المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر المشارك في السوق والذي يحتفظ بالبند المطابق علي أنه أصل في تاريخ القياس.

## • المعاملة المنظمة:

يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الالتزام تتم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو تحويل الالتزام في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية، بالإضافة إلي أن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:

- في السوق الأساسي للأصل أو الالتزام.

- وفي حالة غياب السوق الأساسي يكون السوق الأكثر نفعاً أو فائدة للأصل أو الالتزام.

ويقصد بالسوق الأساسي أنه السوق ذو الحجم الأكبر ومستوي النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام. بينما يقصد بالسوق الأكثر نفعاً أو فائدة بأنه السوق الذي يعظم القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف البيع والنقل (مصطفى ومحمد، ٢٠١٤).

ففي حالة وجود سوق أساسي للأصل أو الالتزام فإن السعر في ذلك السوق (سواء كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر) يمثل قياساً للقيمة العادلة للمنشأة، حتى لو كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلف أكثر نفعاً في تاريخ القياس. وتحتاج المنشأة للوصول إلي السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً أو فائدة) في تاريخ القياس ونظراً لأن المنشآت المختلفة ( وأنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت) ذات الأنشطة المختلفة قد يكون لديها فرصة الوصول لأسواق مختلفة، فإن السوق الأساسي (أو الأكثر نفعاً أو فائدة) للأصل والالتزام ذاته قد يختلف من منشأة لآخري (ومن أنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت)، وطبقاً لذلك يجب أخذ السوق الأساسي (أو الأكثر نفعاً أو فائدة) وبالتبعية المشاركين في السوق، ومن وجهة نظر المنشأة مما يسمح بوجود اختلافات بين المنشآت ذات الأنشطة المختلفة.

وهناك بعض المعاملات التي تخرج عن نطاق المعاملة المنظمة مثل (عبد القادر وآخرون، ٢٠١٧ - Sundgren)

- المعاملات التي تتم بين الأطراف ذوي العلاقة.
- المعاملات التي لا تستند إلي قوة السوق كما في حالة التصفية أو المبيعات الجبرية.
- إذا كانت وحدة النقد المستخدمة في السوق تختلف عن وحدة النقد الواجب استخدامها لتقييم الأصل أو الالتزام.
- إذا كان السوق الذي تتم فيه المعاملة يختلف عن السوق الذي تباع أو تشتري فيه المنشأة هذه الأصول أو الالتزامات.



ويفضل التركيز علي السوق الأساسي نظراً لأنه يعتبر السوق الذي تحدث فيه عمليات بيع للأصل أو تحويل للالتزام بشكل كبير، ومن ثم يعتبر السوق في هذه الحالة أكثر سيولة للأصل أو الالتزام، وبالتالي فإنه يوفر مدخلات أكثر تمثيلاً لقياس القيمة العادلة.

#### • المشاركون في السوق:

أشار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) أن المنشأة لا تحتاج إلي تحديد مشاركين محددين في السوق عند وضع الافتراضات المستخدمة في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وإنما يجب عليها تحديد الصفات التي تميز المشاركين في السوق بصفة عامة مع الأخذ في الاعتبار العوامل المحددة لكل مما يلي: ( وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩ )

- الأصل أو الالتزام.
- السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً أو فائدة) للأصل أو الالتزام.
- المشاركين في السوق الذين ستبرم المنشأة معهم معاملة في السوق.
- ويقصد بالمشاركين في السوق المشترون والبائعون في السوق الأساسي ( أو السوق الأكثر نفعاً أو فائدة) للأصل والالتزام، والذين تتوافر فيهم الخصائص التالية: ( Ernst & Young, 2012 )

- أن يكونوا مستقلين عن بعضهم البعض، أي أنهم لا يكونوا من الأطراف ذوي العلاقة.
- أن يكون لديهم المعرفة والفهم بالأصل أو الالتزام لاستخدام كافة المعلومات المتاحة والتي تتضمن معلومات تم الحصول عليها من خلال بذل العناية الواجبة.
- أنهم قادرون علي الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام.
- لديهم الرغبة في الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام أي أنهم متحمسون لكنهم ليسوا مجبرين.

ويجب ملاحظة أن قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام يعتمد علي الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في عند تسعير الأصل أو الالتزام بافتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما يحقق مصلحتهم الاقتصادية.

#### • السعر:

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعة لنقل أو تحويل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأساسي ( أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر.

وتفضل إدارة الشركات الإفصاح عن أسعار الخروج أو البيع بدلاً من الإفصاح عن أسعار الدخول أو الشراء التي يتم دفعها للاستحواذ أو الحصول على الأصل أو يتم تسلمها مقابل نشأة أو التعهد بالالتزام. حيث أن أسعار الخروج قابلة للملاحظة بالنسبة للعديد من المنتجات والخدمات والأصول، بينما أسعار الدخول لا تكون قابلة للملاحظة وتعكس كفاءة الإدارة في بعض الحالات وبالتالي لا ترغب الإدارة في الإفصاح عنها (عبد القادر وآخرون، ٢٠١٧).

ويتناسب تعريف القيمة العادلة على أنها سعر الخروج أو البيع في حالة تقييم الأصول قصيرة الأجل والتي لها أسواق حاضرة، أما تقييم الأصول طويلة الأجل فلا يناسبها سعر الخروج أو البيع ولكن المفهوم الأنسب للقيمة العادلة هو الاعتماد على القيمة الاستخدامية للأصل وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المتوقع توليدها من هذا الأصل (عبد القادر وآخرون، ٢٠١٧ - (Palea & Maino, 2012).

وعلى ضوء ما سبق يمكن للباحث استخلاص أن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم استلامها من بيع أصل أو دفعها لتحويل التزام من خلال معاملة منظمة بين الأطراف المشاركة في السوق الأساسي أو السوق الأكثر نفعاً أو فائدة في تاريخ القياس سواء كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر وفقاً لافتراضات المشاركين في السوق.

#### ٢/١/٦: مناهج وأساليب قياس القيمة العادلة:

إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي تتم به المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية. ويتطلب تحديد قياس القيمة العادلة من المنشأة أن تحدد الآتي: ( وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

- الأصل أو الالتزام المحدد الذي يمثل موضوع القياس.
- أساس التقييم الملائم للقياس للأصول غير المالية بشكل يتفق مع الاستخدام الأفضل والأنسب للأصل.
- السوق الأساسي أو السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام.
- أساليب التقييم الملائمة للقياس مع الأخذ في الاعتبار توافر البيانات التي يتم طبقاً لها صنع المدخلات التي تمثل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام ومستوي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتضمن تصنيف المدخلات.



وقد حدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) ثلاثة مناهج تستخدم علي نطاق واسع لقياس القيمة العادلة وهي منهج السوق، ومنهج الدخل، ومنهج التكلفة ويجب علي المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من المدخلات غير الملحوظة، كما يجب علي المنشأة استخدام أساليب التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من مناهج قياس القيمة العادلة.

وفيما يلي عرض لمناهج قياس القيمة العادلة وأساليب التقييم المناسبة لكل منهج علي حدة:

#### أ- منهج السوق:

يعتمد هذا المنهج علي الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول والتزامات أو مجموعة من الأصول والتزامات وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة مثل الأسعار المسددة في معاملات الدمج Mergers أو الاستحواذ Acquisitions.

ويعتمد منهج السوق علي مجموعة من أساليب التقييم تتمثل في الآتي:

- مضاعفات السوق Market Multiples التي تشتق من مجموعات قابلة للمقارنة، وقد تقع المضاعفات ضمن نطاقات بها أكثر من مضاعف لكل مجموعة قابلة للمقارنة، ويتم اختيار المضاعف الملائم من بين النطاق باستخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- نموذج تسعير المصفوفة Matrix Pricing وهو أسلوب رياضي يستخدم بشكل أساسي لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون دون الاعتماد فقط علي الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة وإنما بالاعتماد علي الأوراق المالية المسعرة الأخرى المتخذة كأساس قياسي.

وتتوقف دقة قياس القيمة العادلة للأصول والتزامات طبقاً لهذا المنهج علي كفاءة ونشاط السوق، ويقصد بكفاءة السوق استجابة واستيعاب السوق للمعلومات الواردة إليه في توقيت ورودها وانعكاس ذلك علي أسعار وقيم الأصول والتزامات بتلك الأسواق (صادق، ٢٠١٤). أي أن السوق الكفء للأصول والتزامات يعني توافر المعلومات المطلوبة من السوق وبسرعة، بحيث ينعكس أثرها علي أسعار وقيم تلك الأصول والتزامات.

ويعتمد السوق الكفء علي توافر مجموعة من الخصائص تتمثل في الآتي: (عبد الرسول،

(٢٠١٩)

- توافر المعلومات الكاملة لكل من المشاركين في السوق في نفس الوقت وبنفس القدر وبأقل تكلفة.

- دقة وسرعة وصول المعلومات من مصادرها إلي المشاركين في السوق.

- توافر معلومات تاريخية ومعلومات حالية جديدة.

- تغيرات الأسعار تتم بطريقة غير مستقلة عن الأسعار التاريخية والحالية.

- تمتع السوق بدرجة عالية من السيولة.

- فهم واستيعاب السوق والمستثمرين لتلك المعلومات.

وطبقاً لما سبق إذا تبين أن السوق لا يتسم بالكفاءة والنشاط فإن الأسعار التي يتم قياسها طبقاً لمنهج السوق لا يمكن الاعتماد عليها، وبالتالي لا تعبر عن القيمة العادلة بدقة، وأن التغيرات في الأسعار قد تكون عشوائية ومستقلة عن أسعار الفترات السابقة.

### ب- منهج الدخل:

يعتمد هذا المنهج علي تحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الدخل أو المصروفات) إلي قيم حالية وحيدة (أي مخصومة) عند قياس القيمة العادلة بما يعكس توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية، ويستخدم هذا المنهج في حالة عدم وجود سعر بالسوق أو السوق غير نشط.

ويعتمد منهج الدخل علي مجموعة من أساليب التقييم أهمها ما يلي: (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

١- أسلوب القيمة الحالية: تعد القيمة الحالية أداة لربط المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو القيم بمبلغ حالي باستخدام معدل خصم، ويعتمد أسلوب القيمة الحالية المستخدم لقياس القيمة العادلة علي الحقائق والظروف الخاصة بالأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه (علي سبيل المثال: إذا كان من الممكن ملاحظة الأسعار للأصول القابلة للمقارنة في السوق) وتوافر البيانات الكافية.

ومن وجهة نظر المشاركين في السوق هناك مجموعة عناصر يعتمد عليها استخدام أسلوب القيمة الحالية في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس تتمثل في الآتي: (ISAB, 2011)

- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه.





- التوقعات حول الاختلافات الممكنة في مقدار أو توقيت التدفقات النقدية بما يمثل خطر عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية.

- القيمة الزمنية للنقود التي يتم التعبير عنها بالمعدل المفروض علي الأصول ذات الطبيعة النقدية الخالية من المخاطر والتي لها تواريخ استحقاق أو فترات زمنية تتفق مع الفترة المغطاة بالتدفقات النقدية والتي لا يوجد بها خطر عدم التأكد في التوقيت أو خطر التخلف عن السداد للمالك (أي معدل فائدة خالي من المخاطر).

- سعر مقابل تحمل خطر عدم التأكد المتأصل في التدفقات النقدية ( أي علاوة الخطر).  
- العوامل الأخرى التي قد يأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار في تلك الظروف.  
- فيما يخص الالتزامات، مخاطر عدم الأداء المرتبط بالالتزام، بما في ذلك مخاطر الائتمان الذاتية للمنشأة (الطرف الملتمزم).

٢- نموذج تسعير الخيارات: مثل نموذج بلاك- شولز- ميرتون Black – Scholes - Merton أو النموذج ذو الحدين Binomial Model ( مثل نموذج لاتيس Lattice ) الذي يدمج أساليب القيمة الحالية ويعكس كل من القيمة الزمنية والقيمة الحقيقية للخيار Intrinsic Value.

٣- نموذج الأرباح الزائدة لعدد من الفترات: Multiperiod Excess Earnings Method والتي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

ويلاحظ أنه في حالات معينة قد يكون من المناسب استخدام أسلوب تقييم واحد علي سبيل المثال عند تقييم أصل أو التزام باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة، وفي حالات أخرى يكون من المناسب استخدام أساليب تقييم متعددة أو مركبة.

ويواجه منهج الدخل بعض المشاكل عند تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية منها ما يلي: ( صادق، ٢٠١٤ - عبد الرسول، ٢٠١٩ )

- مشكلة اختيار معدل الخصم المناسب، وذلك يرجع إلي تعدد معدلات الخصم التي يمكن الاعتماد عليها والاختيار من بينها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية.

- مشكلة مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المخصومة، وذلك يرجع إلي أن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصل تثير مشكلة لكونها تعتمد علي التقدير والحكم الشخصي للقائم بعملية القياس.

### ج- منهج التكلفة:

يعكس هذا المنهج تكلفة الاستبدال الحالية Current Replacement Cost والتي تمثل المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال أو إحلال الطاقة الإنتاجية للأصل ( وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

ويعتمد السعر الذي يتم الحصول عليه مقابل بيع الأصل من وجهة نظر البائع كمشارك في السوق علي التكلفة التي يتحملها المشتري كمشارك في السوق من تملك أو بناء أصل بديل له منفعة مماثلة، بعد تعديله بالتقادم (نظراً لأن المشتري لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي تستبدل به الطاقة الإنتاجية للأصل)، ويشمل التقادم تدهور الحالة المادية، والتقادم الوظيفي(التكنولوجي)، والتقادم الاقتصادي (الخارجي). ويعد التقادم أشمل من الإهلاك لأغراض إعداد القوائم المالية (توزيع التكلفة التاريخية) أو لأغراض الضرائب (استخدام أعمار إنتاجية محددة) وفي الكثير من الحالات يتم استخدام طريقة تكلفة الاستبدال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة المستخدمة إلي جانب أصول أخري أو مع أصول والتزامات أخري.

ويعاب علي هذا المنهج أنه يمكن لأكثر من مستخدم لنفس البيانات الوصول إلي قيم إحلال مختلفة وذلك يرجع إلي: اختلاف المستوي التكنولوجي المتوقع، وكذلك حجم الخدمات التي تم استفادتها من الأصل القديم، والعمر المتبقي له نظراً لاختلاف هذه المعلومات من شخص لأخر(سالم، السقا ، ٢٠١٤).

وعلي ضوء عرض مناهج وأساليب قياس القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) يتضح أن المعيار لم يلزم الشركات باستخدام منهج معين عند قياس القيمة العادلة ولكن ترك للشركات حرية اختيار منهج القياس بشرط أن يكون ملائماً للظروف، وأن يتوافر له معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلي احتمال ذاتية القياس، مما يفسح المجال أمام الإدارة للتلاعب في قياسات القيمة العادلة لتحقيق أهدافها الخاصة.

وفيما يرتبط بمدخلات أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة، فقد حدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) تسلسل للقيمة العادلة لتحقيق الثبات والقابلية للمقارنة بين قياسات القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة فقد تم تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة إلي ثلاثة مستويات، حيث يعطي هذا التسلسل الأولوية القصوى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوي (١)) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوي (٣)).



وقد أعطي المعيار الأولوية لمدخلات أساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة، وليس لأساليب التقييم، حيث أن قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب القيمة الحالية يمكن تصنيفه ضمن المستوي (٢) أو المستوي (٣) معتمداً في ذلك علي المستوي الذي تصنف فيه المدخلات التي تكون مؤثرة في القياس (مصطفى ، محمد، ٢٠١٤).

وقد أشار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) إلي أنه إذا تطلبت المدخلات الملحوظة إجراء تعديلات باستخدام مدخلات غير ملحوظة وقد ترتب علي هذا التعديل قياس قيمة عادلة أكبر أو أقل بشكل كبير، في هذه الحالة يتم تصنيف القياس الناتج ضمن المستوي (٣) لتسلسل القيمة العادلة. فعلي سبيل المثال إذا كان مشارك السوق يأخذ في الاعتبار تأثير قيد مفروض علي بيع أحد الأصول عند تقييم سعر هذا الأصل يجب علي المنشأة تعديل السعر المعلن لتعكس أثر ذلك القيد، في حالة كون السعر المعلن ضمن مدخلات المستوي (٢) وكان التعديل عبارة عن مدخلات غير ملحوظة هامة للقياس بأكمله، فيجب تصنيف القياس ضمن المستوي (٣) من تسلسل القيمة العادلة.

### ٣/١/٦: مستويات القيمة العادلة:

حدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) ثلاثة مستويات هرمية للقيمة العادلة، تعتمد علي طبيعة المدخلات دون النظر إلي أساليب التقييم المستخدمة، حيث يعطي أولوية أعلى للأسعار المنقولة من الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول)، وأولوية أدنى للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوى الثالث)، وذلك كما يلي: (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩)

#### أ- مدخلات المستوي (١):

تتمثل في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع المنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس، ويقدم السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة. ونظراً لكون مدخلات المستوي (١) للعديد من الأصول والالتزامات متاحة في العديد من الأسواق النشطة علي سبيل المثال: أسواق البورصة Exchange markets، أسواق الوسطاء Dealer markets، أسواق السمسرة Brokerd markets، أسواق المستفيدين الرئيسيين، Principal-to- principal markets لذلك فإنه عند الاعتماد علي مدخلات هذا المستوي، يجب التركيز علي تحديد السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر نفعاً

للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأساسي، وأيضاً ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الالتزام بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.

وقد أوجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) المنشأة بالألا تقوم بأي تعديل لمدخلات المستوي (١) فيما عدا الحالات الآتية:

١- في حالة امتلاك المنشأة عدد كبير من الأصول والالتزامات المماثلة (لكن غير مطابقة) ويكون السعر المعلن في السوق النشط متاحاً، ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد، فإنه من المناسب أن تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد فقط على الأسعار المعلنة مثل طريقة تسعير المصفوفة ولكن ذلك يؤدي إلي تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستوي أقل من تسلسل القيمة العادلة.

٢- عندما لا يمثل السعر المعلن في سوق نشط القيمة العادلة في تاريخ القياس، ويحدث ذلك إذا وقعت أحداث هامة بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس. ويجب علي المنشأة وضع سياسة ثابتة للتعامل مع تلك الأحداث التي قد تؤثر علي قياس القيمة العادلة، ولكن في حالة تعديل السعر المعلن فإنه يؤدي إلي تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستوي أقل من تسلسل القيمة العادلة.

٣- عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن للبند الذي يتم المتاجرة عليه علي أنه أصل في سوق نشط، فإذا كان السعر يحتاج إلي تعديل تبعاً للعوامل الخاصة بالبند أو بالأصل فينتج عنه تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستوي أقل في تسلسل القيمة العادلة.

## ب- مدخلات المستوي (٢):

تتمثل مدخلات هذا المستوي في كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوي (١)، وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتضمن مدخلات هذا المستوي ما يلي:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.
- المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، علي سبيل المثال: أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد Yield Curves الملحوظة والتي يتم الإعلان عنها بصورة دورية شائعة، التذبذبات الضمنية Implied Volatilities، الهوامش الائتمانية Credit Spreads.
- المدخلات المشتقة من السوق Market-Corroborated Inputs.



وفي حالة إجراء تعديل علي أحد مدخلات المستوي (٢) ويعد هاماً للقياس بأكمله قد ينتج عنة تصنيف قياس قيمة عادلة ضمن المستوي (٣) لتسلسل القيمة العادلة وذلك إذا كان التعديل يستخدم مدخلات هامة غير ملحوظة، وتختلف تعديلات ومدخلات المستوي (٢) بناء علي العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام والتي تتمثل في حالة الأصل وموقعة، ومدى ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام، وحجم أو مستوي النشاط في الأسواق التي تتم ملاحظة المدخلات بها (عبد الرسول، ٢٠١٩).

وعلي ضوء ما سبق يمكن القول أن مدخلات المستوي (٢) تتشابه مع مدخلات المستوي (١) من حيث الاعتماد علي بيانات السوق إلا أنها أقل موثوقية من مدخلات المستوي (١) نظراً لعدم توافر أسعار معلنة ملحوظة لبند مماثل أو مطابق في سوق نشط، بالإضافة إلي أنه يتم إجراء تسويات علي أسعار السوق المشتقة، وتتنوع هذه التسويات طبقاً لعناصر خاصة بالأصل أو الالتزام مثل حالة أو موقع الأصل ومستوي نشاط السوق الذي تكون مدخلاته ملحوظة.

### ج- مدخلات المستوي (٣):

تتمثل مدخلات المستوي (٣) في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام، ويتم استخدام هذه المدخلات في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة أو أن نشاط السوق ضئيل في تاريخ القياس، لذلك يجب أن تعكس هذه المدخلات الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات حول الخطر. وتتضمن الافتراضات حول الخطر كلاً من الخطر المتأصل في أسلوب تقييم معين يتم استخدامه لقياس القيمة العادلة مثل نموذج تسعير، والخطر المتأصل في مدخلات أسلوب التقييم. ولا يعد القياس الذي لا يتضمن تعديلاً للخطر قياساً للقيمة العادلة إذا كان المشاركون في السوق يقومون بإجراء تعديلاً للخطر عند تسعير الأصل أو الالتزام.

كما يجب علي المنشأة تطوير المدخلات غير الملحوظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقاً للظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة. وعند تطوير المدخلات غير الملحوظة يمكن أن تبدأ المنشأة ببياناتها الخاصة، ولكن يجب عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول توضح أن المشاركين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة، أو أن هناك شيئاً (حدثاً) خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين في السوق.

وعلي ضوء ما سبق يتضح أن محور التمييز الأساسي بين مدخلات أساليب تقييم القيمة العادلة هو إمكانية توفيرها من خلال سوق نشط/ كفاء بحيث تعتبر أسعار السوق أساس جيد

لتقديرات القيمة العادلة في ظل المستوي (١)، والمستوي (٢) ولكن في بعض الأحيان قد لا تعبر أسعار السوق بشكل واضح عن القيمة العادلة فلا بد من استخدام مدخلات المستوي (٣) للوصول لتقديرات ملائمة للقيمة العادلة وبالتالي فإن الإدارة سيكون عليها دور جوهري في تحديد القيمة العادلة خصوصاً في ظل الأسواق غير النشطة.

#### ٤/١/٦: وجهات النظر حول محاسبة القيمة العادلة:

شهد الاقتصاد أزمة مالية حادة كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وتحديداً الاستثمارات المالية وقطاع العقارات، حيث أدت هذه الأزمة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليست فقط في الاقتصاد الأمريكي وإنما امتدت لتشمل الاقتصاد العالمي ككل، تعددت الجذور والأسباب الرئيسية التي سببت هذه الأزمة، ومن بينها توجه أصابع الاتهام نحو مهنة المحاسبة، وبصفة خاصة التطبيقات التي ظهرت في إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وقتها والمعتمدة علي محاسبة القيمة العادلة.

وقد أدي ذلك إلي جدال قوي حول علاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية بين مؤيدي ومعارضى استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية. علي أساس أنها ساهمت في تضخم غير مبرر لقيم العقارات، ومن ثم قيم القروض الممنوحة وبالتالي قيم السندات العقارية والتي أدت إلي حدوث أولى حلقات الأزمة وطالبوا بإيقاف أو تعليق العمل بها وأن معايير المحاسبة التي تعتمد علي القيمة العادلة تعد من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية. وفي المقابل أقر آخرون بأن القيمة العادلة تجعل القوائم المالية أكثر شفافية وتمنع المنشآت من إخفاء الخسائر (عبد الرسول، ٢٠١٩).

وتباينت الآراء حول العلاقة بين القيمة العادلة وحدث الأزمة المالية، من حيث وجود علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة من أسس التحقق والاعتراف والقياس والإفصاح من جانب، والأزمة المالية التي تحدث سواء علي مستوي المنشأة أو الاقتصاد ككل، وما إذا كانت هذه العلاقة إيجابية بمعنى أنها تعمق الأزمة المالية وتزيد من حدتها، أو أنها علاقة عكسية بمعنى أنها تساعد علي الخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية، ويمكن تقسيم هذه الآراء إلي اتجاهين:

#### أولاً: الآراء المعارضة لمحاسبة القيمة العادلة:

ويري أنصار هذا الاتجاه أن معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة تعد من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية، حيث صرح بذلك عديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي و كثيراً من رؤساء مجالس إدارة البنوك والشركات العملاقة، ودعوا إلي



وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة. وفيما يلي عرض المبررات التي استند إليها هذا الاتجاه:

١- اعتماد القياس باستخدام القيمة العادلة في أوقات الأزمات لأن السعر السائد للأصول المالية في تاريخ التقرير المالي يتأثر كثيراً بظروف السيولة، وأي مشاكل في هذه السيولة سوف يؤثر تأثيراً حاداً في قيمة الأصول، وبناء عليه قد تلجأ المنشأة إلى اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية خاطئة (سيئة)، وربما تتلاعب في إعداد تقديرات خاصة بها للقيمة العادلة تعبيراً عن ظروف السوق القائمة (Ackermann, 2008).

٢- أن القيمة العادلة مقياس غير ملائم وخاصة في ظل أوقات الأزمات، حيث يتم الاعتماد على المستوي (٣) للقيمة العادلة بصورة كبيرة. فأتثناء الأزمات الاقتصادية من الممكن ألا تكون الصفقات طبيعية، كما يمكن أن تجعل قلة السيولة من الصعب علي المنشآت أن تحقق المصدقية في القيمة العادلة في ظل مدخلات المستوي (٢) و (٣) مما يترتب عليه أخطاء كبيرة في القياس مع إمكانية استخدام الإدارة للمعلومات الخاصة بطريقة انتهازية. وبالتالي فهي تمثل تهديد خطير لمصدقية القيمة العادلة (Song et al., 2010).

٣- أن القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة عن سيولة المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين ولكنها لا توفر معلومات عن القدرة الكسبية لهذه المؤسسات، أي أنها لا تعكس القيم المستقبلية. وبالتالي فإن معلومات القيمة العادلة قد لا تكون مفيدة في اتخاذ القرارات طويلة الأجل. (Allen & Carletti, 2008)

٤- قد تكون محاسبة القيمة العادلة ساهمت في حدوث الأزمة المالية العالمية لأنه من الصعب التحقق منها، وقد تعتمد علي افتراضات غير موثوق فيها، وهو ما يمنح الإدارة مساحة من حرية التصرف وفقاً لما يترأى لها في إعداد القوائم المالية (Magnan, 2009).

٥- أن معايير المحاسبة الخاصة بقياسات القيمة العادلة لا تعد كافية بوضعها الحالي لقياس القيمة العادلة، حيث أنها تسمح للمنشآت باستخدام مناهج ومدخلات قد تكون غير ملائمة، كما أنها تفتح المجال أمام الإدارة للتلاعب في قياس الأصول والالتزامات لتحقيق أغراضها الخاصة. (عواد، ٢٠٠٩).

٦- أن الأزمة المالية تعتبر الحدث الهام الذي كشف عن قصور أسعار البيع في قياس القيمة العادلة، حيث كانت أسعار البيع متدنية متأثرة بالسيولة المتاحة أكثر من تأثرها بالقيمة

المستقبلية، كما أن التقرير عن القيمة العادلة المتدنية قد فاقم أزمة أسعار البيع، ودفع بها إلى مزيد من الانخفاض. (Sunder, 2009)

٧- أن ترتيب مستويات تسلسل القيمة العادلة وفقاً لمعايير قياسات القيمة العادلة لا يعني سوي أن أسعار البيع في المستوي (١) أولي بالتطبيق من مدخلات القيمة العادلة في المستوي (٢) و(٣). وأن الترتيب بصورته الواردة بالمعايير قدر يثير الشكوك حول القيم المقدرة وفقاً للمستويات الأخرى (Sunder, 2009).

٨- أنه في حالة ارتفاع القيمة العادلة لأصول البنوك ترفع قيمة حقوق الملكية العقارية بقيمة الديون علي البنك، وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض درجة الرفع المالي، وبالتالي تحاول البنوك زيادة درجة الرفع المالي إلى المستويات المقبولة عن طريق مزيد من الاقتراض والدخول في أدوات مالية إضافية في شكل التزامات، وبناء عليه فإن أي انخفاض لاحق في القيمة العادلة للأصول سوف يؤدي إلى تفاقم أزمة الرفع المالي، وتليها أزمة السيولة. (Laux & Luez, 2009)

٩- أن صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول والالتزامات ومن بينها مشتقات الائتمان التي تعتبر نوعاً من أنواع الأدوات المالية، حيث يعتبر كثير من المتخصصين أن هذه الأدوات من بين العوامل التي يلقي عليها اللوم بوقوع الأزمة المالية، إلا أنه قد يرجع السبب في ذلك إلى القواعد المحاسبية التي تطبق علي الأدوات المالية وخصوصاً القيمة العادلة (Huian, 2010).

وعلي ضوء ما سبق فإن المبررات التي استند إليها أنصار هذا الاتجاه في توجيه الاتهام لمحاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية تتلخص في الآتي:

- يؤدي تطبيق القيمة العادلة إلى زيادة حدة التقلبات في مستويات الدخل، وبالتالي التأثير علي أسعار الأسهم والسندات في السوق المالي.

- تأثر السعر العادل للأصول في تاريخ التقرير المالي بظروف السيولة، وبالتالي أي مشاكل في السيولة سوف تؤثر تأثيراً حاداً في قيمة الأصول، مما يؤدي إلى اتجاه المؤسسات لاتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية خاطئة.

- صعوبة تقدير القيمة الاقتصادية الحقيقية للمنشأة باستخدام القيمة العادلة في ظل عدم وجود أسواق نشطة، مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين.





- إمكانية التلاعب في قياس القيمة العادلة وارتفاع تكلفة قياس القيمة العادلة، وخاصة في حالات السوق غير النشطة وتدخل عنصر التحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، ومن ثم تحديدها قد يكون أبعد عن الحقيقة.

### ثانياً: الآراء المؤيدة لمحاسبة القيمة العادلة:

ويري أنصار هذا الاتجاه أن الأزمة المالية ناشئة عن عوامل اقتصادية متعددة وليس عن المعايير المحاسبية. وأن محاسبة القيمة العادلة لم تتسبب في التقلبات الحادة في الأسواق المالية بل علي النقيض من ذلك فقد عكست نتائج هذه التقلبات، وأظهرت الخسائر الناتجة عنها لمستخدمي القوائم المالية بشفافية. وفيما يلي عرض المبررات التي استند إليها هذا الاتجاه:

١- هناك مبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة، حيث توجد أسباب متعددة للأزمة المالية العالمية منها الضغط الحكومي، وتعقد الأدوات المالية المستخدمة. حيث يمكن إرجاع حدوث الأزمة إلي الرهن العقاري، حيث مارست الحكومة الأمريكية ضغوطاً علي المؤسسات المالية لتخفيض معايير الإقراض ( Trussel & Rose, 2009)

٢- أن أسباب الأزمة المالية العالمية متنوعة ومتشابكة فيما بينها سواء تدني الجوانب الأخلاقية، وزيادة عمليات الإقراض، والاستخدام غير السليم للمشتقات، وفقد الثقة بالنظام المحاسبي، وزيادة العمليات خارج الميزانية وغيرها، وكل ذلك دليل علي أن القيمة العادلة ليست السبب وراء تلك الأزمة. فوجود بيئة للتلاعب والغش، وفي ظل أي أسلوب جديد سوف يترتب عليه تشويه نتائج هذا الأسلوب ( كمال، ٢٠١١).

٣- يرجع السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية إلي الممارسات السيئة التي تم إتباعها في عمليات الإقراض، واقتصر دور محاسبة القيمة العادلة علي عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية في محاولة لإضفاء الشفافية علي معلومات القوائم المالية، وبالتالي فهي ساعدت في إبراز المشاكل بوقت مبكر وبأقل خسائر عما إذا كانت لم تستخدم القيمة العادلة ( صالح، ٢٠٠٩ – عياشي والجيران، ٢٠١١ – Huian, 2009).

٤- أنه لم يكن للمفاهيم المحاسبية المتصلة بالقيمة العادلة أثر جوهري علي ما واجهته المؤسسات المالية الأمريكية من مشاكل وصعوبات خلال عام ٢٠٠٨م، وإنما ما لحق بتلك المؤسسات من فشل إنما كان نتيجة للخسائر المتصلة بالديون الرديئة، وجودة أصول تلك المؤسسات، وثقة المستثمرين والدائنين (SEC,2008).

٥- أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) إلي أن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية يعود إلي الممارسات غير الصحيحة في عمليات الإقراض واقتصار دور المحاسبة علي عكس تلك الممارسات، وأن عدم تطبيق معايير القيمة العادلة لم يكن ليمنع ما تحقق من خسائر، ولكنة كان يمكن أن يساهم في تأجيل الإفصاح عنها، لذلك يجب الاستمرار في استخدام القيمة العادلة، وأن عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمرين الثقة بالقوائم المالية وبمهنة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة ( عبد الرسول، ٢٠١٩).

٦- كشفت الأزمة المالية العالمية عن ضرورة إلزام الشركات بالإفصاح عن الآتي:

- قياسات القيمة العادلة: خاصة فيما يتعلق بالتحويل بين المستوي (١) و (٢) بناءً علي مدي توافر المدخلات، والأصول المقيمة بالمستوي (٣)، والمدخلات وأساليب التقييم المستخدمة في قياسات القيمة العادلة.

- مخاطر الائتمان: وذلك بهدف تحسين الشفافية بشأن المخاطر المرتبطة بالقروض التقليدية وغير التقليدية، كما يهدف إلي توفير المعلومات التي تمكن المستثمرين من فهم طبيعة مخاطر الائتمان اللازمة لمحفظه القروض في البنوك، ومراقبة التغيرات في جودة الائتمان لمحافظ القروض في البنك علي مدار الوقت، وفهم كيفية انعكاس هذه التغيرات في مخصص خسائر القروض.

- المشتقات والأدوات المالية الأخرى: من خلال الإفصاح عن معلومات نوعية وكمية بشأن وكيفية استخدام المنشأة للمشتقات، وحجم المشتقات لدي المنشأة، وأثر هذه المشتقات علي التدفقات النقدية وأداء المنشأة ومركزها المالي.

وفي ضوء ما سبق فإن المبررات التي استند إليها أنصار هذا الاتجاه الذي يري أن محاسبة القيمة العادلة ليست السبب في الأزمة المالية العالمية تتلخص في الآتي:

- أن أسباب انهيار الشركات العالمية يرجع إلي افتقار إدارتها إلي الممارسات السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة واختلال هيكل التمويل، ونتيجة لقرارات المسؤولين عن تلك الشركات. واقتصر دور المحاسبة علي كشف تلك القرارات وأثرها علي نتائج الأعمال والمراكز المالية لهذه الشركات بما يتفق مع الواقع والقيم الحقيقية لعناصر أصولها والتزاماتها.

- لم يكن الهدف من المحاسبة في أي مرحلة من مراحل تطورها، سواء كان القياس بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة أن تخفي الحقائق أو تعمد إلي تحسين الصورة علي نحو يخالف الواقع والحقيقة. وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة ساعدت علي إظهار الخسائر الحقيقية ولم



تساهم فيها وإن كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في ظهور الخسائر وليس منعها.

- إن تنظيم أمور الاعتراف ومنهجية القياس والإفصاح المحاسبي المتعلقة بالقيمة العادلة جاء نتيجة لانتقادات من قبل مستخدمي القوائم المالية بشأن مدي منفعة التكلفة التاريخية كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي. نظراً لأن أي نظام له منافع وتكاليف وحدود، ويجب أن تكون معلومة وبشكل واضح لكل مستخدمي القوائم المالية، كما أن الوقت الحالي يتسم بكثرة التقلبات الاقتصادية وتعقد الجوانب المالية، ومن ثم لن يكون هناك نظام صالح وبصورة مطلقة، ولكن الهدف هو الوصول إلي أفضل النتائج التي تعكس الظروف الاقتصادية المحيطة بشكل حقيقي.

### ٢/٦: الإطار النظري لإدارة الأرباح:

لقد زاد اهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة بموضوع إدارة الأرباح وخاصة في الفترة التالية للانهياريات المالية التي حدثت في العديد من الشركات العالمية العملاقة، لأسباب يرجع معظمها للسلوك الانتهازي لإدارة هذه الشركات وافتقارها إلي الممارسات الصحيحة في الإشراف والرقابة، بالإضافة إلي قصور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية. ولإلمام بالجوانب المختلفة لإدارة الأرباح فإن الأمر يتطلب التعرف على ماهية إدارة الأرباح، وأساليبها، والآثار المترتبة عليها، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

### ١/٢/٦: ماهية إدارة الأرباح:

علي الرغم من اهتمام الفكر المحاسبي بموضوع إدارة الأرباح إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهومها، فقد تعددت التعريفات التي تعكس هذا المفهوم، ومن خلال استقراء الباحث للتعريفات الواردة في هذا الشأن يمكن تصنيفها إلي اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول: ركز على الهدف من إدارة الأرباح: حيث عرف (Healy & Wahlen) إدارة الأرباح بأنها استخدام الإدارة لأحكامها الشخصية بشأن التقرير المالي، وهيكله العمليات بهدف تعديل التقارير المالية، إما بهدف تضليل الأطراف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير علي التعاقدات التي تتم طبقاً للأرقام المحاسبية المقرر عنها (Healy & Wahlen, 1999). وعرفها (السيد) بأنها التدخل المتعمد من قبل إدارة الشركة أو معدي القوائم المالية سواء من خلال وضع المعايير أو تعديلها أو تطبيقها، أو عند اتخاذ قرارات تشغيلية أو تمويلية، بهدف الوصول إلي مستوي الأرباح المرغوب فيها والتي تحقق المصالح الذاتية

لها، وتحقيق تنبؤات وتوقعات المتعاملين مع الشركة (السيد، ٢٠٠٤). وفي ذات السياق فقد عرفها (محمد) بأنها سلوك قد تمارسه الإدارة من خلال إتباع أساليب متنوعة بهدف التأثير علي الأرباح الحالية، للوصول إلي رقم الربح الذي ترغب الإدارة في التقرير عنة، الأمر الذي يؤدي إلي التقرير عن أرباح لا تعكس بالضرورة الوضع الحقيقي للشركة (محمد، ٢٠١٠). وفي نفس الاتجاه عرفها (حامد) بأنها التدخل المتعمد لإدارة الشركة للتحكم أو التأثير علي الأرباح باستخدام الممارسات المحاسبية أثناء إعداد القوائم المالية، و/أو هيكله الأنشطة الحقيقية للشركة التي تتم خلال الفترة المالية، بهدف تضليل بعض الأطراف أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، و/أو التأثير علي المخرجات التعاقدية التي تعتمد علي التقارير المالية المنشورة (حامد، ٢٠١٧).

الاتجاه الثاني: ركز على الوسيلة المستخدمة في إدارة الأرباح: حيث عرفها (محمد) بأنها استخدام الإدارة لمجموعة من الممارسات المحاسبية المتعددة، منها ما هو ضمن إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والذي يمثل ممارسات محاسبية عادية أو محايدة ومنها ما يمثل ممارسات محاسبية متحفظة، ومنها ما يخرج عن هذا الإطار ويصل إلي حد الممارسات المحاسبية المتعسفة، والذي تمارسه الإدارة لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية احتيالية (محمد، ٢٠٠٧). وعرفها (الجبري) بأنها قيام إدارة الشركة بمجموعة من الممارسات المقصودة بشأن قياس الأرباح والتقرير عنها للتأثير علي الأرباح المنشورة بالتقارير المالية من خلال استخدام الأحكام والتقديرية الشخصية، واستغلال المرونة المتاحة بمبادئ ومعايير المحاسبة لتحقيق منافع ذاتية (الجبري، ٢٠١٣). وأكد ذلك التعريف الذي قدمه (مرعي) حيث أشار إلى أن إدارة الأرباح هي الوسيلة التي تستخدمها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح المنشورة بالقوائم المالية بما يخدم أهدافها الخاصة مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وبالتالي فإن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير علي الأرباح المحاسبية من خلال استغلال المرونة المتاحة بالسياسات المحاسبية واستخدام التقديرات الذاتية (مرعي، ٢٠١٩).

علي ضوء ما سبق يتضح أن الفكر المحاسبي لم يستقر علي تعريف محدد لمفهوم إدارة الأرباح إلا أنه استقر علي تحديد مجموعة من الأفكار الأساسية من أهمها:

١- تمثل إدارة الأرباح تدخل متعمد من قبل إدارة الشركة في إعداد القوائم المالية بهدف تحقيق مستوي معين من الأرباح.

٢- تتم إدارة الأرباح من خلال استخدام ممارسات من شأنها التأثير علي الأرباح، فقد تكون هذه الممارسات محاسبية، وقد تكون ممارسات حقيقية تتعلق بقرارات بشأن التمويل والإنتاج والمبيعات.



- ٣- تهدف إدارة الشركات من ممارسات إدارة الأرباح إلي تحقيق الهدفين التاليين:
- تحقيق منافع ذاتية خاصة عن طريق استخدام طرق وبدائل محاسبية معينة وبشكل متعمد لتضليل أصحاب المصالح ومستخدمي التقارير المالية وهو ما يعرف بإدارة الأرباح الانتهازية.
  - تعظيم قيمة الشركة من خلال الحفاظ علي استقرار الأداء المالي، بالإضافة إلي تحسين منفعة الأرباح المستقبلية وتوصيل المعلومات بشفافية لأصحاب المصالح، وهنا يقوم المديرون بإدارة الأرباح بدافع الكفاءة ويطلق علي هذا النوع إدارة الأرباح الجيدة.
  - ٤- قد تمارس إدارة الأرباح علي المستوي الجزئي، حيث يقوم معدو القوائم المالية بإدارة الأرباح من خلال وسائل محاسبية أو حقيقية، وإما تمارس علي المستوي الكلي، حيث يتم الضغط من قبل معدي القوائم المالية علي واضعي المعايير المحاسبية لأجل التوصل إلي معايير تساعد في الوصول إلي رقم الربح المرغوب فيه.
  - ٥- أن إدارة الأرباح تركز على وجود تعارض المصالح، ومرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والتقديرات المحاسبية.
  - ٦- قد تمارس إدارة الأرباح إما لأسباب داخلية مثل: حوافز الإدارة، والاندماج المحتمل، والتخطيط والموازنة، والعمليات غير القانونية، وإما لأسباب خارجية مثل: مقابلة تنبؤات المحللين الماليين، وسوق الاقتراض، والمنافسة.

### ٢/٢/٦: مداخل إدارة الأرباح:

من خلال استقراء الفكر المحاسبي المتعلق بمداخل إدارة الأرباح يتضح أن هناك عدة مداخل يمكن للإدارة استخدامها للتأثير علي رقم الأرباح الذي تستهدفه، وأن أكثر هذه المداخل شيوعاً هما مدخل (أسلوب) إدارة الأرباح الحقيقية، ومدخل إدارة الأرباح المحاسبية. ويمكن توضيح فحوى هذين المدخلين فيما يلي:

#### أولاً: إدارة الأرباح الحقيقية (المدخل التشغيلي لإدارة الأرباح):

يمكن للإدارة التلاعب في رقم الربح المقرر عنه من خلال التحكم في توقيت بعض الأحداث والعمليات تقديمياً وتأخيراً، من خلال استغلال سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وحيث إنها تتم من خلال قرارات حقيقية فإن تأثيرها قد ينعكس علي كل من التدفقات النقدية، والإيرادات والمصروفات.

ويمكن ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال العديد من الأنشطة يتمثل أهمها فيما يلي:

(محمد، ٢٠١٠ - Gunny, 2010 - Cohen & Zarowin, 2010)

- إدارة المبيعات من خلال تقديم خصومات لزيادة المبيعات، وتعديل شروط البيع والائتمان.
  - إدارة الإنتاج عن طريق التحكم في الإنتاج فمن خلال زيادة الإنتاج يتم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة.
  - إدارة الاستثمارات طويلة الأجل من خلال التحكم في توقيت شراء وبيع الأصول طويلة الأجل.
  - إدارة المصروفات الاختيارية من خلال توقيت الاعتراف ببعض المصروفات مثل: الإعلان، البحوث والتطوير، المصروفات الإدارية والعمومية.
- ويلاحظ علي الأنشطة السابقة أنها تؤثر علي صافي التدفقات النقدية وخاصة الأنشطة التشغيلية بالإضافة إلي قيمة الإيرادات والمصروفات ومن ثم التأثير علي صافي الربح المنشور بالتقارير المالية المنشورة.

### ثانياً: إدارة الأرباح المحاسبية (المدخل المحاسبي لإدارة الأرباح):

- يمكن لإدارة التدخل المتعمد في تحديد رقم الربح من خلال التلاعب الدفترية في إعداد القوائم المالية بهدف عرض المعلومات المحاسبية بطريقة لا تعبر عن حقيقتها من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية عند الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، مع وجود التقديرات المحاسبية في مواقف معينة.
- وتتم ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من خلال العديد من الوسائل المحاسبية يتمثل أهمها فيما يلي: (حسين، ٢٠١٠- حامد، ٢٠١٧- Sun & Rath, -Cohen & Zarowin, 2010) (2012)

- إدارة الاستحقاق المحاسبي: نظراً لاعتماد أساس الاستحقاق المحاسبي علي المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وكذلك توقيت الاعتراف بتلك الإيرادات والمصروفات وهو ما قد يؤدي إلي إمكانية الاعتماد عليه من قبل الإدارة في إجراء تغييرات مصطنعة ومتعمدة في رقم الربح من خلال استغلال مساحة الاختيار المتاحة لها للوصول إلي رقم الربح المستهدف بإدارة أنشطة الإيرادات والمصروفات.
- إدارة التغييرات المحاسبية الاختيارية: من خلال استغلال المساحة التي تتركها الجهات التنظيمية بشأن استخدام احدي السياسات المحاسبية من بين مجموعة من السياسات التي تنص عليها المعايير المحاسبية للتلاعب في رقم الربح للوصول إلي رقم الربح المستهدف. وتتضمن التغييرات المحاسبية كلاً من التغييرات في السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية.
- إدارة الإفصاح المحاسبي: ويقصد بها إمكانية استخدام الإدارة للبدائل المتاحة أمامها بشأن الإفصاح وذلك من إعادة تبويب المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وعرضها بطريقة



معينة يمكن من خلالها التأثير علي الأداء الحقيقي للشركة، حيث يمكن للإدارة التحكم في إعادة تبويب وعرض وإخفاء بنود أي من قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية. وعلي ضوء ما سبق يمكن لإدارة الشركة التلاعب في الأرباح سواء بزيادة أو تخفيض رقم الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية باستخدام كلاً من مدخل إدارة الأرباح الحقيقية ومدخل إدارة الأرباح المحاسبية بدرجات متفاوتة أو متكاملة وفقاً للأهداف التي تسعى لتحقيقها ودرجة الرقابة الخاضعة لها، إلا أنه من خلال مراجعة الأدب المحاسبي لإدارة الأرباح يتضح زيادة اتجاه الشركات لإدارة أرباحها بالأنشطة الحقيقية مقارنة بالأنشطة المحاسبية، وقد يرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها:

- إمكانية إدارة الأرباح الحقيقية علي مدار العام مقارنة بإدارة الأرباح المحاسبية وبالتالي زيادة مرونة إدارة الأرباح الحقيقية، مما يؤدي إلي تحقيق أهداف الإدارة وزيادة القدرة علي مقابلة توقعات المحللين الماليين (حمودة، ٢٠١٩ - Yuanhui et al., 2018).
- انخفاض التعرض لمخاطر اكتشاف أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية لارتباطها بالقرارات الإدارية العادية وبالتالي انخفاض احتمالات مراجعتها من قبل المراجع الخارجي علي عكس أنشطة إدارة الأرباح المحاسبية التي تخضع للمراجعة مما يؤدي إلي انخفاض استخدامها بواسطة الإدارة (Gunny, 2010).
- القيود المفروضة علي ممارسات إدارة الأرباح وخاصة بعد إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومن ثم الحد من ممارسات أنشطة إدارة الأرباح المحاسبية مما أدى إلي توجه إدارة الشركات إلي ممارسة أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية (Ipinio & Parbnetti, 2017).
- أدي إصدار قانون Sarbanes-Oxley إلي الحد من ممارسة أنشطة إدارة الأرباح المحاسبية نظراً للقيود المفروضة علي تلك الممارسات، وهو ما أدى إلي لجوء الإدارة إلي زيادة ممارسات أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية (Graham et al., 2005).
- انخفاض الرقابة من جانب سوق الأوراق المالية أدى إلي زيادة ممارسات أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية مقارنة بأنشطة إدارة الأرباح المحاسبية (حمودة، ٢٠١٩).
- تؤدي ممارسات أنشطة إدارة الأرباح المحاسبية إلي إمكانية تعرض إدارة الشركة للمساءلة وفرض عقوبات عليها من الجهات الرقابية، بالإضافة إلي زيادة مخاطر التقاضي علي عكس ممارسة أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية (السيد، ٢٠٠٤).

### ٦/٢/٣- الآثار المترتبة علي ممارسات إدارة الأرباح:

يترتب علي قيام إدارة الشركة بممارسات إدارة الأرباح سواء الحقيقية أو المحاسبية وجود آثار سلبية وأخرى ايجابية، وفيما يلي عرض موجز لها:

## أولاً: الآثار السلبية لإدارة الأرباح:

هناك العديد من الآثار السلبية نتيجة السلوك المتعمد من قبل الإدارة في تحديد رقم الأرباح للوصول إلي رقم الربح المستهدف وخاصة بعد انهيار العديد من الشركات الأمريكية الكبرى، وهو ما أدى إلي إفلاس هذه الشركات، وللوقوف علي الآثار السلبية لإدارة الأرباح فإن الأمر يتطلب دراسة تأثيرها على جودة الأرباح، وأداء الأسهم، والتكاليف الاجتماعية، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلى قيمة الشركة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

### ١- أثر إدارة الأرباح علي جودة الأرباح:

تشير جودة الأرباح إلي قدرتها علي تقديم صورة حقيقية عن الواقع الاقتصادي للشركة وأن تكون خالية من العناصر الخاصة أو غير المتكررة، وأن تكون مدعومة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتعكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، بالإضافة إلي قدرتها علي الاستمرار في المستقبل (Dichev et al., 2013).

وتؤثر التغيرات المتعمدة التي تتم بواسطة الإدارة بهدف تغيير الأداء الحقيقي للشركة للوصول إلي رقم الربح المستهدف علي درجة الثقة في الأرباح المنشورة، مما يترك تأثيراً سلبياً علي جودتها للأسباب الآتية:

(السيد، ٢٠٠٤)

- أن زيادة أو انخفاض رقم الأرباح المنشورة عن الفعلية يؤثر دون شك علي جودتها، حيث أنها لا تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة، بالإضافة إلي افتقادها إلي خاصية الاستمرارية.
- أن رقم الأرباح المنشورة يفتقد إلي خاصية التمثيل الصادق، حيث لا يعكس الأداء الحقيقي للشركة بما يؤثر علي جودتها.

### ٢- أثر إدارة الأرباح علي أداء الأسهم:

قد تلجأ الإدارة إلي ممارسات إدارة الأرباح بما يمكنها من عرض أفضل النتائج بالقوائم المالية وتحقيق منفعتها الذاتية بالإضافة إلي خلق اثر طيب (رد فعل ايجابي) لدي السوق عند تسعير أسهم الشركة وخاصة إذا ما كانت هذه القوائم تستخدم في تقييم الأداء أو كانت الإدارة تمتلك بعض أسهم الشركة، وبالتالي فإن ذلك يؤثر علي المستثمرين من خلال منحهم معلومات خاطئة، بالإضافة إلي أن سوق الأوراق المالية يستخدم هذه المعلومات في تسعير الأسهم. وفي حالة كون هذه المعلومات غير صحيحة يكون تقييم الأسهم غير صحيح.

ويمكن القول أن الفكر المحاسبي بشأن تأثير إدارة الأرباح على أسعار الأسهم تمخض عن

اتجاهين هما: (حسين، ٢٠١٠ - Ball & Shivakumar, 2008 - Cornett et al., 2008)





الاتجاه الأول: ويقوم علي عدم وجود أي تأثير لإدارة الأرباح علي أداء الأسهم، ويرجع ذلك إلي عدم إمكانية خداع المستثمرين من خلال هذا السلوك المتعمد من قبل الإدارة حيث إن هناك قدرة للمستثمرين علي اكتشاف الشركة التي تلجأ إلي زيادة أرباحها في محاولة منها لتحسين توقعات المستثمرين حول الأداء المستقبلي، ومن ثم زيادة أسعار الأسهم المعروضة للبيع وأن ذلك سيتترك تأثيراً سلبياً علي أداء الأسهم لهذه الشركات في المستقبل.

الاتجاه الثاني: ويقوم علي وجود تأثير سلبي لإدارة الأرباح على أداء الأسهم من خلال رد فعل السوق تجاه إدارة الأرباح.

وعلي ضوء ما سبق يتضح أنه سواء تم اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح نتيجة سوق كفاء أو وجود تشدد من بعض الجهات الرقابية أو عدم اكتشاف إدارة الأرباح نتيجة عدم وجود سوق كفاء أو لعدم تواجد دور للجهات المنوط بها حماية المستثمر فإن كلا الحالتين سوف يترك أثراً سلبياً على أسعار الأسهم والذي يتمثل في:

- أن اكتشاف إدارة الأرباح من قبل المستثمرين أو من قبل الجهات الرقابية يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين على شراء الأسهم وبالتالي انخفاض أسعار تلك الأسهم.
- أن عدم اكتشاف إدارة الأرباح من شأنه إظهار الأسهم بقيمتها غير الحقيقية، وبالتالي ظهور الشركة بأداء مخالف للحقيقة مما قد يعرضها للانهياب مستقبلاً.

### ٣- أثر إدارة الأرباح علي التكاليف الاجتماعية:

ينتج عن قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح تحمل الشركة للعديد من التكاليف الناتجة عن الأضرار الاجتماعية لهذه الممارسات والمتمثلة في التكاليف الاجتماعية التالية: (السيد، ٢٠٠٤ - Lev, 2003)

- التكاليف الناتجة عن الاستثمارات الخاطئة في الشركات التي تلاعبت في تقاريرها المالية.
- التكاليف الناتجة عن حماية المجتمع من السلوك الانتهازي للإدارة متضمنة مراجعة الشركات لقوائمها المالية، وقيام مجلس الإدارة بالعديد من الأنشطة للحد من هذا السلوك.
- التكاليف المتمثلة في المكافآت التي تمنح لمجلس الإدارة والمصروفات الأخرى اللازمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- التكاليف المتمثلة في تصميم ووضع نظم قانونية لحماية حقوق المستثمرين أو إنشاء هيئات عامة لهذا الغرض.

#### ٤- أثر إدارة الأرباح علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

ترتبط ممارسات إدارة الأرباح بجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نظراً لأن التدخل المتعمد من قبل الإدارة في عملية إعداد القوائم المالية من شأنه التأثير علي رقم الأرباح سواء بالزيادة أو الانخفاض، وهو ما قد يؤدي إلي عدم تعبير قائمة الدخل بصدق عن نتيجة أعمال الشركة، بالإضافة إلي عدم عدالة قائمة المركز المالي في التمثيل الصادق عن المركز الحقيقي لهذه الشركة في تاريخ معين وهو ما يؤثر علي جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم المالية (أحمد، ٢٠١٥).

#### ٥- انخفاض قيمة الشركة في الأجل الطويل:

قد تتخذ الإدارة العديد من قرارات التشغيل بهدف التأثير علي رقم الأرباح في الأجل القصير، إلا أن ذلك يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلي الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة. فمثلاً قد تلجأ الإدارة إلي تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات الاختيارية أو تأخيرها مثل مصروفات البحوث والتطوير، والصيانة الدورية، وتدريب العاملين يؤدي إلي تخفيض الإنتاجية وخسارة حصة الشركة في السوق، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد الشركة القدرة علي تصريف منتجاتها بصورة أفضل وهو ما يؤدي إلي تخفيض قيمة الشركة (Sun et al., 2012). وعلي ضوء ما سبق يمكن القول أن الآثار السلبية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح تعبر عن المنظور الانتهازي لإدارة الأرباح، نظراً لأن تلك الممارسات تؤدي إلي تعظيم الأهداف الخاصة لإدارة الشركة علي حساب الأطراف الأخرى ذات المصلحة من خلال إخفاء الأداء الحقيقي للشركة.

#### ثانياً: الآثار الايجابية لإدارة الأرباح:

لعل من أبرز الآثار الايجابية التي يمكن أن تنتج عن ممارسات إدارة الأرباح تلك التي تتمثل في توفير معلومات مفيدة للأطراف أصحاب المصلحة، وتوفير معلومات مفيدة في إبرام التعاقدات، وتحقيق وفورات ضريبية وتخفيض التكاليف السياسية، وتحقيق تنبؤات المحللين الماليين والإدارة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

#### أ- توفير معلومات مفيدة للأطراف أصحاب المصلحة:

يمكن استخدام ممارسات إدارة الأرباح في توفير معلومات مفيدة للأطراف أصحاب المصلحة كما يلي: (السيد، ٢٠٠٤ - Wang & Zhou, 2006 - Ronen & Yaari, 2008)

- توجد فرص أمام الإدارة للاختيار من بين البدائل والسياسات المحاسبية التي تقود إلي توفير معلومات مفيدة لحملة الأسهم بما يمكنهم من اتخاذ أحكام دقيقة عن مقدرة الشركة علي تحقيق



- الريح بدلاً من التركيز علي بديل واحد قد يمنع الإفصاح عن المعلومات الملائمة وهو ما قد يؤدي إلي مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- قد لا يرغب حملة الأسهم في الحد من إدارة الأرباح علي أمل أن يقود ذلك إلي تخفيض جهود الإدارة بشأن التدخلات المتعمدة غير الظاهرة، ومن ثم توجيه كل جهودها نحو تحقيق إنتاجية أفضل.
- يمكن توصيل معلومات داخلية لحملة الأسهم ومن ثم التخلص وبشكل كبير من مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- قد تكون ممارسات إدارة الأرباح سلوك مرغوب فيه في حالة مواجهة أفعال وسلوك المنافسين في نفس الاتجاه.
- قد توفر ممارسات إدارة الأرباح مؤشر عن أداء الشركة في الأجل الطويل.

#### ب- توفير معلومات مفيدة في إبرام التعاقدات:

يمكن للإدارة من خلال ممارسات إدارة الأرباح توفير معلومات مفيدة تستخدم في إبرام التعاقدات وخاصة الخارجية بما يجعل الإدارة في مركز تفاوضي أفضل، كما تمكن إدارة الأرباح من مواجهة عدم المرونة في إبرام التعاقدات مع الأطراف الأخرى (Wang & Zhou, 2006).

#### ج- تحقيق وفورات ضريبية وتخفيض التكاليف السياسية:

إن انخفاض رقم الأرباح عن المستهدف يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر السهم، ومن ثم القيمة السوقية للشركة، واحتمال انتهاك الشروط الموجودة بعقود الدين ولكن في المقابل يؤدي إلى تحقيق وفورات ضريبية " من خلال دفع ضرائب أقل "، وتجنب التكاليف السياسية الناتجة عن الاحتكار وبالتالي التدخل الحكومي لتطبيق قوانين منع الاحتكار (حسين، ٢٠١٠).

#### د- تحقيق تنبؤات المحللين الماليين والإدارة:

تسعي الإدارة من خلال ممارسات إدارة الأرباح إلي الوصول إلي تنبؤات صادقة وبتكلفة منخفضة بما يتفق مع تنبؤات المحللين الماليين والإدارة حتى لا تتعرض لانخفاض القيمة السوقية للشركة وبالتالي انخفاض أسعار أسهمها (Graham et al., 2005).

علي ضوء ما سبق يمكن القول أن الآثار الايجابية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح تعبر عن المنظور الإعلامي لإدارة الأرباح الذي يهدف إلي توفير معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية من إجراء تنبؤات مستقبلية وبتكلفة أقل، بالإضافة إلي أنها سلوك مرغوب فيه لمواجهة تصرفات المنافسين، وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات عن طريق توصيل معلومات داخلية للأطراف الخارجية المهتمة بأداء الشركة.

### ٣/٦: القيمة العادلة وممارسات إدارة الأرباح:

من خلال ما تم عرضه بشأن مداخل إدارة الأرباح يبدو للباحث أنه بالرغم من تعدد مداخل إدارة الأرباح، إلا أن التقديرات المحاسبية الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق، والتقديرات الأخرى التي تضمنتها معايير المحاسبة والتي تركت شأن تحديدها للإدارة، هي من أكثر المداخل استخداماً لإدارة الأرباح، وذلك لصعوبة اكتشافها من قبل الفئات المهتمة بسبب ما يلي: (أبو الخير، ١٩٩٩-٢٠٠٤)

أ- أنه بالرغم من الإفصاح التفصيلي عن التقديرات الحُكمية من قبل معايير المحاسبة، إلا أنه يصبح من المستحيل رؤية حدود الموضوعية وحرية التصرف في حسابات الاستحقاق ولاسيما الاختيارية منها.

ب- عدم قدرة المراجع على اكتشاف ذلك لعدم امتلاكه أسس كافية للحُكم على ما إذا كانت التوقعات أكبر أو أقل مما يجب، مع أن المفترض هو رفض المراجع لتلك التوقعات التي يرى أنها بعيدة عن الموضوعية، أو أن الإدارة لا تستطيع تقديم مبررات كافية لهذه الأحكام.

وتعتبر إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات المحاسبية من أكثر الطرق استخداماً في إدارة الأرباح من خلال الممارسات المحاسبية، حيث إن الربح المحاسبي الناتج عن أساس الاستحقاق يتكون من جزأين أساسيين هما: الربح المحصل بداخل التدفقات النقدية التشغيلية المحققة، والربح غير المحصل الناتج عن الاستحقاقات المحاسبية، ونتيجة لعدم إمكانية التلاعب في التدفقات النقدية من خلال الممارسات المحاسبية، أصبح السبيل الوحيد للتأثير في الأرباح هو الأرباح الناتجة عن الاستحقاقات المحاسبية (حامد، ٢٠١٧). حيث إن المستحقات هي نتيجة لعملية تقدير بدرجة عالية من عدم التأكد. وعلي هذا النحو، قد تتأثر المستحقات بأخطاء القياس المتعمدة من قبل الإدارة (التحيز في القياس)، أو أخطاء القياس غير المقصودة (Eisele, 2012).

وتنعكس قضية التحيز في التقديرات المحاسبية في التأثير السلبي علي جودة الأرباح المنشورة، حيث إن المديرون قد ينتهكون المبادئ المقبولة قبولاً عاماً من خلال إدارة الاستحقاقات، والاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقديرات، بالشكل الذي يمكن من التأثير في رقم الربح المنشور وفقاً لاستراتيجيات الإدارة (محمد، ٢٠٠٨- موسي و أبو عجيبة، ٢٠١٢).

وتتصف المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد علي الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناءً علي أحداث أو صفقات السنة المالية الجارية



وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديراً من الإدارة، إلا أنه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية علي وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير. وبعبارة أخرى ليس هناك تقديراً صحيحاً وإنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديراً واحداً وأن عملية الاختيار هذه تهيب الفرصة لإدارة الأرباح، بحيث أنه عندما تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى لتقديرات المصروفات المقبولة والممكنة، تكون النتيجة تسجيل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى للتقدير (أحمد، ٢٠١٦).

وبإسقاط ما سبق على مستويات ومدخل قياس القيمة العادلة، يمكن القول بأن تقدير القيمة العادلة يقوم على مبدئين هما: (حماد، ٢٠٠٢)

- المبدأ الأول: إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فلا شيء آخر يؤخذ به.

- المبدأ الثاني: إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فإنه يجب في هذه الحالة استخدام أفضل الأساليب المتاحة والتي تكون أفضل تقريب (تقدير) للقيمة العادلة.

لذا، يبدو للباحث أن مستويات القيمة العادلة جميعها تخضع للذاتية والاعتماد على التقديرات فيما عدا تلك المأخوذة من الأسعار المقتبسة من السوق بشكل مباشر (المستوى الأول)، فقد أشار (عبدالقادر) إلى أن قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثاني للمدخلات يحيطها درجة من الذاتية والاعتماد على الأحكام والتقديرات الإدارية ويرجع ذلك إلى: (عبدالقادر وآخرون، ٢٠١٧)

- الحرية الممنوحة للقائم بالقياس في اختيار نموذج دون غيره.  
- درجة ونوعية التعديلات التي يقوم بها القائم بالقياس على المدخلات غير المباشرة في سوق غير نشطة للوصول إلى قيمة تقريبية للبند محل القياس.  
- خبرة القائم بالقياس، لأن ما هو ملاحظ بالنسبة للشخص الخبير قد لا يكون ملاحظ بالنسبة للشخص المبتدئ.

أما القيمة العادلة المحسوبة على أساس المستوى الثالث فإنها لا تكون قابلة للملاحظة ولا مدخلات النموذج المستخدم في حسابها قابلة للملاحظة، وإنما تعتمد القيمة في المستوى الثالث على افتراضات معينة تُعدها الإدارة، وبالتالي فإن القيمة العادلة طبقاً للمستوى الثالث هي تقديرات وليست حقائق (Ronen, 2008). ويدعم ذلك ما ذكره (Vinals) بأن الأسواق عندما تكون نشطة فإن الأسعار المتداولة لا يوجد أدنى درجة من عدم التأكد بشأنها، أما في حالة الأسواق غير

النشطة فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب استخدام نماذج مبنية على التقديرات تتفاوت دقتها من بند إلى آخر ومن وقت إلى آخر ومن شخص إلى آخر (Vinals, 2008).

وتأكيداً بأن التقديرات المحاسبية تُعتبر جزءاً أصيلاً عند تحديد القيمة العادلة، فقد اعترف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأن التقديرات الداخلية للمنشأة للتدفقات النقدية المتوقعة تُعتبر المعلومات الوحيدة المتاحة التي يمكن من خلالها تقدير القيمة العادلة في حالة عدم وجود أسواق نشطة.

فقد ذكر المجلس في الفقرة (٣٨) من قائمة المفاهيم رقم (٧)، أن المنشأة التي تستخدم التدفقات النقدية في القياس المحاسبي غالباً ما يكون لديها معلومات قليلة أو ليس لديها معلومات عن بعض أو كل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تقدير القيمة العادلة لأحد الأصول أو الالتزامات في تلك الظروف، فإن المنشأة يجب أن تستخدم المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد غير لازمين في وضع تقديرات التدفقات النقدية، واستخدام الافتراضات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية المستقبلية تكون مطابقة لتقدير القيمة العادلة، طالما لا توجد بيانات عكسية تشير إلى أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة، وفي ظل غياب دليل بأن المشاركين في السوق سيكون لهم توقعات مختلفة حول التدفقات النقدية، فإن النتيجة تكون التوصل إلى أفضل تقدير للقيمة العادلة "متاح". وتضع قائمة المفاهيم رقم (٧) هدفاً واضحاً وهو تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضل الأدوات المتاحة في ظل الظروف القائمة، ومع هذا يعترف المجلس بأنه في ظل غياب الصفقات الملحوظة في السوق، فإن تقدير القيمة العادلة يحتاج إلى حكم شخصي هام وستكون النتيجة غير دقيقة (FASB, 2000).

أيضاً فقد أشار المجلس في الفصل الثامن من قائمة المفاهيم رقم (٨) الصادر في أغسطس ٢٠١٨م بعنوان: "الإيضاحات المتممة للقوائم المالية"، إلى أن التقديرات المحاسبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدخلات قياسات القيمة العادلة (وهي تقديرات لأسعار السوق الحالية)، حيث تعكس هذه المدخلات منظور السوق بدلاً من منظور المنشأة، وهي تستند للظروف الحالية والمعلومات المتاحة حالياً، لذا فإنها إما أن تكون قيم مرجحة باحتمال و/أو مخصومة بمعدل خصم يعكس المخاطر وعدم التأكد (FASB, 2018).

وقد أشار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) في الفقرة رقم (٨٩) منه أنه يتعين على المنشأة تطوير المدخلات غير الملحوظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقاً للظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة، وعند تطوير المدخلات غير الملحوظة يمكن أن تبدأ المنشأة



ببياناتها الخاصة، ولكن يتعين عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول تبين أن المشاركين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين الآخرين في السوق (على سبيل المثال: تميز خاص بالمنشأة) ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مستفيضة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق والتي تتوفر بشكل معقول (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

يتبين مما سبق أن المعيار سمح للمنشأة بإعداد تلك المدخلات في حالة ضعف نشاط السوق إن وجد، مما يترتب عليه تحيز القياس المحاسبي بسبب استخدام التقديرات الذاتية والاجتهاد والحكم الشخصي من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى، مما ينتج عنه اختلاف فيما بين قياسات القيمة العادلة لنفس البند محل القياس فيما بين المنشآت المختلفة، وبالتالي تصعب قابلية المعلومات للمقارنة كما يسهل من إمكانية التلاعب في رقم الربح المنشور لتحقيق مصالح شخصية للإدارة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن التقدير في ظل المستوى الثالث للقيمة العادلة يواجه باحتمالية وجود مخاطر الأخطاء أو التحيز الإداري المتعمد في اختيار نموذج التقييم، وفي الافتراضات والمدخلات الأخرى المستخدمة لتقدير القيمة العادلة (حسن، ٢٠١٨). ويؤكد ذلك ما أشارت إليه (Barth) بأن القلق بشأن استخدام القيمة العادلة يتمثل في الآثار الانتهازية المحتملة لتقدير القيمة العادلة في ظل المستوى الثالث، خاصة وأن العديد من القيم العادلة للأصول والالتزامات لا يمكن تحديدها بسهولة، مما يعني أن القيم العادلة لهذه الأصول والالتزامات يجب تقديرها من قبل المديرين، الأمر الذي يجعلها عرضة للتلاعب في رقم الربح المنشور (Barth, 2014).

فهناك العديد من الأوضاع التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة بناءً على قضية أو سيناريو من الإدارة يحكمها فيه الظروف السائدة وقت التقدير المحاسبي (Sunder, 2008). الأمر الذي سوف يسمح للإدارة بالتلاعب في الأرقام المحاسبية وذلك عن طريق تغيير الافتراضات التي بُنيت عليها تقديرات القيمة العادلة، ولا تقتصر فرص التلاعب بالأرقام من جانب الإدارة على تغيير الافتراضات فحسب، وإنما يمكن أن تبقى الإدارة على القيمة العادلة وفقاً لتقديراتها السابقة وتعلن عدم تغييرها في نهاية السنة المالية الحالية، الأمر الذي يؤثر على درجة الحياد في توقعات الإدارة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبالتالي زيادة درجة التحيز والتأثير السلبي على رقم الربح المنشور (أبو الخير، ٢٠٠٩).

وتشير الأبحاث السابقة إلى أن المديرين يستخدمون تقديرات القيمة العادلة بشكل انتهازي وبشكل محدد في ظل تقديرات المستوى الثالث منها. فقد تحققت دراسة (Lin et al, 2017) من العلاقة بين إعادة اصدار القوائم المالية واستخدام قياسات القيمة العادلة، وقد توصلت الدراسة الى أن الشركات التي لديها مزيداً من الاصول المقيمة في ظل المستوى الثالث من القيمة العادلة تكون أكثر عرضة لإعادة اصدار قوائمها المالية، ومن المرجح أن تكون إعادة الاصدار ناتجة عن ادارة الشركة لأرباحها بشكل انتهازي.

كما أشارت دراسة (عبد الرسول) إلى أن محاسبة القيمة العادلة تعتمد بقدر كبير على تقديرات الإدارة في حالة الاعتماد على المستوى الثالث منها، والذي ينطوي على استخدام أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة الذي يستند على كثير من التقديرات والأحكام الشخصية، حيث يتم تقدير مقدار التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة، وتوقيت الحصول على هذه التدفقات النقدية، واختيار معدل الخصم المناسب لخصم هذه التدفقات، وهو ما يخلق فرصة كبيرة أمام الإدارة للتلاعب في الربح، وبخاصة في حالة عدم وجود شفافية كاملة عن أسس اختيار المستوى المناسب للقياس، وأسس الإدارة في تقدير القيمة العادلة (عبد الرسول، ٢٠١٩).

ويخلص الباحث مما سبق، بأن القيمة العادلة بخلاف المستوى الأول يمكن التلاعب فيها من قبل الإدارة ومنتهزي الفرص، وتكون في نفس الوقت مكلفة في تحديدها وصعب التحقق منها من قبل مراجعي الحسابات. حيث إن القيمة العادلة في ظل المستوى الثالث منها لا تحتوي على بنود قابلة للمقارنة لاستخدامها كمعيار. لذلك، يصبح التقدير ضروري لتحديد ما يشكل أصلاً أو التزاماً مشابهاً، ومن ثم فإن مدخلات المستوى الثالث من قبل أكثر من مدير ينتج عنها تشتت كبير في القيمة العادلة لكلاً منهم، ففي هذه الحالة يتمتع المديرون بقدر كبير من حرية التصرف عند اختيار قيمة ضمن نطاق من القيم الممكنة، وهو ما يؤدي إلى نتيجة تقترب إلى عدم الدقة في القياس والتحيز الانتهازي للإدارة في الأرقام المفصح عنها في ظل هذا المستوى وهو ما قد يؤثر بالسلب على رقم الربح المنشور أو ما يعرف بإدارة الأرباح بشكل انتهازي، وبالرغم من ذلك تظل قياسات القيمة العادلة أكثر ملائمة من التكلفة التاريخية خاصة في ظل التضخم الذي يسود العالم في هذه الأيام.

وتأسيساً على ما سبق، اتجه الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة للبحث عن آليات يمكن من خلالها الحد من الآثار السلبية المترتبة على استخدام التقديرات المحاسبية عند تقدير القيمة العادلة للبند محل القياس، أحد هذه الآليات هو اللجوء إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي المرتبط بتقديرات القيمة العادلة. وتشير (Barth) إلى أن العديد من القضايا ذات الصلة بالتقديرات





المحاسبية، تحتاج إلى زيادة الإفصاح بشأن الافتراضات التي تستند إليها هذه التقديرات، وحسابية هذه التقديرات لعدم التأكد في الافتراضات الأساسية (Barth, 2006). ونظراً لأن عدم التأكد يُعتبر صفة ملازمة للتقدير المحاسبي، فإن التقدير يتصف أيضاً بالنقص في الدقة، ويمكن زيادة دقة التقدير من خلال توضيح طبيعة عدم التأكد المحيط بالأحداث والعمليات من خلال التوسع في الإفصاح عنها، حتى يكون مستخدم المعلومات في أفضل مكانة لتشكيل آرائهم حول النتائج المتوقعة للأحداث المفصح عنها (FASB, 1980). فلكي يفهم القارئ تقديراً محاسبياً مهماً، يجب أن يتم تزويده بالتفاصيل الكافية عنه (FMA, 2018).

وفي إطار استخدام التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية كأحد الوسائل الهامة والفعالة في الحد من الآثار السلبية للتقديرات المحاسبية المتضمنة في قياسات القيمة العادلة على رقم الربح المنشور، فإن الأمر يتطلب عرض وتقييم الإفصاحات التي حددها معايير المحاسبة المصري رقم (٤٥) بشأن قياسات القيمة العادلة وذلك على النحو التالي:

أشار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) إلي أنه يجب علي المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين في تقييم ما يلي (مصطفى، محمد، ٢٠١٤ - وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩ - Raque, 2013):

- تقييم الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل متكرر أو غير متكرر بعد الاعتراف الأولي، وأساليب التقييم والمدخلات المستخدمة.
- أثر القياسات علي الربح أو الخسارة أو عناصر الدخل الشامل الأخرى خلال الفترة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة المستوى (٣).
- توفير معلومات عن القيمة العادلة المطلوبة بشكل منفصل لكل فئة أو مجموعة من فئات أو مجموعات الأصول والالتزامات.
- عرض الإفصاحات الكمية المطلوبة في شكل جداول ما لم يكن هناك شكل آخر أكثر ملاءمة.

ولتحقيق ما سبق يجب علي المنشأة أن تأخذ في الاعتبار كل مما يلي:

- مستوى التفاصيل اللازمة لتلبية متطلبات الإفصاح.
- مقدار التركيز علي المتطلبات المختلفة.
- مقدار التجميع أو التحليل الذي يجب القيام به.
- ما إذا كان المستخدمين يحتاجون إلي معلومات إضافية لتقييم المعلومات الكمية التي تم الإفصاح عنها.

ولتحقيق ما سبق يجب الإفصاح عن المعلومات الآتية:

أ- الإفصاح المتعلق بالأصول والالتزامات المقاسة بشكل متكرر أو غير متكرر التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة وتتضمن الآتي:

- قياس القيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية لكل من:
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل متكرر.
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير متكرر.
  - الأصول والالتزامات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة.
- أسباب القياس في نهاية كل فترة مالية لكل من:
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير متكرر.
  - الأصول والالتزامات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة.
- مستوي تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة بأكملها ضمنه (المستوي ١ ، ٢ ، ٣) بالنسبة لكل من:
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل متكرر.
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير متكرر.
  - الأصول والالتزامات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة.
- مبالغ التحويلات بين المستوي (١) والمستوي (٢) وأسباب تلك التحويلات وسياسة المنشأة في تحديد متى تحدث التحويلات للأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل متكرر.
- إذا كان الاستخدام الأفضل والأدق للأصل غير المالي يختلف عن استخدامه الحالي فيجب الإفصاح عن تلك الحقيقة وسبب استخدامه بطريقة مختلفة لكل من:
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل متكرر.
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير متكرر.
  - الأصول والالتزامات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة.



- وصف لأسلوب أو أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة المصنفة في المستوي (٢) ، (٣) وفي حالة حدوث أي تغييرات في أساليب التقييم يجب علي المنشأة الإفصاح عن تلك التغييرات وأسبابها لكل من:
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل متكرر.
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير متكرر.
  - الأصول والالتزامات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة.
- توفير معلومات كمية عن المدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة ضمن المستوي (٣) لكل من:
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل متكرر.
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير متكرر.
- وصف لعملية التقييم المستخدمة في قياسات القيمة العادلة ضمن المستوي (٣) بما في ذلك كيفية تحديد المنشأة لسياساتها وإجراءاتها وتحليلها للتغييرات في قياسات القيمة العادلة من فترة لآخرية لكل من:
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل متكرر.
  - الأصول والالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير متكرر.
- ب- الإفصاح المرتبط بقياسات القيمة العادلة المتكررة والمصنفة ضمن المستوي (٣) من تسلسل القيمة العادلة من خلال الآتي:
  - مطابقة الحركة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية، والإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة المنسوبة إلي الآتي:
    - إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة والمعترف بها في الربح أو الخسارة، وكذلك البند أو البنود التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر فيها.
    - إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة والمعترف بها في الدخل الشامل وكذلك البند أو البنود التي تم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر فيها.
    - الإفصاح عن المبيعات والمشتريات والإصدارات والتسويات بشكل منفصل.
    - مبالغ التحويلات من أو إلي المستوي (٣) وأسباب تلك التحويلات، مع الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في تحديد متى تحدث التحويلات.
  - بالنسبة لجميع القياسات يجب أن يتم الآتي:

- وصف تفصيلي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات غير الملحوظة إذا كان التغير في تلك المدخلات قد يؤدي إلي قياس أعلي أو أقل للقيمة العادلة بشكل جوهري.

- وصف تفصيلي للعلاقات المتداخلة بين المدخلات والمدخلات غير الملحوظة وكيف تعظم أو تخفض تلك العلاقات المتداخلة أثر التغيرات في المدخلات غير الملحوظة علي قياس القيمة العادلة.

- الإفصاح عن المعلومات الكمية المرتبطة بالمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة.

- بالنسبة للأصول أو الالتزامات المالية، إذا كان هناك تغيير في واحدة أو أكثر من المدخلات غير الملحوظة ليعكس افتراضات بديلة ممكنة ومعقولة سيغير من القيمة العادلة بشكل كبير، فيجب الإفصاح عن أثر تلك التغيرات وكيفية حساب أثر التغير. وفي حالة الإفصاح عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل، يجب تقدير الأهمية النسبية في ضوء الربح أو الخسارة، وإجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات أو إجمالي حقوق الملكية.

وينتضح من تلك المعلومات التي يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) الإفصاح عنها، أن التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة يشمل الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من تقييم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول إلى قياسات القيمة العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي، وتقييم اثر قياسات القيمة العادلة باستخدام مدخلات هامة غير ملحوظة (المستوى ٣) على الربح المحاسبي. أيضاً يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية من معرفة أسباب اختيار احد أساليب التقييم دون الأخرى والحكم على مدى منفعة اختيار الإدارة للأسلوب المختار، وهل قامت الإدارة ببذل العناية الواجبة في اختيار الأسلوب والحكم على مدخلاته.

إضافة إلى ما سبق، يوفر التوسع في الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة حل جزئي لمشاكل الموثوقية والقابلية للتحقق فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويين الثاني والثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وذلك لأن هذه الإفصاحات الإضافية ستمنح الفرصة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية لتقييم جودة الافتراضات التي بنيت عليها قياسات القيمة العادلة، وما إذا كانت هذه الافتراضات متحفظة أو محايدة أو متماثلة حيث إن الإفصاحات



ذات الجودة العالية سيكون لها اثر وقائي هام وذلك لأن المديرين سيكونون على علم جيد بأن المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية لديهم فرصة التحقق من هذه الافتراضات، وبالتالي التقليل من دوافعهم لاستخدام افتراضات مفرطة في التفاؤل يتم إدارة الأرباح من خلالها.

وإجمالاً لما سبق، يمكن القول أن الإفصاح المحدد من قبل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بشأن قياسات القيمة العادلة يعتبر إفصاح كافي وملائم قد يعمل على الحد من الآثار السلبية المحتملة الناتجة عن استخدام التقديرات المحاسبية عند تحديد القيمة العادلة للبند محل القياس، ولكن تبقى المشكلة الأساسية في مدى التزام المنشآت في البيئة المصرية بمتطلبات الإفصاح التي حددتها معايير المحاسبة المصرية بشأن تقديرات القيمة العادلة. لذا فإن الأمر يتطلب قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) على درجة إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهو ما سيتم تناوله في الجزء التطبيقي لهذه الدراسة.

#### ٧- الدراسة التطبيقية:

في إطار تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة والمتمثل في تحديد أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان: "قياسات القيمة العادلة"، على إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فقد تناولت الدراسة في جانبها النظري ماهية القيمة العادلة، مناهج وأساليب قياس القيمة العادلة، مستويات القيمة العادلة، ووجهات النظر حول القيمة العادلة. كما تم إلقاء الضوء على الإطار النظري لإدارة الأرباح، والآثار المحتملة من تطبيق قياسات القيمة العادلة على إدارة الأرباح.

وفي إطار ما تم تناوله نظرياً، تم التوصل إلى أن القيمة العادلة بخلاف المستوى الأول يمكن التلاعب فيها من قبل الإدارة ومنتهزي الفرص. حيث أن القيمة العادلة في ظل المستوى الثالث منها لا تحتوي على بنود قابلة للمقارنة لاستخدامها كمعيار. لذلك، يصبح التقدير ضروري لتحديد ما يشكل أصلاً أو التزاماً مشابهاً، ومن ثم فإن مدخلات المستوى الثالث من قبل أكثر من مدير ينتج عنها تشتت كبير في القيمة العادلة لكلاً منهم، ففي هذه الحالة يتمتع المديرون بقدر كبير من حرية التصرف عند اختيار قيمة ضمن نطاق من القيم الممكنة، وهو ما يؤدي إلى نتيجة تقترب إلى عدم الدقة في القياس والتحيز الانتهازي للإدارة في الأرقام المفصح عنها في ظل هذا المستوى وهو ما قد يؤثر بالسلب على رقم الربح المنشور.

واستكمالاً للفائدة المرجوة من هذه الدراسة، ولربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية، كان من الضروري التحقق من صحة كل أو بعض النتائج التي تم التوصل إليها في الشق النظري وذلك

من خلال الاعتماد على بيانات من واقع البورصة المصرية. ولتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية، سيتم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء هي: منهجية الدراسة التطبيقية، وقياس متغيرات الدراسة، واختبار الفروض وتحليل النتائج على النحو التالي:

### ١/٧: منهجية الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التحقق من مدى تأثير معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان: "قياسات القيمة العادلة"، علي إدارة الأرباح، بالتطبيق على عينة من الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية.

ولتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية فإنه لابد من إتباع مجموعة من الخطوات العلمية المتسلسلة، التي تُشكل في مجملها منهجية الدراسة التطبيقية، والتي تتمثل فيما يلي:

### ١/١/٧: متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أ- المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة في البنود المدرجة في القوائم المالية لشركات عينة الدراسة والتي يتم تقييمها باستخدام قياسات القيمة العادلة، وتقتصر الدراسة على استخدام بعض البنود المقيمة بالقيمة العادلة والتي توافرت خلال فترة الدراسة مع إهمال البنود الأخرى التي تظهر في بعض السنوات وتخفي في سنوات أخرى، وتتمثل تلك البنود التي اقتصر عليها الدراسة فيما يلي:

- الاستثمارات العقارية.

- الأصول المالية المتاحة للبيع.

- الأصول المالية بغرض الاحتفاظ.

- استثمارات مالية من خلال أ.خ القيمة العادلة.

ب- المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في مستوى إدارة الأرباح، حيث يعتمد الباحث في قياس مستوى إدارة الأرباح للشركات عينة الدراسة على قياس الاستحقاقات الاختيارية لشركات عينة الدراسة من خلال استخدام نموذج جونز المعدل.

### ٢/١/٧: فروض الدراسة:

تم صياغة فروض الدراسة بما يتفق مع الهدف من الدراسة التطبيقية؛ وهو اختبار أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان: "قياسات القيمة العادلة"، علي إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وقد تم صياغة الفروض في صورة الفرض البديل وذلك على النحو التالي:



• **الفرض الرئيسي الأول:** "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لقياسات لقيمة العادلة على مستوى إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي خمسة فروض فرعية هي:

– الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الاستثمارات العقارية على

مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

– الفرض الفرعي الثاني: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الأصول المالية المتاحة للبيع على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة

المصرية".

– الفرض الفرعي الثالث: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

– الفرض الفرعي الرابع: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

– الفرض الفرعي الخامس: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً للبند المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

• **الفرض الرئيسي الثاني:** "يوجد اختلافات جوهرية في مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان: "قياسات القيمة العادلة".

٣/١/٧: مجتمع وعينة الدراسة:

أ- مجتمع الدراسة: يتمثل في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية متضمنة

مختلف القطاعات بما يخدم الهدف الرئيسي من هذه الدراسة.

ب- عينة الدراسة: تم اختيار الشركات محل الدراسة موزعة على القطاعات المختلفة التي

يتكون منها الاقتصاد المصري، وعلى ذلك فإن عينة الدراسة تم تقسيمها إلى عدة طبقات

متجانسة (قطاعات)، الأمر الذي يزيد من قابلية نتائج الدراسة للتعميم، وقد تم اختيار

الشركات من داخل كل قطاع من قطاعات السوق وفقاً للشروط التالية:

- أن تكون الشركات مدرجة ضمن مؤشر EGX 50 باعتبارها من أنشط الشركات

الموجودة داخل البورصة المصرية.

- أن تكون الشركات لها أسهماً عادية، ومتداولة في البورصة المصرية ومقومة بالعملية المحلية.
  - أن تكون الشركات نشطة في التداول خلال فترة الدراسة المختارة.
  - أن تتوفر التقارير المالية السنوية للشركات خلال فترة الدراسة.
  - ألا تنتمي الشركات محل الدراسة إلى المؤسسات المالية ذات الطابع الخاص مثل: البنوك، وشركات التأمين، نظراً لخضوعها لقواعد وإجراءات خاصة تختلف عن غيرها من الشركات.
  - ألا تكون الشركات محل الدراسة قد بدأت وتوقفت عن النشاط خلال فترة الدراسة.
- وبناءً على المعايير السابقة، فقد اقتصر عينة الدراسة على عدد (٣٠) شركة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١)

عينة الدراسة وفقاً للقطاع الذي تنتمي إليه الشركة

اسم القطاع	عدد الشركات	اسم الشركة
أغذية ومشروبات وتبغ	٣	الشرقية-ايسترن كومباني، ايديتا للصناعات الغذائية، جهينة للصناعات الغذائية.
خدمات مالية غير مصرفية	٥	القابضة المصرية الكويتية، القلعة للاستشارات المالية، المجموعة المالية هيرمس القابضة، اوراسكوم للاستثمار القابضة، بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية.
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	السويدي اليكترونيك، جي بي اوتو.
سياحة وترفيه	٣	المصرية للمشروعات السياحية العالمية، المصرية للمنتجات السياحية، رمكو لإنشاء القرى السياحية.
عقارات	٨	إعمار مصر للتنمية، السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار-سوديك، اوراسكوم للتنمية مصر، بالم هيلز للتعمير، مجموعة بورتو القابضة-بورتو





جروب، مجموعة طلعت مصطفى القابضة، مدينة نصر للإسكان، مصر الجديدة للإسكان والتعمير.		
العربية لحليج الأقطان، النساجون الشرقيون للسجاد.	٢	منسوجات وسلع معمرة
أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، الحديد والصلب المصرية، الصناعات الكيماوية المصرية - كيما، المالية والصناعية المصرية، حديد عز، سيدي كرير للبتروكيماويات، مصر للألومنيوم.	٧	موارد أساسية
	٣٠	الإجمالي

#### ٤/١/٧ : فترة الدراسة:

تم تحديد فترة الدراسة لتغطي السنوات ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، ٢٠١٧م، ويرجع اختيار فترة الدراسة الحالية والتي تشمل بيانات التقارير المالية السنوية من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٧م لعدة أسباب تتمثل في الآتي:

أ- أن بداية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بشأن قياسات القيمة العادلة كان من أول يناير ٢٠١٦م. لذا، فقد عمد الباحث إلى اختيار سنتين قبل تطبيق المعيار (٢٠١٤م، ٢٠١٥م)، وسنتين بعد تطبيقه (٢٠١٦م، ٢٠١٧م)، وذلك حتى يتسنى للباحث التعرف على مدى تأثير تطبيق المعيار المذكور على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، من خلال تحديد مدى جوهرية الاختلافات في مستوى إدارة الأرباح لهذه الشركات قبل وبعد تطبيق المعيار.

ب- أن هذه الفترة تعتبر فترة إصلاح مالي واقتصادي، حيث أطلقت فيها الحكومة المصرية برنامجها لإصلاح الاقتصاد المصري، مما حقق استقرار مالي واقتصادي، ومعدلات نمو حقيقية.

ج- أن هذه الفترة تعتبر فترة استقرار سياسي واجتماعي، لأنها تأتي بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وقبل جائحة كورونا ٢٠٢٠م.

د- أن هذه الفترة شهدت جهوداً من قبل وزارة الاستثمار المصرية في مجال إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة في يوليو ٢٠١٥م، ثم إصدار تعديلات جديدة لهذه المعايير في أبريل ٢٠١٩م.

ه- أن هذه الفترة شهدت جهوداً كبيرة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، من خلال إصدار تحديثات لقواعد القيد والشطب، وإصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث في أغسطس ٢٠١٦م.

#### ٥/١/٧: مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على ثلاثة مصادر في جمع البيانات هي:

- أ- موقع البورصة المصرية: وذلك للحصول منه على قائمة بالشركات المدرجة بمؤشر EGX 50 والقطاعات المختلفة التابعة لها، وتواريخ إصدار القوائم المالية لشركات العينة.
- ب- موقع معلومات مباشر: وذلك للحصول منه على التقارير المالية السنوية لشركات العينة.
- ج- المواقع الالكترونية لشركات عينة الدراسة: وذلك للحصول منها على التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة والتي لم يوفرها موقع معلومات مباشر.

#### ٦/١/٧: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة التطبيقية على ستة أساليب إحصائية وهي:

أ- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): وذلك لتحديد نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في البنود المقيمة بالقيمة العادلة، والمتغير التابع المتمثل في مستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية). وجدير بالذكر أن الحكم على قوة ونوع العلاقة يعتمد على قيمة معامل الارتباط والذي يرمز له بالرمز (R)، حيث يمكن الحكم على قوة العلاقة من حيث درجة قربها أو بعدها عن  $(\pm 1)$ ، حيث إن قيمة معامل الارتباط تقع في المدى  $(1 - \leq R \leq 1)$ ، أما عن نوع العلاقة فتأخذ ثلاثة أنواع حسب إشارة معامل الارتباط كما يلي: (القصاص، ٢٠١٤)

- إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة ( $R < 0$ )، إذاً توجد علاقة عكسية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه انخفاض في المتغير الثاني والعكس.
- إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة ( $R > 0$ )، إذاً توجد علاقة طردية بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين يصاحبه زيادة في المتغير الثاني والعكس.
- إذا كانت قيمة معامل الارتباط صفراً ( $R = 0$ )، دل ذلك على انعدام العلاقة بين المتغيرين.



ب- مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson's correlation matrix): وذلك للتعرف على ما إذا كانت هناك مشكلة ازدواج خطي (ارتباط ذاتي) بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض والتي ستُجمع في نماذج الدراسة.

ج- أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): وذلك لتحديد قدرة كل متغير من المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع.

د- أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression): وذلك لتحديد قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير التغير في المتغير التابع.

هـ- اختبار Paired Samples T-test: وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين الاستحقاقات الاختيارية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بشأن قياسات القيمة العادلة، وكذلك تحديد اتجاه ودلالة الفروق بينهما، ويرجع استخدام هذا الاختبار لتوافر شروط تطبيقه على عينة الدراسة، والمتمثلة في:

- تساوي حجم العينتين قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بشأن قياسات القيمة العادلة.

- أن التوزيعين لهما نفس الاختلاف Same Variance.

٢/٧: قياس متغيرات الدراسة:

١/٢/٧: قياس المتغيرات المستقلة والتحقق من الارتباط الذاتي فيما بينها:

أولاً: قياس المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في البنود المقيمة بالقيمة العادلة المدرجة بالقوائم المالية السنوية لشركات عينة الدراسة، وقد اقتصرَت الدراسة على بعض البنود المقيمة بالقيمة العادلة والتي توافرت خلال فترة الدراسة مع إهمال البنود الأخرى التي تظهر في بعض السنوات وتختفي في سنوات أخرى، وتتمثل تلك البنود التي اقتصرَت عليها الدراسة في أربعة بنود، وتعتبر هذه البنود الأكثر شيوعاً واستمرارية بين شركات العينة، وتتمثل في:

- الاستثمارات العقارية.

- الأصول المالية المتاحة للبيع.

- الأصول المالية بغرض الاحتفاظ.

- استثمارات مالية من خلال أ.خ القيمة العادلة.

وعند تحديد قيمة كل بند من البنود السابقة، تم قسمة قيمة البند على إجمالي الأصول، وذلك لتقليل الفروق والاختلافات في الحجم بين الشركات وذلك على غرار بعض الدراسات السابقة

في هذا المجال (مثل: جمال، ٢٠١٤ - Ayunku & Eweke, 2019). وقد جاءت نتائج قياس البنود المقيمة بالقيمة العادلة وفقاً لكل قطاع من قطاعات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

نتائج قياس البنود المقيمة بالقيمة العادلة وفقاً لقطاعات الدراسة

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	القطاع
<b>أ- الاستثمارات العقارية:</b>				
٠,٠٠٠٥٥	٠,٠٠١٣٢	٠,٠٠١٠٠	٠,٠٠١٠٣	أغذية ومشروبات وتبغ
٠,٠٥٩٢٧	٠,٠٧٩٦٥	٠,١٦٠٠٤	٠,٢٩٠٥٦	خدمات مالية غير مصرفية
٠,١٥٧١٢	٠,٣٨٥٣٩	٠,٢٦٢٢٩	٠,٠٤٤٤٢	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٠,٥٥٧٧٠	٠,٨٦١٢٠	٠,٥٦٨٣٨	٠,٦٠٧٦١	سياحة وترفيه
٠,٠٣٠٥٧	٠,٠٢٥٣٩	٠,٠١٠١٥	٠,٠٢٢١٨	عقارات
٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	منسوجات و سلع معمرة
٠,٠٠٠٣٨	٠,٠٠٠٤٤	٠,٠٠٠٥١	٠,٠٠٠٦٨	موارد أساسية
٠,٠٠٠٥٥	٠,٠٠١٣٦	٠,٠٠١٠٠	٠,٠٠٤٧٩	القطاعات ككل
<b>ب- أصول مالية متاحة للبيع:</b>				
٠,٠٠٢٩٦	٠,٠٠٢٧٩	٠,٠٠٤٤٣	٠,٠٠٠٩٦	أغذية ومشروبات وتبغ
٠,٠٦٦٤٥	٠,١٠٢٤٨	٠,١٠٨٩٠	٠,١١٢٣٨	خدمات مالية غير مصرفية
٠,٠٠٠٣٣	٠,٣٧٥٥٣	٠,٠٢٥٣٩	٠,١٢٦٩٢	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٠,٥٤٤٦٥	٠,٩٢٢٠٣	٠,٥١٨٥٠	٠,١٦٨٥٠	سياحة وترفيه
٠,٠٠٠١٣	٠,٠٠٠١٧	٠,٠٠٠٢٣	٠,٠٠٠٠٦	عقارات
٠,١٤٤٩٤	٠,١٠٨٨٨	٠,٠٨٢٥٠	٠,٠٨٦٥٢	منسوجات و سلع معمرة
٠,٠٤٦٠٢	٠,٠٤٨٦١	٠,١٢٠٣٤	٠,١٢٧٥٨	موارد أساسية
٠,٠٠٢٨٥	٠,٠٠٥٥٩	٠,٠٠٣٧٧	٠,٠١٩٤٢	القطاعات ككل
<b>ج- أصول مالية بغرض الاحتفاظ:</b>				
٠,١٠١٧٨	٠,٠٠٠٩٠	٠,١٠٤٠٩	٠,٠٠٨٩٦	أغذية ومشروبات وتبغ
٠,١٠٧٠٠	٠,٠٠٢٠٤	٠,١١٦٨٨	٠,٠٠٧٧٦	خدمات مالية غير مصرفية
٠,٠٢٠٠٩	٠,٦٦٦٤٧	٠,٠١٨٩٣	٠,٠٣٩٨٠	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	سياحة وترفيه



٠,٠٣٢٩٥	٠,٠٤١٩٩	٠,٠٣١٠٧	٠,٠٣٤١١	عقارات
٠,١٥٥٤٨	٠,١٩٦٢٠	٠,١٨٠٨٩	٠,٠٦٣٧٤	منسوجات و سلع معمرة
٠,٠٠٨٥٧	٠,٠٥٦٣٦	٠,٠٨٧٠٩	٠,٠٠٦٨١	موارد أساسية
٠,٠١٠٨٧	٠,٠٠٨٣٩	٠,٠٢٩٢٧	٠,٠٠٤٥١	القطاعات ككل
د- استثمارات مالية من خلال أ.خ القيمة العادلة:				
٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	أغذية ومشروبات وتبغ
٠,٠١٠٧٤	٠,٠٤٣٥٣	٠,٠٣٠٤٨	٠,١٠٦٦٢	خدمات مالية غير مصرفية
٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	سياحة وترفيه
٠,٠٠٠٠٤٠	٠,٠٠٠٠٣٧	٠,٠٠٠٣١٢	٠,٠٠٠٦٨٦	عقارات
٠,٠٢٧٠٩	٠,٠١٦٠٠	٠,٠١٨٦٣	٠,٠١٧٢٥	منسوجات و سلع معمرة
٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	موارد أساسية
٠,٠٠٠٠٥١	٠,٠٠٠٠٥٨	٠,٠٠٠٠٥٨	٠,٠٠٠٠٥٥	القطاعات ككل

### ثانياً: التحقق من الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة:

يقصد بالارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وجود علاقة خطية تامة أو قوية بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة المدرجة في نموذج الانحدار المتعدد، فإذا كانت تلك العلاقة تامة فإن ذلك سيؤدي إلى استحالة تقدير معاملات نموذج الانحدار، أما إذا كانت العلاقة قوية جداً فإن معاملات نموذج الانحدار بالرغم من إمكانية تقديرها إلا أنها ستكون ذات أخطاء معيارية كبيرة، الأمر الذي يعني عدم إمكانية تقديرها بدرجة عالية من الدقة.

ولاختبار درجة خطورة مشكلة الارتباط الذاتي (الازدواج الخطي) بين المتغيرات المستقلة، يتم فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث إنه إذا وجد معامل ارتباط بين متغيرين مستقلين قيمته أكبر من ٠,٨، فإن ذلك يعني أن مشكلة الازدواج الخطي تتسم بالخطورة ولا يمكن إهمالها بين هذين المتغيرين.

ولعلاج مشكلة الازدواج الخطي حال وجودها، فإنه توجد طرق عديدة يعد أبسطها أن يتم حذف أحد المتغيرين اللذين توجد بينهما المشكلة من نموذج الانحدار، أو دمج المتغيرين في متغير واحد، وذلك إذا كان قد تم تشغيل النموذج لكل سنة على حدة، أو لكل قطاع (أو شركة) على حدة.

ويوضح الجدول التالي نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في نموذج اختبار الفروض بالنسبة لعينة الدراسة:

جدول رقم (٣)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	الاستثمارات العقارية	أصول مالية متاحة للبيع	أصول مالية بغرض الاحتفاظ	استثمارات مالية من خلال أ.خ القيمة العادلة
الاستثمارات العقارية	الارتباط	٠,٠٠٣ -	٠,١٨٩	٠,٠٦٣ -
	المعنوية	٠,٩٧٧	* ٠,٠٣٩	٠,٤٩٨
أصول مالية متاحة للبيع	الارتباط	٠,٠٠٣ -	٠,٢١١	٠,٠١١
	المعنوية	٠,٩٧٧	* ٠,٠٢١	٠,٩٠١
أصول مالية بغرض الاحتفاظ	الارتباط	٠,١٨٩	٠,٢١١	٠,٠٣٦ -
	المعنوية	* ٠,٠٣٩	* ٠,٠٢١	٠,٦٩٤
استثمارات مالية من خلال أ.خ القيمة العادلة	الارتباط	٠,٠٦٣ -	٠,٠١١	٠,٠٣٦ -
	المعنوية	٠,٤٩٨	٠,٩٠١	٠,٦٩٤
* معنوي عند مستوى ٠,٠٥				

ومن خلال فحص مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في نموذج اختبار الفروض، يتضح للباحث أن أكبر معامل ارتباط بين المتغيرات يوجد بين متغير الأصول المالية المتاحة للبيع ومتغير الأصول المالية بغرض الاحتفاظ، حيث تبلغ قيمته ٠,٢١١ وهي لا تزيد عن ٠,٨، وبالتالي فإن علاقة الارتباط بين هذين المتغيرين لا تسبب مشكلة، أي لا توجد مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

٢/٢/٧: قياس المتغير التابع:

يُمثل مستوى إدارة الأرباح المتغير التابع في الدراسة التطبيقية، وقد قامت كثير من الدراسات (على سبيل المثال: إسماعيل، ٢٠١٥ - علي، ٢٠١٦ - عبد العظيم، عبد السميع، ٢٠١٧ - محمد، ٢٠١٨ - Bandyopadhyay, & Boritz, 2006- Biddle, & Hilary, 2014)، بقياس مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالاعتماد على قياس الاستحقاق الاختياري لتقييم جودة الاستحقاقات، حيث يمثل الاستحقاق الاختياري الجزء من الاستحقاقات الذي يستند إلى السلطة التقديرية للإدارة، والحكم الشخصي لها، وقدرة ورغبة الإدارة في الاختيار من بين البدائل المختلفة، لذلك فإن إدارة المنشأة تتدخل في تحديد ذلك الجزء بهدف التقرير عن ربح معين وبالتالي



ممارسة إدارة الأرباح. لذا فإنه كلما انخفض مستوى الاستحقاق الاختياري زادت جودة الاستحقاقات وانخفض مستوى إدارة الأرباح، والعكس صحيح.

وسوف تعتمد الدراسة في قياس الاستحقاق الاختياري على نموذج جونز (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، وذلك للأسباب التالية:

- القدرة العالية للنموذج على تفسير التغير في الاستحقاقات الكلية للشركة.
- أن غالبية الدراسات التي قامت بقياس الاستحقاق الاختياري في التقارير المالية السنوية استخدمت هذا النموذج، وذلك باعتباره أحد أهم مقاييس تقييم الاستحقاقات.

ويمكن قياس الاستحقاق الاختياري عن طريق نموذج جونز المعدل لكل شركة من شركات العينة وفقاً للخطوات التالية:

١- **قياس الاستحقاقات الكلية:** وذلك عن طريق حساب الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_{it} = E_{it} - OCF_{it}$$

حيث إن:

$TA_{it}$ : الاستحقاقات الكلية للشركة  $i$  في الفترة  $t$

$E_{it}$ : صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة  $i$  في الفترة  $t$

$OCF_{it}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة  $i$  في الفترة  $t$

وقد جاءت نتائج قياس الاستحقاقات الكلية لعينة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

نتائج تقدير الاستحقاقات الكلية لعينة الدراسة

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	القطاع/اسم الشركة
قطاع: أغذية ومشروبات وتبغ:				
٣٤٢٢٧.٥٠٠٠	٤١٢٣٢١٥.٠٠٠-	٥٩٥٥٧٣.٠٠٠-	٥٤٠٠٩.٠٠٠	الشرقية-ايسترن كومباني
٥٢١٧٩٩٩٣	١٨٥١٦٨٧٤٨-	٥٩.٠٠٠.٦٢٢٤	٩٣٨٧٩٨٥٧	ايديتا للصناعات الغذائية
٥٤٧٧٥٨٨٩٢	١٦٥١٧٦.٣٣-	٨٥٦١٥٧٨٥١	٣٦٤٦٦٢٣٠	جهينة للصناعات الغذائية
قطاع: خدمات مالية غير مصرفية:				
٦٠٣٣.٣٤٧٧	١.٦٥٧٥٤٨٧٣-	١٧٣٩١٥٧٢١-	٥٤.٠٤٣٥٤٤٠-	القابضة المصرية الكويتية

٢٩٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٥١٥٩٦٣٤٥	١٥٣٢٢٠٢٤٧	القلعة للاستشارات المالية
٥٧٠٧٤٠٩١١١٨	٨٧٠٧٨٠٠٣٣٢	١١٧٤٧٥٥٧٦١	٤٩٠٧٨١٢٧٠٩	المجموعة المالية هيرمس
٤٩٥٨٨٨٠٠٠	٤٣٧٩٦٩٠٠٠	٢٣٧٣٦٥٠٠٠	٧٢٤٧٠٢٠٠٠	اوراسكوم للاستثمار القابضة
٢٩٤٠٣٣٠٠٨٣	١٨٦٣٨٦٦٩٩٦	١٣٢٦٩٤٦٢١٩	٢٦٤٣١٦٨٥٧٤	بايونيرز القابضة للاستثمارات
<b>قطاع: خدمات ومنتجات صناعية وسيارات:</b>				
١٤٨٤٦٢٢٦٧٣	١٣١٩٥٤٣٦٣٣	٩٢٩٣٩٧٢٣٢	٥٢٩٤٦٧٠٦٣	السويدي اليكترونيك
٣١٣٠٥٤١٠٠٠	٧٢٥١٩٦٠٠٠	٣١٨٤٧٨٤٠٠٠	٧٤٧٦٥٧٠٠٠	جي بي اوتو
<b>قطاع: سياحة وترفيه:</b>				
٢٤٨٣٤٣٦٠٧	١٥٣٨٣٣١٥٥	١٤٦٩٤٦١٠٢	٩١٨٠٨١٤٢	المصرية للمشروعات السياحية
٧٤٣٤٢٠٧	٢٦٣٨٨٦٨٤	٤٣٦٩٧٦٩٢	١٣٦٤٢٣١٩٨	المصرية للمنتجات السياحية
١٨١٣٣١٥٤٠	٤٦٠٥٣١٤٨٧	٧٠٩٨٢٦٧٣	٣٢٢٢٥٤٩١	رمكو لإنشاء القرى السياحية
<b>قطاع: العقارات:</b>				
١١٢٧٩٣٩٥٥٧	١٦٧٩٢٥٣٨٢	٧٤٩١١٥٩٦٥	٩٩٣٤٨٦٩٠٥	إعمار مصر للتنمية
٥٩٤٤٦٥٥٩	٧٠٩٣٤٠٣٥	٢٦٨٠٤٩١٨٩	٣٩٩٤٤٧٩٦٣	السادس من أكتوبر للتنمية
٥٨٥٥٤٥٩٨٢	١٠٠١٤٧١٢٦	٤٨٤٢٩٤٧١٣	٤٠٠٦٥٦٧٧٨	اوراسكوم للتنمية مصر
٨٦٩٢٢٧٥٥٨	١١٧٩١٥٢٨٨٠	٣٩٤٦٤٢٧٤٧	٢٣٥١٢٢١٣٢٢	بالم هيلز للتعمر
١٤٤٥٩٢٩٩٢	٣٧٥٣٩٩٠٤٣	٥٤١٨٢٤١٦٦	٢٢٩٦٠١٤٥٧	مجموعة بورتو القابضة
٢٩٠٧١٩٤٧١	٩٠٩٨٤٠٦٣٤	١٢٩٥٨٠٢٩٣	٣٩٢٧٦٧٦١٧	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
١١٧٢٥٠٥٩٦٢	١٤٢٧٣٧١١٣٣	١١٤٥٤٥٩٣٧٠	٣٤٢٣٩٧٩٦٤	مدينة نصر للإسكان
١٠٥٦٣٧٢٢٠٦	٤٦٦٣٧٤١٩	٣٢٢٠٢٠٩٨٤	٢٠٠٩٥١٧٠٠	مصر الجديدة للإسكان والتعمر
<b>قطاع: منسوجات وسلع معمرة:</b>				





٣٣٤٩٩٠٠٠	٥٢٦١٣٩٠٠٠	٣٣٢٣٠٠٠٠-	٣٩٣٩٨٠٠٠-	العربية لحليج الأقطان
٥٧٤٦٨٨٧٢٨-	٤٠٤٨٢٨٢٨٣-	١٧٨٨١٩٤٣٢	٧١٣٥٨٧٨٤	النساجون الشرقيون للسجاد
قطاع: موارد أساسية:				
٦٠٩٧٥٨٩٠٠	١٢٦١٤٥٤٣١٠	٢٢٥٩٦٩٣٨٣	٦٠٦٩٠٧٩٦٤	أبو قير للأسمدة والصناعات
١٢٣١٧٢٥٩٤٩-	١١٢٣٩٥٦٨٥٧-	١٠٠٦٢٢٦٣٧٥-	٧٦٦٢٧٢٠٤٩-	الحديد والصلب المصرية
٣٩٣٦٩٩٠٩٨-	٨٤١٤٦٩٠٧	١٠٦٣٢٨٣٢٠-	٣٧٥٩٣٩٠٧-	الصناعات الكيماوية المصرية
٣٣٧٧٤٠٧٧٨	٨٣٥٢٣٥٤٣-	٤٤٧٩٧٥٥١	١٢٦٩٩٤٨٣٤	المالية والصناعية المصرية
٧١١٣٣١٢٠٠٠	١٨٣٣٨٦٢٠٠٠	٨٦٥٤٣٠٠٠٠	١٣٤٧٣٠٩٠٠٠-	حديد عز
٥٢٤٠٢٧٤٣٥	٣٦١٢٤٠٤٢٥	٩٩٠٧٢٩٥٥٣	٨٠١٦٢١١٢١	سيدي كرير للبتروكيماويات
٢٦٦٢٠٦٤٩٥١-	١١٨١٥٩٣٠٦١-	٥٤٤٤١٩٠٦٢-	٢٧٨٤١٣٥٣٨-	مصر للألمونيوم

٢- قياس الاستحقاقات غير الاختيارية: يتم قياس الاستحقاقات غير الاختيارية على خطوتين كما يلي:

أ- تقدير معاملات نموذج جونز المعدل لكل قطاع من قطاعات عينة الدراسة على حده، وذلك لأن الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة يكون لها سلوكاً متشابهاً فيما يتعلق بالاستحقاقات، ويتم تقدير المعاملات من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}} = \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \alpha_2 \left( \frac{\Delta REV - \Delta REC}{A_{it-1}} \right) + \alpha_3 \left( \frac{PPE}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

$TA_{it}$  = الاستحقاقات الكلية للشركة  $i$  في الفترة  $t$ .

$A_{it-1}$  = إجمالي الأصول للشركة في الفترة  $t-1$ .

$\Delta REV$  = التغير في الإيرادات للشركة  $i$  بين الفترة  $t$  والفترة  $t-1$ .

$\Delta REC$  = التغير في حسابات المدينون للشركة  $i$  بين الفترة  $t$  والفترة  $t-1$ .

$PPE$  = الأصول الثابتة للشركة في الفترة  $t$ .

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  = معاملات نموذج جونز المعدل.

ب- تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية وفقاً للمعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \alpha_2 \left( \frac{\Delta REV - \Delta REC}{A_{it-1}} \right) + \alpha_3 \left( \frac{PPE}{A_{it-1}} \right)$$

حيث إن:

$NDA_{it}$  = الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة في الفترة t

$A_{it-1}$  = إجمالي الأصول للشركة في الفترة t-1

$\Delta REV$  = التغيير في الإيرادات للشركة i بين الفترة t والفترة t-1

$\Delta REC$  = التغيير في حسابات المدينون للشركة i بين الفترة t والفترة t-1

$PPE$  = الأصول الثابتة للشركة في الفترة t

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  = معاملات نموذج جونز المعدل

وقد جاءت نتائج تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية لعينة الدراسة منسوبة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة (t-1) كما يلي:

جدول رقم (٥)

نتائج تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية لعينة الدراسة

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	القطاع/اسم الشركة
قطاع: أغذية ومشروبات وتبغ:				
٠,٠٣١٦٨-	٠,٠٣١٦٨-	٠,٠١٧٨٥-	٠,٠٢٠٧٥-	الشرقية-ايسترن كومباني
٠,٠١٤٨٠	٠,٠٢٤٠٦	٠,٠٤٦٥٤	٠,٠٦٨٤٤	ايديتا للصناعات الغذائية
٠,٠١٢٤٨-	٠,٠١٣٤٨-	٠,٠٠٦٩٢-	٠,٠١٨٦٠	جهينة للصناعات الغذائية
قطاع: خدمات مالية غير مصرفية:				
٠,٠٢١٧٢	٠,٠١٨٤٧	٠,٠٠٧١٩-	٠,٠٥٨٤٨	القايزة المصرية الكويتية
٠,٠٤٦٨٠	٠,٠٤٤٩٢	٠,٠٣٢٧٩	٠,٠٣٣٨٨	القلعة للاستشارات المالية
٠,٠٥٠٣٤	٠,٠٦٤٥٢	٠,٠٥٧٣٩	٠,٠٥٤٦٠	المجموعة المالية هيرمس
٠,٠٣٩٢٦	٠,٠١٦٨٥	٠,٠١٧٣٠-	٠,٠٤٥٠٩	اوراسكوم للاستثمار القايزة
٠,٠٥٤٨٧	٠,٠٥١٥٦	٠,٠٤٤٩٢	٠,٠٣٢٢٧	بايونيرز القايزة للاستثمارات



قطاع: خدمات ومنتجات صناعية وسيارات:				
٠,٠٢٤٤٦-	٠,١٠٧٥٦	٠,٠١٣٤٠-	٠,٠٤١٢٧	السويدي اليكتريك
٠,١٦٤٣٩	٠,٠٨٧٣٤	٠,١٦١١٠	٠,٢٥٩٠٨	جي بي اوتو
قطاع: سياحة وترفيه:				
٠,٠٣٨٥٣-	٠,٠٥٥٠٠-	٠,٠٨٠٣٠-	٠,٠٦٨٥١-	المصرية للمشروعات السياحية
٠,٠٣٧٢٩	٠,٠٣٤٨١	٠,٠٠٨٧٨	٠,٠٠٩٠٨-	المصرية للمنتجات السياحية
٠,٠١٥٦٨	٠,٠٠٨٣٣	٠,٠٠١٩٩-	٠,٠٣٢٨٤	رمكو لإنشاء القرى السياحية
قطاع: العقارات:				
٠,٠٢٣٨٨	٠,٠٢٩٠٠	٠,٠٣٢٨٤	٠,٠٣٩٢٧	إعمار مصر للتنمية
٠,٠٣٢٣٤	٠,٠٣١٠٦	٠,٠٣٨٣١	٠,٠٤٠٩٢	السادس من أكتوبر للتنمية
٠,٠٥١٧٣	٠,٠٠٨٣٩	٠,٠٤٤٥٢	٠,٠٢٠٢٣	اوراسكوم للتنمية مصر
٠,٠٢٩٠٥	٠,٠٤٤٨٥	٠,٠٤٤٥٥	٠,٠٦٥٩٩	بالم هيلز للتعمير
٠,٠٧٢١٥	٠,١٠٢٤٠	٠,١٠٥١٥	٠,١٣٥١٨	مجموعة بورتو القابضة
٠,٠١٣٦٤	٠,٠١٢٨٦	٠,٠١٣٦٠	٠,٠٢٧٢٣	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٠,٠٥٣٠٩	٠,٠٨٠٧٦	٠,١٤٧٣٤	٠,٢٠٦٦٧	مدينة نصر للإسكان
٠,٢٠٦٨٩	٠,٢١٣٦٨	٠,٢١١٧٧	٠,١٨٤٦٠	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
قطاع: منسوجات و سلع معمرة:				
٠,٠٣١٨٢-	٠,٠٦٩٢٠	٠,١٠٦٤٤	٠,١٠٤٣١	العربية لحليج الأقطان
٠,٠٣٢٥٤	٠,٠٣٠٧٣-	٠,٠٧٣٠٤	٠,٠٨٢٢٧	النساجون الشرقيون للسجاد
قطاع: موارد أساسية:				
٠,٠٠١٧٨	٠,٠٠١٧٥	٠,٠٠١٩٥	٠,٠٠١٧١	أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية
٠,٠٠٣٨٠	٠,٠٠٣٩٣	٠,٠٠٣٩٩	٠,٠٠٤١٤	الحديد والصلب المصرية

٠,٠٠٣٨٦	٠,٠٤٤١٨-	٠,٠٠١١٣	٠,٠٠٠٩١	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما
٠,٠١٠٥٣	٠,٠٠٥٧٩	٠,٠١٠٧٣	٠,٠١٠٨٤	المالية والصناعية المصرية
٠,٠٠٩٨٨	٠,٠١٠٨٦	٠,٠١٦٤٠	٠,٠٠٥٧٥	حديد عز
٠,٠٠٣٥٢	٠,٠٠٢٨٣	٠,٠٠٢٤٩	٠,٠٠٤٢٣	سيدي كيرير للبتر وكيموايات
٠,٢٣٤٤٨-	٠,٠٠٣٤٥	٠,٠٤٨٥٧	٠,٠٠٧١٠	مصر للألمونيوم

٣- قياس الاستحقاقات الاختيارية: وهي تمثل الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية كما يلي:

$$DA_{it} = \left( \frac{TA_{it}}{A_{it-1}} \right) - NDA_{it}$$

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستحقاق الاختياري قد تكون موجبة (تؤدي إلى زيادة الأرباح) أو قد تكون سالبة (تؤدي إلى تخفيض الأرباح)، وأن ما يعيننا هو مدى ممارسة الإدارة للاستحقاق الاختياري، والذي يدل على مدى ممارسة إدارة الأرباح، ولذلك سوف يتم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري كمقياس لجودة الاستحقاقات، فكلما زادت القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري كلما انخفضت جودة الاستحقاقات والعكس صحيح.

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج قياس الاستحقاقات الاختيارية لعينة الدراسة منسوبة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة t-1، والذي يتضح منه وجود اختلاف في مستوى الاستحقاق الاختياري من شركة لأخرى خلال فترة الدراسة، وكذلك بالنسبة لنفس الشركة من فترة لأخرى خلال فترة الدراسة.

#### جدول رقم (٦)

##### نتائج قياس الاستحقاقات الاختيارية لعينة الدراسة

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	القطاع/اسم الشركة
قطاع: أغذية ومشروبات وتبغ:				
٠,٢٢٠٨١	٠,٣٣٣٤٠-	٠,٠٣٦٢٨-	٠,٠٢٥٨٠	الشرقية-ايسترن كومباني
٠,٠٠٤٤٦	٠,١٠٠١١-	٠,٢٣٠١٣	٠,٠٠٩٨٦-	ايديتا للصناعات الغذائية
٠,١٢٣٨٣	٠,٠١٦٥٧-	٠,١٧٨٣١	٠,٠٠٣٥٨-	جھينة للصناعات الغذائية
قطاع: خدمات مالية غير مصرفية:				
٠,٠١٠٦٢	٠,٠٩١٧٥-	٠,٠٠٧٣٥-	٠,١٠٦٢٣-	القابضة المصرية الكويتية



٠,٠٨٧٦٨-	٠,٠٣١١٥-	٠,٠٣٨٠٣	٠,٠٢٩٢٢-	القلعة للاستشارات المالية
٠,١٨٨٦٩-	٠,٣١٩٠٥	٠,٠٧٠٦٧-	٠,١١٩٤٧-	المجموعة المالية هيرمس
٠,٠١٢٠٩	٠,٠٦٢٩٨-	٠,٠٣٤٢٩-	٠,٠٢٥٩٤	اوراسكوم للاستثمار القابضة
٠,٠٨١٣٣	٠,٠٤٠٥٧	٠,٠١٨١٠	٠,٠٥٢٢١١	بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية
قطاع: خدمات ومنتجات صناعية وسيارات:				
٠,٠٥٩٤٥	٠,٠٧٣٣٢-	٠,٠٣٢١٩	٠,٠٠٣٢١-	السويدي اليكتروك
٠,٠٣٠٩٠	٠,١٢٩٧٦-	٠,١٢٠٤١	٠,٠١٢٠٢-	جي بي اوتو
قطاع: سياحة وترفيه:				
٠,٠٦٩٤٢-	٠,٠٢٠٧٤-	٠,٠٠٢١٨	٠,٠١٥١٣	المصرية للمشروعات السياحية
٠,٠٣٤٢٤-	٠,٠٢٣٢٩-	٠,٠٣٥٨٣-	٠,١١٣٦٩	المصرية للمنتجات السياحية
٠,٠٠٩٩٢	٠,٠٦٢٤٨	٠,٠١٠٣٣-	٠,٠٢٧٠٩-	رمكو لإنشاء القرى السياحية
قطاع: العقارات:				
٠,٠١٥٠١	٠,٠٣٦٥٢-	٠,٠٧٥٦١-	٠,١١٥٢٣-	إعمار مصر للتنمية
٠,٠٢٩٩٣-	٠,٠٣٤٤٧-	٠,٠٥٤٣٠-	٠,٠١١٧٨-	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار
٠,٠٠٦٥٠	٠,٠١٩٧٧-	٠,١٠٩٣٥-	٠,٠٧٦٢٥-	اوراسكوم للتنمية مصر
٠,٠٢٦٨١	٠,٠٤٩٣٨	٠,٠١٠٠٨-	٠,٢٠٧٩٧	بالم هيلز للتعمير
٠,٠٤٣٩٩-	٠,٠٢٩٩١-	٠,٠٣٧٥١	٠,٢٠١٠٢-	مجموعة بورتو القابضة
٠,٠١٧٦١-	٠,٠٠١٤٠	٠,٠١٥٧٤-	٠,٠٤٧٨١	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٠,٠٦٨٨٠	٠,١٤١٤١	٠,١٦٦٣١	٠,٠٣٦٦٤-	مدينة نصر للإسكان
٠,٣١٦٤١	٠,٢٣٥٥٨-	٠,٠٧٠٧٨-	٠,٠٩٧٢٤-	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
قطاع: منسوجات و سلع معمرة:				
٠,٠٤٢٦٥	٠,٢٦١٧٨	٠,١٢٧٤٩-	٠,١٢٨٣٧-	العربية لحليج الأقطان
٠,٠٧٩١٦-	٠,٠٨٩٩٨-	٠,٠٢٥٧٩-	٠,٠٥٥٩٠-	النساجون الشرقيون للسجاد
قطاع: موارد أساسية:				
٠,٠٨٨٥٨	٠,٢٥٩٠٤	٠,٠٤٥٨٦	٠,١١٧٥٨	أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية
٠,٣٦٥٥٠-	٠,٣٥٦٣٢-	٠,٣٢٠٩٧-	٠,٢٣٤٣٠-	الحديد والصلب المصرية
٠,٥٦٣٤٣-	٠,٠٧١٧٣	٠,٠٣٨٨٢-	٠,٠١٦٤٤-	الصناعات الكيماوية المصرية - كيما
٠,١٦٩٥٦	٠,٠٥٤٨٣-	٠,٠١٦٢٦	٠,٠٦٦١٣	المالية والصناعية المصرية

٠,١٤٢٧٥	٠,٠٢٨٧٨	٠,٠١٣٤٥	٠,٠٦٣١٤-	حديد عز
٠,١٠٣٤٤	٠,٠٨٣٥٦	٠,٣١٥٥٠	٠,٢٠٢٠٦	سيدي كريبر للبتروكيماويات
٠,٠٣٣٣٩-	٠,١٦٣٤٣-	٠,١٢٤٤٨-	٠,٠٤٧٠١-	مصر للألومنيوم

### ٣/٧: اختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج:

في هذا القسم من الدراسة التطبيقية يتم اختبار مدى صحة فروض الدراسة إحصائياً من خلال استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون، واختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ثم تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من هذه الاختبارات، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

#### ١/٣/٧: اختبار الفرض الرئيسي الأول:

في محاولة لاختبار الفرض الرئيسي الأول القائل بأنه: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لقياسات القيمة العادلة على مستوى إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية" سوف يتم اختبار الفروض الفرعية التابعة له، وذلك على النحو التالي:

#### ١/١/٣/٧: اختبار الفرض الفرعي الأول:

في محاولة لاختبار الفرض الفرعي الأول القائل بأنه: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الاستثمارات العقارية على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" كانت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

#### أ- نتائج اختبار الارتباط:

يقيس هذا الاختبار مدى قوة واتجاه العلاقة بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية ومستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:

أولاً: على مستوى العينة:

#### جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الارتباط بين بند الاستثمارات العقارية والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
الاستثمارات العقارية	٠,٣٤٨	٠,٠٠٠	دالة عند مستوي ٠,٠١



من الجدول السابق رقم (٧) يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة<sup>١</sup> بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية والاستحقاق الاختياري على مستوى عينة الدراسة، فقد بلغ معامل الارتباط ٠,٣٤٨ وهو معنوي عند مستوى ٠,٠١، وتشير الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط إلى أنه كلما ارتفعت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ارتفع مستوى الاستحقاق الاختياري؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح؛ ومن ثم يوجد ارتباط ايجابي معنوي بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية ومستوى إدارة الأرباح على مستوى عينة الدراسة.  
ثانياً: على مستوى القطاعات:

#### جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الارتباط بين بند الاستثمارات العقارية والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٥٨١	٠,٠٤٧	دالة عند مستوي ٠,٠٥
خدمات مالية غير مصرفية	٠,٣٢١	٠,١٦٧	غير دالة
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٠,٦٠١	٠,٠١٤	دالة عند مستوي ٠,٠٥
سياحة وترفيه	٠,٥٩٨	٠,٠٤٠	دالة عند مستوي ٠,٠٥
عقارات	٠,٥٥٨	٠,٠١٠	دالة عند مستوي ٠,٠١
موارد أساسية	٠,٤٢٣	٠,٠٢٥	دالة عند مستوي ٠,٠٥

من الجدول السابق رقم (٨) يلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية والاستحقاق الاختياري في قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والعقارات، والموارد الأساسية، وأن هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح، أما من حيث مدى قوة العلاقة فنجد أن هذه العلاقة متوسطة في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والعقارات، وأنها ضعيفة في قطاع الموارد الأساسية والخدمات

<sup>١</sup> إن درجات قوة علاقة الارتباط الطردية تكون على النحو التالي: ضعيفة جداً في المدى من صفر إلى ٠,٣، وضعيفة في المدى من ٠,٣ إلى ٠,٥، ومتوسطة في المدى من ٠,٥ إلى ٠,٧، وقوية في المدى من ٠,٧ إلى ٠,٩، وقوية جداً في المدى من ٠,٩ إلى ١، وتامة عند ١ صحيح.

المالية غير المصرفية، وأن الاختلاف في درجة قوة العلاقة إنما يرجع إلى درجة تأثير العوامل الأخرى على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات بخلاف القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية.

- وجود علاقة ارتباط ضعيفة وغير معنوية بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية والاستحقاق الاختياري في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك لأن مستوى المعنوية في هذا القطاع كان أكبر من ٠,٠٥، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية.
- لم يدرج قطاع المنسوجات والسلع المعمرة ضمن نتائج اختبار الارتباط لأن هذا القطاع لم يتوافر فيه بند الاستثمارات العقارية وذلك قد يرجع إلى طبيعة نشاط هذا القطاع أو إلى عوامل أخرى ليست محل اهتمام الدراسة الحالية.

#### ب- نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط:

يقيس هذا الاختبار تأثير القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية كمتغير تفسيري على مستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:

أولاً: على مستوى العينة:

#### جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار بين بند الاستثمارات العقارية والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
الاستثمارات العقارية	٠,١٢١	٠,١١٣	١٦,٢٠١٦	٠,٠٠٠	دالة عند مستوى ٠,٠١

من الجدول السابق رقم (٩) يلاحظ أن معامل التحديد بلغ ٠,١٢١، مما يعني أن القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية تفسر حوالي ١٢,١% من التغير في مستوى الاستحقاق الاختياري بشركات العينة محل الدراسة، وأن ذلك معنوي عند مستوى ٠,٠١؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على إدارة الأرباح على مستوى عينة الدراسة.





ثانياً: على مستوى القطاعات:

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار بين بند الاستثمارات العقارية والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٣٣٨	٠,٢٧٢	٥,١٠٣	٠,٠٤٧	دالة عند مستوي ٠,٠٥
خدمات مالية غير مصرفية	٠,١٠٣	٠,٠٥٣	٢,٠٧٠	٠,١٦٧	غير دالة
خدمات ومنتجات صناعية	٠,٣٦٢	٠,٣١٦	٧,٩٣٣	٠,٠١٤	دالة عند مستوي ٠,٠٥
سياحة وترفيه	٠,٣٥٧	٠,٢٩٣	٥,٥٥٧	٠,٠٤٠	دالة عند مستوي ٠,٠٥
عقارات	٠,٣١٢	٠,٢٨٩	١٣,٥٩٤	٠,٠١٠	دالة عند مستوي ٠,٠١
موارد أساسية	٠,١٧٩	٠,١٤٨	٥,٦٧٤	٠,٠٢٥	دالة عند مستوي ٠,٠٥

من الجدول السابق رقم (١٠) يلاحظ ما يلي:

- يتضح من قيمة معامل التحديد أن القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية في كل من قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والعقارات، والموارد الأساسية، تفسر ما قيمته ٣٣,٨%، ٣٦,٢%، ٣٥,٧%، ٣١,٢%، ١٧,٩%، على التوالي من التغير في مستوى الاستحقاقات الاختيارية بتلك القطاعات، وأن ذلك دال إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات.

- عدم معنوية معامل الانحدار في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، حيث كان مستوى المعنوية في هذا القطاع أكبر من ٠,٠٥؛ ومن ثم لا يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية كمتغير تفسيري على مستوى الاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات بخلاف القيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية.

- لم يدرج قطاع المنسوجات والسلع المعمرة ضمن نتائج اختبار الانحدار لأن هذا القطاع لم يتوافر فيه بند الاستثمارات العقارية وذلك قد يرجع إلى طبيعة نشاط هذا القطاع أو إلى عوامل أخرى ليست محل اهتمام الدراسة الحالية.

وفي ضوء نتائج الاختبارات السابقة للفرض الفرعي الأول يخلص الباحث إلى وجود تأثير ايجابي معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية على مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي على مستوى إدارة الأرباح، ومن ثم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، أي أنه يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الاستثمارات العقارية على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

### ٢/١/٣/٧: اختبار الفرض الفرعي الثاني:

في محاولة لاختبار الفرض الفرعي الثاني القائل بأنه: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الأصول المالية المتاحة للبيع على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" كانت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

#### أ- نتائج اختبار الارتباط:

يقيس هذا الاختبار مدى قوة واتجاه العلاقة بين القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع ومستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:

أولاً: على مستوى العينة:

#### جدول رقم (١١)

نتائج تحليل الارتباط بين الأصول المالية المتاحة للبيع والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
الأصول المالية المتاحة للبيع	٠,٣٠٧	٠,٠٠١	دالة عند مستوي ٠,٠١

من الجدول السابق رقم (١١) يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع والاستحقاق الاختياري على مستوى عينة الدراسة، فقد بلغ معامل الارتباط ٠,٣٠٧ وهو معنوي عند مستوى ٠,٠١، وتشير الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط إلى أنه كلما ارتفعت القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع ارتفع مستوى الاستحقاق الاختياري؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح؛ ومن ثم يوجد ارتباط ايجابي معنوي بين القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع ومستوى إدارة الأرباح على مستوى عينة الدراسة.



ثانياً: على مستوى القطاعات:

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الارتباط بين بند الأصول المالية المتاحة للبيع والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

الدالة الإحصائية	مستوى المعنوية	معامل الارتباط (R)	القطاعات
دالة عند مستوي ٠,٠٥	٠,٠٤٩	٠,٥٧٨	أغذية ومشروبات وتبغ
دالة عند مستوي ٠,٠٥	٠,٠٤٤	٠,٤٥٥	خدمات مالية غير مصرفية
دالة عند مستوي ٠,٠٥	٠,٠١٦	٠,٥٩٢	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
دالة عند مستوي ٠,٠٥	٠,٠٤٧	٠,٥٨٣	سياحة وترفيه
دالة عند مستوي ٠,٠٥	٠,٠٢٣	٠,٤٠٨	عقارات
دالة عند مستوي ٠,٠٥	٠,٠٣٧	٠,٥٢٥	منسوجات وسلع معمرة
دالة عند مستوي ٠,٠٥	٠,٠٠٥	٠,٥١٦	موارد أساسية

من الجدول السابق رقم (١٢) يلاحظ ما يلي وجود علاقة ارتباط طردية بين القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع والاستحقاق الاختياري في قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات المالية غير المصرفية، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والعقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، وأن هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح، أما من حيث مدى قوة العلاقة فنجد أن هذه العلاقة متوسطة في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، وأنها ضعيفة في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، والعقارات، وأن الاختلاف في درجة قوة العلاقة إنما يرجع إلى درجة تأثير العوامل الأخرى على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات بخلاف القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع.

#### ب- نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط:

يقيس هذا الاختبار تأثير القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع كمتغير تفسيري على مستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:

أولاً: على مستوى العينة:

جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار بين بند الأصول المالية المتاحة للبيع والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الأصول المالية المتاحة للبيع	٠,٠٩٤	٠,٠٨٦	١٢,٢٥٣	٠,٠٩٨	غير دالة

من الجدول السابق رقم (١٣) يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار ضئيلة جداً وغير معنوية، مما يدل على أن متغير القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع لديه قدرة ضعيفة جداً على تفسير التغير في مستوى الاستحقاق الاختياري بشركات العينة محل الدراسة؛ وبالتالي عدم وجود تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على إدارة الأرباح على مستوى العينة.  
ثانياً: على مستوى القطاعات:

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل الانحدار بين بند الأصول المالية المتاحة للبيع والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٣٣٤	٠,٢٦٨	٥,٠٢٠	٠,٠٤٩	دالة عند مستوى ٠,٠٥
خدمات مالية غير مصرفية	٠,٢٠٧	٠,١٦٣	٤,٦٩٥	٠,٠٤٤	دالة عند مستوى ٠,٠٥
خدمات ومنتجات صناعية	٠,٣٥١	٠,٣٠٤	٧,٥٦١	٠,٠١٦	دالة عند مستوى ٠,٠٥
سياحة وترفيه	٠,٣٣٩	٠,٢٧٣	٥,١٣٦	٠,٠٤٧	دالة عند مستوى ٠,٠٥
عقارات	٠,١٦٦	٠,١٣٨	٥,٧٩١	٠,٠٢٣	دالة عند مستوى ٠,٠٥
منسوجات وسلع معمرة	٠,٢٧٦	٠,٢٢٤	٥,٣٣٩	٠,٠٣٧	دالة عند مستوى ٠,٠٥
موارد أساسية	٠,٢٦٦	٠,٢٣٨	٩,٤٤٦	٠,٠٠٥	دالة عند مستوى ٠,٠٥

من الجدول السابق رقم (١٤) يلاحظ ما يلي يتضح من قيمة معامل التحديد أن القيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع في كل من قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات المالية غير المصرفية، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه،



والعقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، تفسر ما قيمته ٣٣,٤%، ٢٠,٧%، ٣٥,١%، ٣٣,٩%، ١٦,٦%، ٢٧,٦%، ٢٦,٦%، على التوالي من التغير في مستوى الاستحقاقات الاختيارية بتلك القطاعات، وأن ذلك دال إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠٥؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات.

وفي ضوء نتائج الاختبارات السابقة للفرض الفرعي الثاني يخلص الباحث إلى وجود تأثير ايجابي معنوي للقيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع على مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي على مستوى إدارة الأرباح، ومن ثم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، أي أنه يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الأصول المالية المتاحة للبيع على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

### ٣/١/٣/٧: اختبار الفرض الفرعي الثالث:

في محاولة لاختبار الفرض الفرعي الثالث القائل بأنه: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" كانت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

### أ- نتائج اختبار الارتباط:

يقيس هذا الاختبار مدى قوة واتجاه العلاقة بين القيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ ومستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:

أولاً: على مستوى العينة:

### جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل الارتباط بين بند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
الأصول المالية بغرض الاحتفاظ	٠,٣٣٦	٠,٠٠٠	دالة عند مستوى ٠,٠١

من الجدول السابق رقم (١٥) يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ والاستحقاق الاختياري على مستوى عينة الدراسة، فقد بلغ معامل الارتباط ٠,٣٣٦ وهو معنوي عند مستوى ٠,٠١، وتشير الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط إلى أنه

كلما ارتفعت القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ ارتفع مستوى الاستحقاق الاختياري؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح؛ ومن ثم يوجد ارتباط ايجابي معنوي بين القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ ومستوى إدارة الأرباح على مستوى عينة الدراسة.

ثانياً: على مستوى القطاعات:

جدول رقم (١٦)

نتائج تحليل الارتباط بين بند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٥٨٨	٠,٠٤٤	دالة عند مستوى ٠,٠٥
خدمات مالية غير مصرفية	٠,١١٩	٠,٦١٨	غير دالة
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٠,٦٣٨	٠,٠٠٨	دالة عند مستوى ٠,٠١
عقارات	٠,٤٦٣	٠,٠٠٨	دالة عند مستوى ٠,٠١
منسوجات و سلع معمرة	٠,٥٨٩	٠,٠١٦	دالة عند مستوى ٠,٠٥
موارد أساسية	٠,٤٠٦	٠,٠٣٢	دالة عند مستوى ٠,٠٥

من الجدول السابق رقم (١٦) يلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية بين القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ والاستحقاق الاختياري في قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والعقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، وأن هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح بتلك القطاعات، أما من حيث مدى قوة العلاقة فنجد أن هذه العلاقة متوسطة في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والمنسوجات والسلع المعمرة، وضعيفة في قطاع العقارات، والموارد الأساسية، وأن الاختلاف في درجة قوة العلاقة إنما يرجع إلى درجة تأثير العوامل الأخرى على الاستحقاق الاختياري بهذه القطاعات بخلاف القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ.

- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً وغير معنوية في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك لأن مستوى المعنوية في هذا القطاع كان أكبر من ٠,٠٥، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح بهذا القطاع بخلاف القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ.



- لم يدرج قطاع السياحة والترفيه ضمن نتائج اختبار الارتباط لأن هذا القطاع لم يتوافر فيه بند القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ وذلك قد يرجع إلى طبيعة نشاط هذا القطاع أو إلى عوامل أخرى ليست محل اهتمام الدراسة الحالية.

### ب- نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط:

يقيس هذا الاختبار تأثير القيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ كمتغير تفسيري على مستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:  
أولاً: على مستوى العينة:

#### جدول رقم (١٧)

ملخص نتائج تحليل الانحدار بين بند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
الأصول المالية بغرض الاحتفاظ	٠,١١٣	٠,١٠٥	١٤,٩٧٦	٠,٠٠٠	دالة عند مستوى ٠,٠١

من الجدول السابق رقم (١٧) يلاحظ أن معامل التحديد بلغ ٠,١١٣، مما يعني أن القيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ تفسر حوالي ١١,٣% من التغير في مستوى الاستحقاق الاختياري بشركات العينة محل الدراسة، وأن ذلك معنوي عند مستوى ٠,٠١؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على إدارة الأرباح على مستوى عينة الدراسة.  
ثانياً: على مستوى القطاعات:

#### جدول رقم (١٨)

نتائج تحليل الانحدار بين بند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٣٣٤	٠,٢٦٨	٥,٠٢٠	٠,٠٤٤	دالة عند مستوى ٠,٠٥
خدمات مالية غير مصرفية	٠,٠١٤	٠,٠٤١-	٠,٢٥٧	٠,٦١٨	غير دالة
خدمات ومنتجات صناعية	٠,٤٠٧	٠,٣٦٤	٩,٥٩٨	٠,٠٠٨	دالة عند مستوى ٠,٠١
عقارات	٠,٢١٤	٠,١٨٨	٨,١٩٠	٠,٠٠٨	دالة عند مستوى ٠,٠١
منسوجات وسلع معمرة	٠,٣٤٧	٠,٣٠٠	٧,٤٤٣	٠,٠١٦	دالة عند مستوى ٠,٠٥
موارد أساسية	٠,١٦٤	٠,١٣٢	٥,١١٩	٠,٠٣٢	دالة عند مستوى ٠,٠٥

من الجدول السابق رقم (١٨) يلاحظ ما يلي:

- يتضح من قيمة معامل التحديد أن القيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ في كل من قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والعقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، يفسر ما قيمته ٣٣,٤%، ٤٠,٧%، ٢١,٤%، ٣٤,٧%، ١٦,٤%، على التوالي من التغير في مستوى الاستحقاقات الاختيارية بتلك القطاعات، وأن ذلك دال إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات.

- عدم معنوية معامل الانحدار في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، حيث كان مستوى المعنوية في هذا القطاع أكبر من ٠,٠٥؛ ومن ثم لا يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ كمتغير تفسيري على مستوى الاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات بخلاف القيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ.

- لم يدرج قطاع السياحة والترفيه ضمن نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط، لأن هذا القطاع لم يتوافر فيه بند القيمة العادلة للأصول المالية بغرض الاحتفاظ وذلك قد يرجع إلى طبيعة نشاط هذا القطاع أو إلى عوامل أخرى ليست محل اهتمام الدراسة الحالية.

وفي ضوء نتائج الاختبارات السابقة للفرض الفرعي الثالث يخلص الباحث إلى وجود تأثير ايجابي معنوي للقيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ على مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي على مستوى إدارة الأرباح، ومن ثم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، أي أنه يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

#### ٤/١/٣/٧: اختبار الفرض الفرعي الرابع:

في محاولة لاختبار الفرض الفرعي الرابع القائل بأنه: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" كانت نتائج الاختبارات على النحو التالي:





### أ- نتائج اختبار الارتباط:

يقيس هذا الاختبار مدى قوة واتجاه العلاقة بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة ومستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:

أولاً: على مستوى العينة:

جدول رقم (١٩)

نتائج تحليل الارتباط بين بند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة	٠,٠٦٧	٠,٤٦٥	غير دالة

من الجدول السابق رقم (١٩) يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً وغير معنوية بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة والاستحقاق الاختياري على مستوى عينة الدراسة، حيث نجد أن مستوى المعنوية كان أكبر من ٠,٠٥؛ وبالتالي لا يوجد ارتباط ايجابي معنوي بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة ومستوى إدارة الأرباح على مستوى عينة الدراسة.

ثانياً: على مستوى القطاعات:

جدول رقم (٢٠)

نتائج تحليل الارتباط بين بند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
خدمات مالية غير مصرفية	٠,٤٥١	٠,٠٤٦	دالة عند مستوي ٠,٠٥
عقارات	٠,٠٨٩	٠,٦٢٩	غير دالة
منسوجات و سلع معمرة	٠,٥٣٨	٠,٠٣٢	دالة عند مستوي ٠,٠٥

من الجدول السابق رقم (٢٠) يلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية بين القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة والاستحقاق الاختياري في قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، والمنسوجات والسلع المعمرة، وأن هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠٥؛ مما يزيد من مستوى إدارة

الأرباح بتلك القطاعات، أما من حيث مدى قوة العلاقة فنجد أن هذه العلاقة متوسطة في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وضعيفة في قطاع المنسوجات والسلع المعمرة، وأن الاختلاف في درجة قوة العلاقة إنما يرجع إلى درجة تأثير العوامل الأخرى على الاستحقاق الاختياري بهذه القطاعات بخلاف القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة.

- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً وغير معنوية في قطاع العقارات، وذلك لأن مستوى المعنوية في هذا القطاع كان أكبر من ٠,٠٥، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح بهذا القطاع بخلاف القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة.

- لم يدرج قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والموارد الأساسية ضمن نتائج اختبار الارتباط لأن هذه القطاعات لم يتوافر فيها بند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة وذلك قد يرجع إلى طبيعة نشاط هذه القطاعات أو إلى عوامل أخرى ليست محل اهتمام هذه الدراسة.

#### ب- نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط:

يقيس هذا الاختبار تأثير القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة كمتغير تفسيري على مستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:  
أولاً: على مستوى العينة:

#### جدول رقم (٢١)

نتائج تحليل الانحدار بين بند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة	٠,٠٠٥	- ٠,٠٠٤	٠,٥٣٧	٠,٤٦٥	غير دالة

من الجدول السابق رقم (٢١) يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار ضئيلة جداً وغير معنوية، مما يدل على أن متغير القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة لديه قدرة ضعيفة جداً على تفسير التغير في مستوى الاستحقاق الاختياري بشركات العينة محل الدراسة؛ وبالتالي عدم وجود تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على إدارة الأرباح على مستوى العينة.



ثانياً: على مستوى القطاعات:

جدول رقم (٢٢)

نتائج تحليل الانحدار بين بند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
خدمات مالية غير مصرفية	٠,٢٠٤	٠,١٥٩	٤,٦٠١	٠,٠٤٦	دالة عند مستوى ٠,٠٥
عقارات	٠,٠٠٨	٠,٠٢٥-	٠,٢٣٩	٠,٦٢٩	غير دالة
منسوجات وسلع معمرة	٠,٢٨٩	٠,٢٣٨	٥,٦٨٩	٠,٠٣٢	دالة عند مستوى ٠,٠٥

من الجدول السابق رقم (٢٢) يلاحظ ما يلي:

- يتضح من قيمة معامل التحديد أن القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة في كل من قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، والمنسوجات والسلع المعمرة، يفسر ما قيمته ٢٠,٤%، ٢٨,٩%، على التوالي من التغير في مستوى الاستحقاقات الاختيارية بتلك القطاعات، وأن ذلك دال إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠٥؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات.

- عدم معنوية معامل الانحدار في قطاع العقارات، حيث كان مستوى المعنوية في هذا القطاع أكبر من ٠,٠٥؛ ومن ثم لا يوجد تأثير معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة كمتغير تفسيري على مستوى الاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم على مستوى إدارة الأرباح بهذا القطاع، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح بهذا القطاع بخلاف القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة.

- لم يدرج قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والموارد الأساسية ضمن نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط، لأن هذه القطاعات لم يتوافر فيها القيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة وذلك قد يرجع إلى طبيعة نشاط هذه القطاعات أو إلى عوامل أخرى ليست محل اهتمام الدراسة الحالية.

وفي ضوء نتائج الاختبارات السابقة للفرض الفرعي الرابع يخلص الباحث إلى وجود تأثير ايجابي معنوي للقيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة على مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي على مستوى إدارة الأرباح، ومن ثم قبول

الفرض البديل ورفض الفرض العدم، أي أنه يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ القيمة العادلة على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.  
٥/١/٣/٧: اختبار الفرض الفرعي الخامس:

في محاولة لاختبار الفرض الفرعي الخامس القائل بأنه: "يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" كانت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

#### أ- نتائج اختبار الارتباط:

يقيس هذا الاختبار مدى قوة واتجاه العلاقة بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة ومستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:  
أولاً: على مستوى العينة:

#### جدول رقم (٢٣)

نتائج تحليل الارتباط بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة	٠,٥١٣	٠,٠٠٠	دالة عند مستوي ٠,٠١

من الجدول السابق رقم (٢٣) يلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة والاستحقاق الاختياري على مستوى عينة الدراسة، فقد بلغ معامل الارتباط ٠,٥١٣ وهو معنوي عند مستوى ٠,٠١، وتشير الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط إلى أنه كلما ارتفعت قيمة البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة ارتفع مستوى الاستحقاق الاختياري؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح؛ ومن ثم يوجد ارتباط ايجابي معنوي بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة ومستوى إدارة الأرباح على مستوى عينة الدراسة.

ثانياً: على مستوى القطاعات:

#### جدول رقم (٢٤)

نتائج تحليل الارتباط بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	معامل الارتباط (R)	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٧٩٠	٠,٠٤١	دالة عند مستوي ٠,٠٥
خدمات مالية غير مصرفية	٠,٥٧٠	٠,٠٨٠	غير دالة



دالة عند مستوى ٠,٠١	٠,٠٠٥	٠,٨٠٢	خدمات ومنتجات صناعية
دالة عند مستوى ٠,٠١	٠,٠٠٦	٠,٦٢١	سياحة وترفيه
دالة عند مستوى ٠,٠١	٠,٠٠٠	٠,٨٠٠	عقارات
دالة عند مستوى ٠,٠١	٠,٠٠٥	٠,٦٠٤	منسوجات وسلع معمرة
دالة عند مستوى ٠,٠١	٠,٠٠١	٠,٦٩٤	موارد أساسية

من الجدول السابق رقم (٢٤) يلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة والاستحقاق الاختياري في قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والعقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، وأن هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥؛ مما يزيد من مستوى إدارة الأرباح بتلك القطاعات، أما من حيث مدى قوة العلاقة فنجد أن هذه العلاقة قوية في قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والعقارات، ومتوسطة في قطاعات السياحة والترفيه، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، وأن الاختلاف في درجة قوة العلاقة إنما يرجع إلى درجة تأثير العوامل الأخرى على الاستحقاق الاختياري بهذه القطاعات بخلاف البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة.

- وجود علاقة ارتباط متوسطة وغير معنوية في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك لأن مستوى المعنوية في هذا القطاع كان أكبر من ٠,٠٥، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح في هذا القطاع بخلاف البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة.

#### ب- نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد:

يقيس هذا الاختبار تأثير البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة كمتغير تفسيري على مستوى إدارة الأرباح (مقاسه بالاستحقاقات الاختيارية)، ولقد كانت نتائج الدراسة لهذا الاختبار على مستوى العينة وعلى مستوى القطاعات كما يلي:

أولاً: على مستوى العينة:

#### جدول رقم (٢٥)

نتائج تحليل الانحدار بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة والاستحقاق الاختياري على مستوى العينة

المتغير المستقل	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة	٠,٢٦٣	٠,٢٣٧	١٠,٢٥٨	٠,٠٠٠	دالة عند مستوى ٠,٠١

من الجدول السابق رقم (٢٥) يلاحظ أن معامل التحديد المعدل\* بلغ ٠,٢٣٧، مما يعني أن البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة تفسر حوالي ٢٣,٧% من التغير في مستوى الاستحقاق الاختياري بشركات العينة محل الدراسة، وأن ذلك معنوي عند مستوى ٠,٠١؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على إدارة الأرباح على مستوى العينة.

ثانياً: على مستوى القطاعات:

جدول رقم (٢٦)

نتائج تحليل الانحدار بين البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة والاستحقاق الاختياري على مستوى القطاعات

القطاعات	R Square	Adjusted R Square	قيمة F	مستوى المعنوية	الدالة الإحصائية
أغذية ومشروبات وتبغ	٠,٦٢٥	٠,٤٨٤	٤,٤٣٩	٠,٠٤١	دالة عند مستوي ٠,٠٥
خدمات مالية غير مصرفية	٠,٣٢٥	٠,١٤٥	١,٨٠٧	٠,٠٨٠	غير دالة
خدمات ومنتجات صناعية	٠,٦٤٤	٠,٥٥٥	٧,٢٣١	٠,٠٠٥	دالة عند مستوي ٠,٠١
سياحة وترفيه	٠,٣٨٥	٠,٣٢٧	٦,٥٨٥	٠,٠٠٦	دالة عند مستوي ٠,٠١
عقارات	٠,٦٤١	٠,٥٨٥	١١,٥٨٨	٠,٠٠٠	دالة عند مستوي ٠,٠١
منسوجات وسلع معمرة	٠,٣٦٥	٠,٢٩٧	٥,٣٥٦	٠,٠٠٥	دالة عند مستوي ٠,٠١
موارد أساسية	٠,٤٨٢	٠,٤١٧	٧,٤٣٠	٠,٠٠١	دالة عند مستوي ٠,٠١

من الجدول السابق رقم (٢٦) يلاحظ ما يلي:

- يتضح من قيمة معامل التحديد المعدل أن البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة في كل قطاعات الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والعقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة، والموارد الأساسية، تفسر ما قيمته ٤٨,٤%، ٥٥,٥%، ٣٢,٧%، ٥٨,٥%، ٢٩,٧%، ٤١,٧%، على التوالي من التغير في مستوى

\* في ظل الانحدار الخطي المتعدد يتم الاعتماد على معامل التحديد المعدل Adjusted R Square لأنه يساعد على معرفة ما إذا كانت المتغيرات المستقلة الإضافية قد أفادت في التحليل أم لا، أي أنه يعطي مؤشراً أفضل من معامل التحديد R Square لتفسير نموذج الانحدار المتعدد.



الاستحقاقات الاختيارية بتلك القطاعات، وأن ذلك دال إحصائياً عند مستويات معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥؛ ومن ثم يوجد تأثير معنوي للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة كمتغير تفسيري على الاستحقاق الاختياري، وبالتالي على مستوى إدارة الأرباح بهذه القطاعات.

- عدم معنوية معامل الانحدار في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك لأن مستوى المعنوية في هذا القطاع كان أكبر من ٠,٠٥، ومن ثم لا يوجد تأثير معنوي للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة كمتغير تفسيري على مستوى الاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم على مستوى إدارة الأرباح بهذا القطاع، وأن ذلك قد يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على مستوى إدارة الأرباح بخلاف البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة.

وفي ضوء نتائج الاختبارات السابقة للفرض الفرعي الخامس يخلص الباحث إلى وجود تأثير ايجابي معنوي للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة على مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي على مستوى إدارة الأرباح، ومن ثم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، أي أنه يوجد تأثير ايجابي دال إحصائياً للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة على مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

#### ٢/٣/٧: اختبار الفرض الرئيسي الثاني:

في محاولة لاختبار الفرض الرئيسي الثاني القائل بأنه: "يوجد اختلافات جوهرية في مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان: "قياسات القيمة العادلة". فإن ذلك يحتاج إلى استخدام أدوات الإحصاء التحليلي المناسبة والمتمثلة في اختبار Paired Samples T- Test للحكم على معنوية الاختلافات بين متوسطات مستوى إدارة الأرباح (مقاسه بمستوى الاستحقاقات الاختيارية) قبل تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٥) وبعد تطبيقه خلال سنوات الدراسة، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار كما يلي:

#### جدول رقم (٢٧)

نتائج اختبار T لمستوى إدارة الأرباح على مستوى القطاعات قبل تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٥)

#### وبعد تطبيقه

الدالة الإحصائية	مستوى المعنوية	قيمة T	بعد تطبيق المعيار		قبل تطبيق المعيار		القطاع
			Std . Deviation	Mean	Std . Deviation	Mean	
غير دالة	٠,٣٨٦	٠,٩٤٩١٣٣	٠,١٩١٧٦٢	-	٠,١١١٥٣٨	٠,٠٦٤٠٨٧	أغذية ومشروبات وتغ

خدمات مالية	٠,٠٢٣٦٩٥	٠,١٨٣٢٠٢	٠,٠٠٠١٤١	٠,١٣٦٢٠٢	٠,٣٢٨٤١٠	٠,٧٥٠	غير دالة
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٠,٠٣٤٣٤٣	٠,٠٦٠٤٧٦	٠,٠٢٨١٨٣	-	١,٩٨٥٨٥٨	٠,١٤١	غير دالة
سياحة وترفيه	٠,٠٠٩٦٢٥	٠,٠٥٤٢٧٣	٠,٠١٢٥٤٨	-	٠,٦٩٣٥٧٠	٠,٥١٩	غير دالة
عقارات	٠,٠٢٥٩٠١	٠,١٠٣٣٧٣	٠,٠١١١٢١	٠,١١٢١٧٢	١,٠٧٤٢٦٣	٠,٣٠٠	غير دالة
منسوجات وسلع معمرة	-	٠,٠٥١٧٦١	٠,٠٣٣٨٢٣	٠,١٦٣٤٣٧	١,١٣٨٨٨٣	٠,٣٣٧	غير دالة
موارد أساسية	٠,٠٠٤٨٨٠	٠,١٦٢٢٣٧	٠,٠٤٢١٠٤	-	٠,٧٥١٥٧٢	٠,٤٦٦	غير دالة
القطاعات ككل	٠,٠٠٠٠٦٢	٠,١٢٨٥٨٧	٠,٠٠٩٣٩٧	٠,١٥٤٩٦٨	٠,٤٢١١٠١	٠,٦٥٧	غير دالة

يتضح من الجدول السابق رقم (٢٧) ما يلي:

- أن قيمة T على مستوى القطاعات ككل هي قيمة موجبة، وهذا يعني أن متوسط الاستحقاق الاختياري قبل تطبيق المعيار رقم (٤٥) أكبر من متوسط الاستحقاق الاختياري بعد تطبيق المعيار. وهذا يدل على انخفاض مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق المعيار ولكن هذا الانخفاض غير معنوي حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥.

- أن قيمة T كان أغلبها قيم موجبة بالنسبة للقطاعات مما يدل على يدل على انخفاض مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق المعيار رقم (٤٥) ولكن هذا الانخفاض غير معنوي حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥، حيث جاءت قيمة T موجبة بالنسبة لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والخدمات المالية غير المصرفية، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والسياحة والترفيه، والموارد الأساسية، ما عدا قطاع العقارات، والمنسوجات والسلع المعمرة فكانت قيمة T فيه قيمة سالبة أي أن مستوى إدارة الأرباح بعد تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٥) أكبر من مستوى إدارة الأرباح قبل تطبيق المعيار ولكن هذا الارتفاع في مستوى إدارة الأرباح غير معنوي حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥.

وفي ضوء نتائج اختبار Paired Samples T- Test للفرض الرئيسي الثاني يخلص الباحث إلى عدم معنوية الاختلافات في مستوى الاستحقاقات الاختيارية لشركات عينة الدراسة قبل تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٥) وبعد تطبيقه، وبالتالي عدم معنوية الاختلافات في مستوى إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار، ومن ثم يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، أي أنه لا يوجد اختلافات جوهرية في مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان: "قياسات القيمة العادلة".





وتأسيساً على كل ما سبق التوصل إليه من نتائج على مستوى الدراسة التطبيقية، يمكن القول أن قياسات القيمة العادلة ترتبط ارتباطاً جوهرياً بممارسات إدارة الأرباح على مستوى شركات عينة الدراسة، كما أن لها تأثير إيجابي على مستوى إدارة الأرباح في هذه الشركات. وعلى الرغم من تطبيق الشركات لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) الخاص بقياسات القيمة العادلة، إلا أنه من الجلي أن تطبيق المعيار لم يحدث اختلافات جوهرية في مستوى إدارة الأرباح، ويمكن القول من - وجهة نظر الباحث- أن عدم جوهرية الاختلافات في مستوى إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار إنما تعزى إلى قصور في تطبيق المعيار من قبل الشركات وليس قصوراً في المعيار نفسه، فمن خلال تحليل الباحث للقوائم المالية للشركات عينة الدراسة لم يجد أي افصاحات تذكر بشأن البنود المقيمة بالقيمة العادلة والتي يتطلبها المعيار المذكور، وهذا يدل على حجب الإدارة لجانب هام جداً وهو كيف تم تقدير القيم العادلة للبنود التي تم تقييمها بالقيمة العادلة، وفي أي مستوى من مستويات القيمة العادلة تقع هذه القيم، ومدى حساسية البنود الأخرى لتقييمات القيمة العادلة، وهذا يزيد من درجة غموض التقارير المالية المنشورة ويعطي للإدارة مساحة كبيرة لممارسة سلوكها الانتهازي، الأمر الذي يجعل البنود المقيمة بالقيمة العادلة مجالاً خصباً لممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها الشخصية.

وبناءً على ذلك يمكن القول أن مشكلة إدارة الأرباح ترتبط في الأساس بمشكلة عدم التزام الشركات بمتطلبات المعيار من افصاحات، لذا فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر آليات متكاملة يقع عبء تطبيقها في المقام الأول على جهات الرقابة والإشراف على أسواق المال والمتمثلة في البيئة المصرية في الهيئة العامة للرقابة المالية.

## ٨- نتائج وتوصيات الدراسة وآفاقها المستقبلية:

### ٨/١- نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة لعدة نتائج علي مستوي كل من الدراسة النظرية والتطبيقية، تتمثل فيما يلي:
- **علي مستوي الدراسة النظرية:** توصلت إلي النتائج التالية:
    - ١- أن معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان " قياسات القيمة العادلة" لم يلزم الشركات باستخدام منهج معين عند قياس القيمة العادلة ولكن ترك للشركات حرية اختيار منهج القياس بشرط أن يكون ملائماً للظروف.
    - ٢- أن عدم توافر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة قد يؤدي إلي احتمال ذاتية القياس، مما يفسح المجال أمام الإدارة للتلاعب في قياسات القيمة العادلة لتحقيق أهدافها الخاصة.
    - ٣- أن القيمة العادلة بخلاف المستوي الأول يمكن التلاعب فيها من قبل الإدارة ومنتهزي

الفرص، وتكون في نفس الوقت مكلفة في تحديدها وصعب التحقق منها من قبل مراجعي الحسابات. حيث أن القيمة العادلة في ظل المستوي الثالث منها لا تحتوي علي بنود قابلة للمقارنة لاستخدامها كمعيار.

٤- أن الإفصاح المحدد من قبل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بشأن قياسات القيمة العادلة يعتبر إفصاح كافي وملائم قد يعمل علي الحد من الآثار السلبية المحتملة الناتجة عن استخدام التقديرات المحاسبية عند تحديد القيمة العادلة للبند محل القياس ولكن تبقى المشكلة الأساسية في مدي التزام الشركات في البيئة المصرية بمتطلبات الإفصاح التي حددتها معايير المحاسبة المصرية بشأن تقديرات القيمة العادلة.

٥- أن الآثار السلبية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح تعبر عن المنظور الانتهازي لإدارة الأرباح، نظراً لأن تلك الممارسات تؤدي إلي تعظيم الأهداف الخاصة لإدارة الشركة علي حساب الأطراف الأخرى ذات المصلحة من خلال إخفاء الأداء الحقيقي للشركة.

٦- أن الآثار الايجابية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح تعبر عن المنظور الإعلامي لإدارة الأرباح الذي يهدف إلي توفير معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية من إجراء تنبؤات مستقبلية وبتكلفة اقل، بالإضافة إلي أنها سلوك مرغوب فيه لمواجهة تصرفات المنافسين، والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات عن طريق توصيل معلومات داخلية للأطراف الخارجية المهتمة بأداء الشركة.

٧- أن جميع مستويات القيمة العادلة تخضع للذاتية والاعتماد علي التقديرات فيما عدا المأخوذة من الأسعار المقتبسة من السوق بشكل مباشر (المستوي الأول)، حيث أن قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوي الثاني للمدخلات يحيطها درجة من الذاتية والاعتماد علي الأحكام والتقديرات الإدارية. كما أن القيمة العادلة المحسوبة علي أساس المستوي الثالث فإنها لا تكون قابلة للملاحظة ولا مدخلات النموذج المستخدم في حسابها قابلة للملاحظة، وإنما تعتمد القيمة في المستوي الثالث علي افتراضات معينة تعدها الإدارة، وبالتالي فإن القيمة العادلة طبقاً لهذا المستوي هي تقديرات وليست حقائق.

• **علي مستوي الدراسة التطبيقية:** توصلت إلي النتائج التالية:

١- وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً للقيمة العادلة لبند الاستثمارات العقارية علي مستوي الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير إيجابي معنوي علي مستوي إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢- وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً للقيمة العادلة لبند الأصول المالية المتاحة للبيع علي



- مستوي الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي علي مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٣- وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً للقيمة العادلة لبند الأصول المالية بغرض الاحتفاظ علي مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي علي مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٤- وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً للقيمة العادلة لبند الاستثمارات المالية من خلال أ.خ علي مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي علي مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٥- وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً للبنود المقيمة بالقيمة العادلة مجتمعة علي مستوى الاستحقاق الاختياري، وبالتالي تأثير ايجابي معنوي علي مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٦- وجود تأثير سلبي دال إحصائياً لوجود اختلافات في مستوى الاستحقاقات الاختيارية لشركات عينة الدراسة قبل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) وبعد تطبيقه علي مستوى إدارة الأرباح. أي أنه لا يوجد اختلافات جوهرية في مستوى إدارة الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان " قياسات القيمة العادلة ".
- ٧- أن قياسات القيمة العادلة ترتبط ارتباطاً جوهرياً بممارسات إدارة الأرباح على مستوى شركات عينة الدراسة، كما أن لها تأثير ايجابي على مستوى إدارة الأرباح في هذه الشركات.
- ٨- على الرغم من تطبيق الشركات لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) الخاص بقياسات القيمة العادلة، إلا أنه من الجلي أن تطبيق المعيار لم يحدث اختلافات جوهرية في مستوى إدارة الأرباح، ويمكن القول -من وجهة نظر الباحث- أن عدم جوهرية الاختلافات في مستوى إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار إنما تعزى إلى قصور في تطبيق المعيار من قبل الشركات وليس قصوراً في المعيار نفسه.
- ٩- أن مشكلة إدارة الأرباح ترتبط في الأساس بمشكلة عدم التزام الشركات بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) من افصاحات.

#### ٢/٨- توصيات الدراسة:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:
- ١- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية كجهة رقابية وإشرافية علي أسواق المال بما يلي:

- أ- إلزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بضرورة تطبيق بنود ومتطلبات الإفصاح الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) الخاص بقياسات القيمة العادلة، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي بنت عليها قياسات القيمة العادلة.
- ب- ضرورة تضمين تقرير مراجع الحسابات فقرات توضح مدى التزام الشركة محل المراجعة بالإفصاح عن مناهج وأساليب ومستويات قياس القيمة العادلة.
- ج- تخصيص مهام لمجالس إدارة الشركات، ومهام للجانب المراجعة بشأن قياسات القيمة العادلة، وأن تدرج تلك المهام ضمن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
- د- إلزام الشركات بوضع دليل لقواعد السلوك الأخلاقي داخل الشركة وتشكيل لجنة للأخلاقيات تكون مهمتها مراقبة مستوي الالتزام بالدليل الأخلاقي للشركة، وتبني برامج للتدريب الأخلاقي والمكافآت والعقوبات، وأن تكون هذه اللجنة جزءاً من السياسة الأخلاقية للشركة وتتسم بكونها دائمة ومستقلة عن إدارة الشركة.

٢- قيام الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة والمراجعة المصرية بما يلي:

- أ- ضرورة تعديل التقارير المالية للشركات بما يتفق مع طرق القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" مما يساعد في زيادة كفاءة البورصة المصرية، وزيادة الثقة في المعلومات المنشورة بها.
- ب- ضرورة إصدار دليل إرشادي لمساعدة مراجعي الحسابات في التحقق من مدى سلامة ودقة قياسات القيمة العادلة وخاصة قياسات المستوي الثاني والمستوي الثالث.

### ٣/٨- الآفاق المستقبلية:

- في ضوء أهداف الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها يقترح الباحث مجموعة من الأفكار كتوجهات لآفاق وأبحاث مستقبلية تتمثل في الآتي:
- ١- إجراء دراسة تستهدف قياس أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياسات القيمة العادلة" على عدم تماثل المعلومات بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٢- إجراء دراسة تستهدف قياس أثر قياسات القيمة العادلة على القوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٣- إجراء دراسة تستهدف تقييم أثر التوسع في نطاق الإفصاح الإلزامي عن قياسات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية.
- ٤- إجراء دراسة تستهدف تقييم أثر دقة تقديرات قياسات القيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- ٥- إجراء دراسة تستهدف صياغة إجراءات مراجعة دقة قياسات القيمة العادلة للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.



## مراجع الدراسة

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- ١- أبو الخير، مدثر طه (دكتور)، ١٩٩٩، إدارة الريح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ١٩، العدد ٢، ص ٤٠-١.
- ٢- \_\_\_\_\_، ٢٠٠٩، التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المالية- دراسة ميدانية للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٢٩، العدد ٢، ص ١٩٨ - ٢٦١ .
- ٣- أحمد، علاء علي (دكتور)، ٢٠١٥، قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ١، ص ٢٣٧-٣١٣.
- ٤- أحمد، مراد عبد الله، ٢٠١٦، العوامل المؤثرة في التقدير المحاسبي وأثرها على مصداقية التقارير المالية مع دراسة تطبيقية على الشركات اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٥- إسماعيل، أيمن نبيل، ٢٠١٥، نموذج محاسبي مقترح لقياس اثر جودة التقارير المالية علي الاستثمارات المباشرة بمنظمات الأعمال (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ٦- الجبري، علي عبد الله، ٢٠١٣، الإطار الفكري لإدارة الأرباح: دراسة نظرية، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٣، العدد ١، ص ١٣٠٣-١٣٢٧.
- ٧- جمال، أسامه احمد (دكتور)، ٢٠١٤، التقديرات المحاسبية وأثرها علي التعبير الصادق للتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٨، العدد ١، الجزء ٣، ص ٨٧-١.
- ٨- حامد، حسن عبد العال، ٢٠١٧، دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها علي مقاييس الأداء المالي المستقبلي للمنشأة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- ٩- حسن، حسين سيد (دكتور)، ٢٠١٨، دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية: دراسة ميدانية، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ص ١١٠٠-١١٣٣.
- ١٠- حسين، محمد سيد، ٢٠١٠، إدارة الأرباح من منظور محاسبي بالتطبيق علي الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- ١١- حماد، طارق عبد العال (دكتور)، ٢٠٠٢، مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية: بالتطبيق على البنوك، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٣٢، العدد ٢، ص ٥١١-٦٠٦.
- ١٢- حمودة، محمد صابر (دكتور)، ٢٠١٩، اثر خصائص الوحدة الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وانعكاسها علي الأداء التنظيمي المستقبلي: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد ٣٢، العدد ١، ص ٨٤-٩.
- ١٣- سالم، محمد يوسف (دكتور)، السقا، السيد احمد (دكتور)، ٢٠١٤، **قراءات في نظرية المحاسبة**، بدون ناشر، القاهرة، مصر.
- ١٤- السيد، صفا محمود (دكتور)، ٢٠٠٤، إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية: دراسة تحليلية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، المجلد ١٨، العدد ١، ص ٤٥-١.
- ١٥- صادق، أحلام جمال، ٢٠١٤، المحاسبة عن القيمة العادلة بين المعايير والتطبيق ودورها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
- ١٦- صالح، سيد عبد الفتاح (دكتور)، ٢٠٠٩، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، **الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٣، العدد ٢، ص ٥١٢-٥٦٠.
- ١٧- عبد الرسول، أميرة فتحي، ٢٠١٩، تقييم محاسبة القيمة العادلة من منظور إعلامي (دراسة نظرية وتطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- ١٨- عبد العظيم، سامي عبد الرحمن (دكتور)، عبد السميع، إيمان مدحت (دكتور)، ٢٠١٧، اثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية علي جودة القوائم المالية وانعكاس ذلك علي تكلفة رأس المال (دراسة تطبيقية)، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤١، العدد ٢، ص ١٣١-١٦٧.



- ١٩- عبد القادر، رضا إبراهيم (دكتور)، ٢٠٠٩، اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٦، العدد ٢، ص ٣٩ - ٩٨.
- ٢٠- عبد القادر، رضا إبراهيم (دكتور)، احمد، علي مجاهد (دكتور)، الطحان، إبراهيم محمد، ٢٠١٧، إطار مقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة: دراسة نظرية وميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤١، العدد ٢، ص ١٦٩ - ٢١٨.
- ٢١- علي، سلطان رمضان، ٢٠١٦، اثر خصائص لجان المراجعة علي جودة التقارير المالية الفترية (دراسة نظرية وتطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- ٢٢- عمر، وليد الطيب (دكتور)، ٢٠١٦، اثر محاسبة القيمة العادلة علي سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، كلية إفريقيا، السودان، المجلد ٢، العدد ٥، ص ٢٥٥ - ٢٧٣.
- ٢٣- عواد، هشام حسن (دكتور)، ٢٠٠٩، فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي (١٥٧) بالإشارة إلي الأزمة المالية العالمية- دراسة ميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ١، ص ٢٠٧ - ٢٣٥.
- ٢٤- عياشي، نور الدين (دكتور)، الجيران، نادر حمد (دكتور)، ٢٠١١، تأثير تقييم الاستثمارات المالية و العقارية بالقيمة العادلة علي الأزمة المالية في ظل المعايير المحاسبية، مجلة البحوث المالية و التجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد ١٢، العدد ١، ص ٤٨ - ٦٩.
- ٢٥- القصاص، مهدي محمد (دكتور)، ٢٠١٤، التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، بدون ناشر المنصورة، مصر.
- ٢٦- محمد، جيهان محمدي ، ٢٠١١، منهج محاسبي مقترح لتقدير القيمة العادلة للشركة: دراسة نظرية ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- ٢٧- محمد، سمير كامل (دكتور)، ٢٠٠٨، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٥، العدد ٢، ص ٤٧-١.

- ٢٨- محمد، علي فايع (دكتور)، ٢٠١٨، إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية، *المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، المجلد ٣٨، العدد ٤، ص ٢١٨-٢٤٧.
- ٢٩- محمد، محمد عبد الفتاح (دكتور)، ٢٠٠٧، إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١١، العدد ٢، ص ١٩١-٢٧٢.
- ٣٠- محمد، ممدوح صادق (دكتور)، ٢٠١٠، مدخل إشارات الإنذار (Flags Red) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق علي الشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المصري، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٤، العدد ٢، ص ١-٦٥.
- ٣١- مرعي، نجاه محمد (دكتور)، ٢٠١٩، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر علي إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية علي قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية، *المجلة المصرية للاقتصاد و التجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٩، العدد ١، ص ١٦٩-٢١٤.
- ٣٢- مصطفى، علي محمود (دكتور)، محمد، مني مغربي (دكتور)، ٢٠١٤، تقييم مدي ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في ضوء قواعد الحوكمة، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٨، العدد ٤، ص ٢٤١-٣٠٧.
- ٣٣- موسي، علام محمد (دكتور)، أبو عجيلة، عماد محمد (دكتور)، ٢٠١٢، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح، *المجلة العربية للمحاسبة*، جامعة البحرين بتنسيق مع مجلس التعاون الخليجي، المجلد ١٥، العدد ١، ص ١٥٨-١٨٤.
- ٣٤- نبيل، غادة احمد (دكتور)، ٢٠١٦، آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة: دراسة ميدانية، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ١، ص ١٠٤٥-١١٤٠.
- ٣٥- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩، قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، *الوقائع المصرية*، العدد ٨١ تابع (أ)، ص ١-٦٤٠.





ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Ackermann, J., 2008, the Subprime Crisis and its Consequences, **Journal of Financial Stability**, 4(4), 329-337.
- 2- Allen, F., and Carelitti, E., 2008, Mark-to-Market, Accounting and Liquidity Pricing, **Journal of Accounting and Economics**, 45(2-3), 358-378.
- 3- Ayunku, P. and Eweke, G., 2019, Accounting Estimates and Financial Reporting Quality: Evidence From Quoted Deposit Money Banks in Nigeria, **Management Sciences**, 3 (1), 41-51.
- 4- Ball, R. , and Shivakumar, L. , 2008, Earnings Quality at Initial Public Offerings, **Journal of Accounting and Economics**, 45(2-3), 324-349.
- 5- Bandyopadhyay, S. and Boritz, E., 2014, Voluntary Assurance on Interim Financial Statements and Earnings Quality, **Available on: The SSRN website: www.ssrn.com.**
- 6- Barth, M., 2006, Including Estimates of The Future In Today's Financial Statements, **Accounting Horizons**, 20(3), 271-285.
- 7- \_\_\_\_\_ , 2014, Measurement in Financial Reporting: the Need for Concepts, **Accounting Horizons**, 28(2), 331-352.
- 8- Biddle, G. and Hilary, G., 2006, Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment, **The Accounting Review**, 81(5), 963-982.
- 9- Biondi, Y., 2007, Book Review: Following the Money-the Enron Failure and the State of Corporate Disclosure, **Review of Political Economy**, 19(2), 281-283.
- 10- Cohen, D. and Zarowin, P., 2010, Accrual-based and Real Earnings Management Activities Around Seasoned Equity Offerings, **Journal of Accounting and Economics**, 50(1), 2-19.
- 11- Cornett, M., Marcus, A. and Tehranian, H., 2008, Corporate Governance and Pay-for-Performance: The Impact of Earnings Managements, **Journal of Financial Economics**, 87(2), 357-373.
- 12- Dechow, P., Sloan, R. and Sweeney, A., 1995, Detecting Earnings Management, **The Accounting Review**, 70(2), 193-225.
- 13- Dichev, I., Graham, J., Harvey C., and Rajopal, S., 2013, Earnings Quality: Evidence From The Field, **Journal of Accounting and Economics**, 56(2-3), 1-33.
- 14- Dvorakova, D., 2013, Developments in Fair Value Measurements: Some IFRS View, **Recent Researches in applied economics**, 151-156.

- 15- Eisele, A., 2012, **Target shooting? Benchmark-Driven Earnings Management In Germany**, Ph.D. thesis, University of St. Gallen, St. Gallen.
- 16- Ernst, and Young, 2012, IFRS 13 Fair Value Measurements, The Global Ernst & Young Organization, EYGM limited Ex-post Failed Firms, **Accounting and Business Research**, 39(2), 119-138.
- 17- Federal Accounting Standards Advisory Board (FASAB), 2011, FASAB Handbook of Federal Accounting Standards and Other Pronouncements, as Amended, **Available on The FASAB website: [www.fasab.org](http://www.fasab.org)**.
- 18- Financial Accounting Standard Board (FASB), 1980, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Norwalk, **Available on The FASB website: [www.fasb.org](http://www.fasb.org)**.
- 19- \_\_\_\_\_, 2000, Statement of Financial Accounting Concepts No. 7, Using Cash Flow Information and Present Value in Accounting Measurements, Norwalk, **Available on The FASB website: [www.fasb.org](http://www.fasb.org)**.
- 20- \_\_\_\_\_, 2006, SFAS No. 157, fair value measurements, **Available on The FASB website: [www.fasb.org](http://www.fasb.org)**.
- 21- \_\_\_\_\_, 2018, Conceptual framework for financial reporting, Chapter 8: Notes to Financial Statements, Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Norwalk, **Available on The FASB website: [www.fasb.org](http://www.fasb.org)**.
- 22- Financial Markets Authority (FMA), 2018, Disclosure of significant accounting estimates, **Available on The FMA website: [www.fma.gov.nz](http://www.fma.gov.nz)**.
- 23- Georgiou, O., and Jack, L., 2011, In pursuit of Legitimacy: A history Behind Fair Value Accounting, **The British Accounting Review**, 43(4), 311-323.
- 24- Graham, J., Harvey, C. and Rejgopal, S., 2005, the Economic Implications of Corporate Financial Reporting, **Journal of Accounting and Economics**, 40(1- 3), 3-73.
- 25- Gunny, K., 2010, the Relation between Earnings Managements Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks, **Contemporary Accounting Research**, 27(3), 855-888.



- 26- Healy, P. and Wahlen, J., 1999, A Review of The Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting, **Accounting Horizons**, 13(4), 365-383.
- 27- Hsu, P. and Lin, Y., 2016, Fair Value Accounting and Earnings Management, **Eurasian Journal of Business and Management**, 4, (2), 41-54.
- 28- Huian, M., 2010, Impact of Current Financial Crisis on Disclosures on Financial Instruments, Analele Stiintifice Ale Universitatii " Alexandru Loan Cuza" Din Lasi, **Available At: <https://ideas.repec.org/a/aic/journal/y2010vsep41-50.html>**.
- 29- International Accounting Standards Board (IASB), 2011, IFRS No. 13, Fair Value Measurements, **Available on The IASB website: [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org)**.
- 30- \_\_\_\_\_, 2012, International Financial Reporting Standards, **Available on The IASB website: [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org)**.
- 31- \_\_\_\_\_, 2018, Conceptual Framework for Financial Reporting, **Available on The IASB website: [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org)**.
- 32- International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB), 2013, IPSASB No. 1, Presentation of Financial Statements, **Available on The IPSASB website: [www.ipsasb.org](http://www.ipsasb.org)**.
- 33- International valuation standards council (IVSC), 2011, IVS Framework, **Available on The IVSC website : [www.ivsc.org](http://www.ivsc.org)**.
- 34- Ipimo, E., and Parbonetti, A., 2017, Mandatory IFRS Adoption: The Trade-off Between Accrual-Based and Real Earnings Management, *Accounting and Business Research*, Vol. 47, No. 1 pp. 91-121.
- 35- Jones, J., 1991, Earnings Managements During Import Relief Investigations, *Journal of Accounting Research*, 29(2), 193-228.
- 36- Landsman, W., 2006, Fair Value Accounting For Financial Instruments: Some Implications For Banks Regulation, **Available At: [www.bis.org](http://www.bis.org)**
- 37- Laux, C., and Leuz, C., 2009, The Crisis of Fair-Value Accounting: Making Sense of The Recent Debate, **Accounting Organization and Society**, 34(6-7), 826-834.
- 38- Lev, B., 2003, Corporate Earnings: Facts and Fiction, **Journal of Economics Perspective**, 17(2), 27-50.

- 39- Lin, Y., Lin, S. and Fornaro, J., 2017, Fair Value Measurement and Accounting Restatements, **Advanced in Accounting**, 38, 30-45.
- 40- Magnan, M., 2009, Fair Value Accounting and The Financial Crisis; Messenger Contributor?, **Accounting Perspectives**, John Wiley & Sons, 8(3), 189-213.
- 41- Man, M., Ravas, B. and Gadau, L., 2011, Historic Cost Versus Fair Value, **Polish Journal of Management Studies**, 4, 135-149.
- 42- Menicuci, E. , 2019, Fair Value Accounting and Earnings Quality, Available at: <https://dio.org/10.1007/978.3.030.36798.5-5>.
- 43- Palea, V. and Maino, R., 2012, Fair Value Measurement for Private Equities: A plus or a Minus for Stakeholders. **Available on: The SSRN website: www.ssrn.com.**
- 44- Palea, V., 2014, Fair Value Accounting and its Usefulness to Financial Statements Users, **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 12(2), 102-116.
- 45- Philander, K., 2016, **The Usefulness of Fair Value Measurement in Financial Statements of South Africa Listed Companies**, Doctors dissertation, North-West University, South Africa.
- 46- Pompili, M. and tutino, M., 2019, Fair Value Accounting and Earning Management: the Impact of Unobservable Inputs on Earning quality. Evidence From the US, **Corporate Ownership and Control**, 16(2), 8-18.
- 47- Raque, F., 2013, IFRS 13, "Fair Value Measurement" JW Marriot Ballroom, Jakarta, March, Available at: [http://tempdata-iaiglobal.or.id/downlot.php?file=Ifrs\\_13.pdf](http://tempdata-iaiglobal.or.id/downlot.php?file=Ifrs_13.pdf)
- 48- Reis, R. and Stocken, C., 2007, Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements, **Contemporary Accounting Research**, 24(2), 557-584.
- 49- Ronen, J., 2008, To Fair Value or Not to Fair Value: A Broader Perspective, **ABACUS**, 44(2), 181-208.
- 50- Ronen, J., and Yaari, V., 2008, **Earning Management Emerging Insights in Theory, Practice and Research**, Springer Series in Accounting Scholarship, Springer Science and Business Media, New York.
- 51- Securities and Exchange Commission (SEC), 2008, Report and Recommendation Pursuant to Section 133, The Emergency Economic Stabilization Act of 2008: Study on The Mark-to Market Accounting, **available on The SEC Website: www.sec.gov.**



- 52– Siekkinen, J., 2016, Value Relevance of Fair Values in Different Investor Protection Environments, **Accounting Forum**, 40(1), 1-15.
- 53– Sodan, S., 2015, The Impact of Fair Value Accounting on Earnings Quality in Eastern European Countries, **Procedia Economics and Finance**, 32, 1769-1786.
- 54– Song, C., Thomas, W., and Yi, H., 2010, Value Relevance of FAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and The Impact of Corporate Governance Mechanisms, **The Accounting Review**, 85(4), 1375-1410.
- 55– Sun, L. & Rath, S., (2012), Pre Managed Earnings Benchmarks and Earnings Management of Australian Firms, **Australian Accounting Business and Finance Journal**, 6(1), 29-56.
- 56– Sunder, S., 2008, Econometrics of Fair Values, **Accounting Horizons**, 22(1), 111-125.
- 57– \_\_\_\_\_, 2009, IFRS, and the Accounting Consensus, **Accounting Horizons**, 23(1), 101-111.
- 58– Sundgren, S., 2013, Is Fair Value Accounting Really Fair? A discussion of Props and Cons With Fair Value Measurements, **the Finnish Journal of Business Economics**, 62(3-4), 242-250.
- 59– The European Group of Valuers Association (TEGOVA), 2012, EVS 2, Valuation Bases Other Than Market Value, **Available on The TEGOVA Website: [www.tegova.org](http://www.tegova.org)**.
- 60– Trussell, J., and Rose, L., 2009, Fair Value Accounting and the Current Financial Crisis, **The CPA Journal**, 79(6), 26-30.
- 61– Vinals, J., 2008, Improving fair value accounting, **Financial Stability Review**, Banque de France, (12), 121-130.
- 62– Wang, L. and Zhou, W. 2006, Differentiating and Subdividing for Concept of Earnings Managements, **Journal of Modern Accounting & Auditing**, 2(2), 59-67.
- 63– Yuanhui, L., Weiqian, N., Erwei, X. and Geri, H., 2018, Can Banks Identify Firms' Real Earnings Management? Evidence from China, **Finance Research Letters**, 25(C), 23-29.